

الدَّورَةُ الاقتصادية

Arabic Economical Magazine مجلة اقتصادية عربية

أيار / مايو - العدد التاسع والعشرون 2016م



رياض سلامة:
لبنان نسمح بإفلاس
أي مصرف



فيليب غانم:
أبوظبي وجهة رائدة
للاستثمارات الأجنبية



وسام فتوح:
الثقافة المالية تحارب
الفكر الإرهابي



التكامل المصرفي العربي ممّر إلزامي لتحقيق التكامل الاقتصادي



أيار/مايو - العدد التاسع والعشرون 2016م

الدورة الاقتصادية

مجلة اقتصادية عربية متخصصة
أسبوعية تصدر مؤقتاً كل شهر

في هذا العدد

يستحوذ قطاع صناعة المؤتمرات على إهتمام رجال الأعمال والاتحادات والهيئات الاقتصادية اللبنانية والعربية والإقليمية، واعتماد لبنان مقصداً لا يزال يتمتع بقدرة التربع موقع الريادة في هذا المجال.

يتضمن هذا العدد، العديد من المؤتمرات والمنتديات، التي حافظ منظموها على عقدها في لبنان. ويحتل مؤتمر التكامل المصرفي العربي، الذي نظمه إتحاد المصارف العربية في بيروت، مساحة وافية، بالإضافة إلى منتدى المال والأعمال، ومؤتمر الخدمات المالية والمصرفية العراقية، كذلك مؤتمر "ما بعد قمة باريس 21" المتعلق بالطاقة.

كما يتضمن العدد، مقابلة مع وزير الاقتصاد والتجارة اللبناني الدكتور آلان حكيم، ونائب رئيس مجلس الإدارة، الرئيس التنفيذي لشركة ADS فيليب غانم، ومدير عام بنك البركة- لبنان معتمد محمصاني، والمدير العام لدول المشرق العربي في شركة فيزا نبيل طيارة، والعضو المنتدب لشركة SEEDS المهندس ماريو صعب.

بالإضافة إلى الأبواب الثابتة لأخبار المصارف، رجال الأعمال، الصناعة، التكنولوجيا والشركات، السياحة، الطيران والسيارات.

- 8 موضوع الغلاف
- 12 مؤتمر التكامل المصرفي العربي
- 26 مؤتمر الخدمات المالية العراقية

مقابلات



22 فيليب غانم



18 معتمد محمصاني



8 د. آلان حكيم

جميع المراسلات بإسم المشرف العام

صاحب الإمتياز- المشرف العام:
هشام عبد الحميد كركي

المدير المسؤول:
محمد محي الدين الجمل

العلاقات العامة:
وائل الأعور

بيروت- شارع مار الياس
بناية حدّاد وعيتاني - الطابق التاسع

تلفاكس: 01-360340

خليوي 745451 - 03

ص.ب: 6497 - 14 بيروت لبنان

E-mail: h_addawra@hotmail.com

www.ad-dawra.com

التوزيع العام:

شركة الناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م.

تلفاكس: 01-277007-277088

إخراج فني وطباعة:

CHAMAS
PRINTING & PUBLISHING

Tel: 01/707736 - 01/707735

E-mail: info@chamaspress.com

Fax.: 01/707702 - Ext: 4

سعر النسخة

لبنان: 7500 ل.ل. - الإمارات: 25 درهم - السعودية:
25 ريال - البحرين: 2.5 دينار - قطر: 25 ريال -
الكويت: 2 دينار - عُمان: 2.5 ريال - مصر: 10 جنيهات
- تونس: 7 دنانير - المغرب: 70 درهم - ليبيا: 9
دنانير.



تحضيراً لإصدار "دليل مكافحة الجريمة الإلكترونية" ورشة عمل في المعهد العالي للأعمال (ESA)



عقدت في معهد المال والحوكمة لدى المعهد العالي للأعمال (ESA)، ورشة عمل ناقشت محتوى الدليل الخاص بمكافحة الجريمة الإلكترونية الذي تضمنته توصيات المؤتمر الأول لمكافحة الجريمة الإلكترونية الذي عقد في بيروت في العام المنصرم.

يشكل دليل مكافحة الجريمة الإلكترونية إطاراً للقطاعين المصرفي والتجاري كما للأفراد في تنفيذ العمليات الإلكترونية. ويهدف الى تسليط الضوء على التدابير الوقائية الواجب اعتمادها من أجل التخفيف من وقع الجريمة الإلكترونية وأثرها المتفاقم، كما يكتسب أهمية خاصة وبعداً مهماً في الحد من مخاطر الجريمة الإلكترونية وعمليات الاحتيال في لبنان.

نظم هذه الورشة كل من: هيئة التحقيق الخاصة لدى مصرف لبنان ومكتب مكافحة جرائم المعلوماتية وحماية الملكية الفكرية لدى قوى الأمن الداخلي، وجمعية المصارف في لبنان، وبتنظيم من مجموعة الاقتصاد والأعمال.

شارك في هذه الورشة أكثر من مئة مندوب عن المصارف اللبنانية من كبار الإداريين في هذه المصارف اضافة الى كبار موظفي الدائرة القانونية في مصرف لبنان، للبحث في محتويات الدليل التي تستهدف القطاعين المصرفي والتجاري كما الافراد في لبنان.

وعرض السيد عبد الحفيظ منصور امين عام هيئة التحقيق الخاصة للمراحل والجهود التي بذلت من أجل تطوير هذا الدليل وتطرق إلى أهدافه المهمة والضرورية في مجال مكافحة الجريمة الإلكترونية، معلناً عن الخطوات المقبلة في هذا الإطار والتي من أبرزها، إطلاق الدليل بصيغته النهائية على الصعيد الوطني في شهر حزيران المقبل، وتنظيم المؤتمر الثاني لمكافحة الجريمة الإلكترونية في شهر تشرين الثاني 2016.

وكان للرائد سوزان الحاج حبيش رئيسة مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية في قوى الامن الداخلي، مداخلة أكدت فيها على ضرورة خلق مرصد سيبراني يجمع كافة المصارف إضافة إلى مصرف لبنان ومكتب مكافحة الجرائم المعلوماتية، والذي من ابرز أهدافه تحديث الدليل الإرشادي بشكل دائم وإبقاء المصارف على بيئة من آخر البرامج الخبيثة الإلكترونية، اضافة الى تشارك البيانات فيما بين جميع هذه الاطراف لتفادي الوقوع ضحايا لهذه الجريمة المتفارقة. كما اكدت الحاج على أن هذا الدليل هو الخطوة الأولى في مسار يهدف الى تحقيق الأمن المالي للمواطنين.

بنك عوده يُطلق تقنيات أمان التجارة الإلكترونية والموبايل

أطلق بنك عودة تقنيات وسائل أمان خاصة بالتجارة الإلكترونية والتجارة عبر الموبايل، تحت شعارOnline Payment Security... A Way Forward، وذلك خلال مؤتمر صحفي عقده البنك في مقره الرئيسي في باب إدريس يوم أمس، برعاية كل من شركتي ماستركارد وفيزا العالميتين.

في هذا السياق، تحدثت رندة بدير، رئيسة مجموعة حلول الدفع الإلكترونية وخدمة البطاقات في بنك عوده، قائلة: منذ العام 2013، يسعى بنك عوده إلى بلوغ هدف واضح ومحدد هو بناء مجتمع خال من النقود (cashless society)، وذلك من خلال إطلاق مبادرات عدة، المبادرة الأولى كانت استحداث حلول ابتكارية مثل خدمات الدفع عبر اللمسية Tap2Pay.

أما المبادرة الثانية، فهي إطلاق وسائل جديدة توفر سبل الأمان وتساعد على تشجيع التعامل بالتجارة الإلكترونية على اختلاف أنواعها، سواء على شبكة الإنترنت، أو عبر الموبايل، أو عبر مواقع شبكات التواصل الاجتماعي أو الألعاب على الإنترنت.

وتابعت: إن خدمة 3D Secure مصممة لرفع درجة أمان العمليات عند التسوق عبر الإنترنت، وهي تحمي حامل البطاقة والتاجر في الوقت نفسه، أما بالنسبة إلى الخدمة الثانية، فهي خدمة Tokenization التي تعمل على طريقة ترميز عملية الدفع عبر استبدال رقم حساب البطاقة.

بدوره، رأى باسل التل، رئيس شركة ماستركارد لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا أننا "نشهد في الوقت الحالي تطوراً هائلاً في وسائل مكافحة الاحتيال الإلكتروني، خاصة مع ابتكار المزيد من المنهجيات والآليات التي تحقق قدراً كبيراً من الأمان في عالم التجارة الإلكترونية والشراء عبر الإنترنت والهواتف المحمولة. ولقد بات تطوير قناة دفع إلكترونية آمنة أمراً ضرورياً لكي يواصل قطاع التجارة الإلكترونية في المنطقة تحقيق نمو مستدام. وتنتظر ماستركارد إلى توفير معاملات رقمية تتسم بالأمان والسهولة بصفتها أولوية قصوى، وذلك من خلال التعاون مع كل من المصارف المصدرة للبطاقات والمتاجر. وفي كلمته، بين رمزي الصبوري، مدير عام فيزا في لبنان أنه "وفق الإحصائيات العالمية للإنترنت، هناك أكثر من 90 مليون مستخدم لشبكة الإنترنت عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والأجهزة النقالة هي اليوم أهم منصة دفع نظراً لانتشار رقعة انتشارها. نحن في فيزا معنيون مباشرة بهذا التحول وهذه الابتكارات الجديدة في عالم الدفع الإلكتروني، لكننا نحرص على أن تواكب هذه الابتكارات جهود متساوية في ضمان الأمان وحماية المعلومات الخاصة بحساب المستهلك، ومنها حل التحقق من فيزا (Verified by Visa) الذي يتطلب من حاملي البطاقات إدخال رقم تعريفي يُرسل إلى الجهاز الذي يستخدمونه لإتمام المعاملة".



سلامة: لدينا القدرة والمناعة لحماية الاستقرار ولن نسمح بإفلاس أي مصرف

نظم مصرف لبنان، مؤتمراً حول الشمول المالي برعاية الحاكم رياض سلامة وحضور نواب الحاكم، أعضاء لجنة الرقابة على المصارف، وممثلين عن جمعية مصارف لبنان ومعهد باسل فليحان واتحاد المصارف العربية والمؤسسات الدولية المعنية بالشمول المالي والمصارف والمؤسسات المالية ومؤسسات الإقراض الصغير.

وفي كلمته، رأى سلامة أن "هذا النهار يتسم بطابع هام حيث يتبين لنا اليوم بأن تجميع إمكانيات أي بلد بقطاعه المصرفي له مردود ايجابي ليس فقط على الإقتصاد، بل على الإستثمار، الإستهلاك، وأيضاً على خلق فرص عمل، وعلى الإستفادة من التطوير بهندسات وتقنيات مالية مهمة. اليوم، ولكي يستطيع ان يحصل الفرد على قرض له علاقة بالتحصيل الجامعي، يجب ان يكون لديه حساب في مصرف، كذلك هو الأمر لمن يرغب بتأسيس شركة في قطاع اقتصاد المعرفة وأيضاً لمن يريد تأمين غاياته الشخصية أو الإستفادة من التسليفات التي لها علاقة بالإستهلاك".

أضاف: "باعتقادي، ومن غير ان يكون لدي احصاءات، يوجد في لبنان نسبة أعلى من الإدماج بالقطاع المصرفي من تلك التي تشير اليها الإحصائيات، بالأخص أنه لا يمكننا من خلالها معرفة العدد الفعلي لسكان لبنان قديماً. فانطلاقاً من هنا، ونظراً لإنتشار الفروع، وإنتشار ماكينات الصراف الآلي (ATMs)، ونظراً للتخفيضات التي أقمنها من أجل ان يكون هنالك فروع في المناطق النائية بحيث اعتبر هذا الفرع خارج عن المعادلة التي يحق للمصرف بها، إذ يحق للمصرف فرعين بالسنة، كذلك أيضاً، إذا أقام فرعاً يقدم خدمات الكترونية فعينها يسمح له بثلاثة فروع. هذه التدابير (انتشار الفروع والATMs وإدخال التقنيات) حتما تسمح بأن يكون هنالك انخراط اكبر للمجتمع مع القطاع المصرفي".

وتابع: "ما يهم مصرف لبنان هو الإستقرار التسليفي وهذا مؤمن. لا نقدر بأن نسمح لأي مصرف بأن يفلس، وقانون الدمج موجود لحل هكذا حالات وهذا يطمئن المودع ويطمئن كل من يتعامل مع القطاع المصرفي. اهتم مصرف لبنان بتطوير انظمة الدفع وتوطين المعاشات بالأخص في القطاع العام مما أتاح لشريحة كبيرة من المواطنين بأن يصبح لديها حسابات مصرفية تتمتع بدقة وسرعة في تنفيذ العمليات. فساهمت هذه الأمور بالتأكيد على التحفيز والدعم. إن استقرار سعر صرف الليرة الذي هو مستمر يعطي ايضاً سمعة طيبة للقطاع النقدي. انخفاض الفوائد الذي تم عبر السنين ساعد بتحفيز التسليفات، فنسبة الإقتراض لدى الأسرة اللبنانية مقبولة اليوم كون خدمة هذا الإقتراض لا تتعدى الـ44% من مدخولها بما فيها القرض السكني. فالإطار العام الذي وضعناه، إطار يحفز لتعاط أكبر مع المصارف ونحن كنا قد اتبعنا من الأساس سياسة التنسيق معها. نبحت تعاميمنا وارشاداتنا وتوجهاتها مع القطاع المصرفي، مما يصب في اهتمامنا الكائن بحسن التنفيذ وبأن يلقى النجاح. وهذا الأمر تحقق وكان ناجحاً".

وأردف: "لدينا طاقات مهنية مهمة في القطاع المصرفي اللبناني ولقد وضعنا شروط خاصة للمتعاملين مع المستهلك حيث يشترط بأن يكون للمتعاملين مع المستهلك شهادات معينة ومتخصصة. إن وجود وحدة متخصصة بحماية المتعاطي مع المصارف في لجنة الرقابة خطوة مهمة علماً بأنه لا يزال هنالك الكثير من الدول التي لم تقدر لغاية اليوم ان تقوم بها. ولكننا أتمننا هذا الشيء وبالتعاون مع المصارف. إن رفع رؤوس الأموال ونسب الملاءة بالنسبة لمعايير بازل 3 هو بمثابة دعم يؤكد على سلامة وأمان الأموال المودعة بالقطاع المصرفي، في لبنان اليوم فائض في السيولة وعند المصارف قدرات للتسليف. الطلب اصبح اقل، كما تبين في احصاءات السنة الماضية، ولكن ذلك يعود الى الأوضاع الإقتصادية التي هي متأثرة بالوضع العصيب في المنطقة".



وختم: "أعطى لبنان فعلياً إشارات ايجابية بالنسبة لما يجري في المنطقة وفي الجوار، مما يشير على انه لا يزال لدينا في لبنان قدرات مهمة ومناعة كافية لحماية الاستقرار بالرغم من ظروفنا الصعبة، ولهذه المؤشرات أن تشجع اللبنانيين لتعاط أكبر مع القطاع المصرفي. هذه الامور كلها تم العمل عليها عبر السنين وتأكدت نتائجها بالفعل. لم يخسر أي مودع أمواله في القطاع المصرفي. لقد تدخلنا مراراً عدة لجعل التعاطي مع القطاع المصرفي متمتعاً بالمرونة اللازمة كما جاء أخيراً في التعميم الذي اصدرناه والذي سمح بإعادة جدولة الديون وأيضاً بالدعم الذي منحناه لبعض القروض وللبعض المؤسسات مثل مؤسسة كفالات. هذا اليوم مهم بالنسبة إلينا ونأمل أن نظل مواظبين على جهودنا وقائمين بواجباتنا للحفاظ على الإستقرار".

وكان عضو لجنة الرقابة على المصارف أحمد صفا، استهل المؤتمر بالحديث عن التزام الدول العربية بالجهود الدولية للوصول الى شمولية الخدمات المالية، لافتاً الى ان "المصارف المركزية العربية تنظم فعاليات وأنشطة محلية بالتعاون مع المؤسسات المصرفية والهيئات المالية الأخرى في الدول للعمل على تطبيق العمل العربي بالشمول المالي".

واكد "اهتمام مصرف لبنان بحماية المستهلك"، لافتاً إلى ان "المركزي أكد هذا التوجه بتعميم أصدره عام 2015".

ثم تحدث المدير التنفيذي لمديرية المصارف في المصرف المركزي نجيب شقير عن معنى الشمول المالي، موضحاً أنه "يتيح استخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية عبر: الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع و التحويل، خدمات التأمين وخدمات التمويل والائتمان، كما انه يؤمن حماية حقوق المستفيدين من الخدمات المالية وتشجيع تلك الفئات على ادارة أموالها ومدخراتها وتمويل أعمالهم بشكل سليم لتفادي استغلالهم من قبل القنوات والوسائل غير الرسمية".

وعدد أهداف الشمول المالي كالاتي: "النمو الإقتصادي، تعزيز التنافس بين المؤسسات المالية (منتجات مالية أكثر جودة)، اهتمام أوسع بتوفير التمويل للقراء ومحدودي الدخل وتعزيز دور المرأة، الحماية المالية للمستهلك ووضع استراتيجيات تتناسب مع وضع السوق من أجل تحقيق أفضل النتائج والحفاظ على الاستقرار المالي". وعن الأثر المالي والاقتصادي للشمول المالي، أشار الى أن هناك "علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي حيث أن القطاع المالي الشامل لديه القدرة على تعزيز الاستقرار الاقتصادي عبر تعزيز الشافسية بين المؤسسات المالية والعمل على تطوير وتنويع منتجاتها، كما انه يؤدي الى تعزيز الإدخار والإستثمار والى خلق فرص عمل وتحقيق النمو الاقتصادي ومجابهة الفقر وتحسين توزيع الدخل والتأثير الايجابي والملموس للعلاقة بين الوساطة المالية ونمو الناتج المحلي وتقليص دور القنوات المالية غير الرسمية".

وشدد على "الحماية المالية للمستهلك عبر التأكد من حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة والحصول على المنتجات بيسر وتكلفة مناسبة والافصاح عن البيانات مع ابقاء العميل على علم بكافة التحديات التي تطرأ على المنتجات وتوفير الخدمات الاستشارية للعملاء والحفاظ على سرية الحسابات وانشاء آلية للتعامل مع شكاوى العملاء وتوعية وتنقيف العملاء ومقدمي الخدمات لفهم حقوقهم والتزاماتهم".

وعرض دور المصارف المركزية في تعزيز الشمول المالي.



بنك بيلوس يستحوذ على أسهم بنك فرعون وشيحا

أعلن بنك بيلوس أنه استحوذ، بعد حصوله على موافقة مصرف لبنان، على 99,18% من أسهم بنك فرعون وشيحا. وقد تم الاستحواذ على الأسهم بعد تنازل السليدين ريمون سمير زينة رحمة وتيدي سمير زينة رحمة (المعروفين معاً باسم ZR Group) لبنك بيلوس عن أسهمهما وحقوقهما بموجب اتفاقيات شراء حصص عقدت مع المساهمين السابقين لبنك فرعون وشيحا. وقد استندت عملية الاستحواذ على تقييم 100% من الرأسمال المصدر لبنك فرعون وشيحا، والذي بلغت قيمته 91 مليون دولار أميركي. هذا وتلقت ZR Group موافقة مبدئية من مصرف لبنان للحصول على ما يصل إلى 5,6% من الأسهم العادية لبنك بيلوس، مباشرة أو من خلال شركة قابضة خاصة مسجلة لهذا الغرض، على أن يتم احتساب سعر السهم الواحد على أساس 125% من قيمة أسهم بنك بيلوس الدفترية المدققة كما في 31 كانون الأول 2015.

وتتدرج عملية الاستحواذ التي تشكل خطوة أولى في عملية الدمج من خلال استيعاب بنك فرعون وشيحا بعد موافقة مصرف لبنان، في إطار استراتيجية بنك بيلوس الطويلة الأمد من أجل جعل قاعدة الودائع لديه أكثر صلابة. وفيما يضم بنك فرعون وشيحا نحو 100 موظف ويملك خمسة فروع و30 ألف حساب وودائع بقيمة 242 مليون دولار أميركي كما في نهاية عام 2015، تعد العملية من أصغر استحواذات بنك بيلوس حتى الآن، لكنها تتمتع برمزية كبيرة بفضل المكانة الخاصة التي يحتلها بنك فرعون وشيحا في تاريخ قطاع الخدمات المالية وكونه أقدم مصرف في لبنان تأسس عام 1876. وتأتي عملية الاستحواذ في سياق سلسلة من عمليات الاستحواذ السابقة التي قام بها بنك بيلوس في لبنان، والتي تضمنت الفرع اللبناني لمصرف يونيكريديت بانكا دي روما في العام 2008، والفرع اللبناني لمصرف أ. بي. أن أمرو بنك في العام 2002، وويدج بنك الشرق الأوسط في العام 2001، وبنك بيروت للتجارة في العام 1997.

وفد جمعية مصارف لبنان في أميركا يلتقي مسؤولين ويشارك في مؤتمر لبنك الاحتياطي الفيدرالي



أصدرت مديريةية الإعلام والعلاقات العامة في جمعية مصارف لبنان بياناً في إطار الزيارات الدورية التي تنظمها جمعية مصارف لبنان إلى العواصم المالية في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية بغاية تقوية العلاقات مع المصارف المراسلة للمصارف اللبنانية، والتواصل مع السلطات الرسمية والمراجع المالية والنقدية الأجنبية. وأشار البيان أن وفداً من مجلس إدارة جمعية المصارف قام بزيارة إلى نيويورك وواشنطن في الولايات المتحدة الأميركية.

ترأس الوفد رئيس الجمعية الدكتور جوزف طرييه وضمّ في عضويته نائب رئيس الجمعية سعد أزهرى وأعضاء مجلس الإدارة السادة: الدكتور تال الصباح، نديم القصّار، محمد علي بهيم، شهدان جبيلي، سمعان باسيل وموريس اسكندر بالإضافة إلى الأمين العام الدكتور مكرم صادر.

شارك وفد الجمعية في المؤتمر الذي نظمه اتحاد المصارف العربية في مقرّ وتحت رعاية بنك الاحتياطي الفيدرالي/ نيويورك وقد افتتح المؤتمر السيد توماس باكستر نائب الرئيس التنفيذي للاحتياطي الفيدرالي والدكتور جوزف طرييه رئيس الجمعية ورئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية. وكان لافتاً الحضور المصري اللبناني الكثيف من البنك المركزي ولجنة الرقابة والمصارف مقارنة مع حضور المصرفيين من سائر الدول العربية. وكانت للمصرفيين اللبنانيين مشاركة فعالة وملحوظة مما ساهم في إعادة تأكيد مكانة لبنان الوازنة ودور مصارفه الرائد والمستمر في نشر وترسيخ المعايير الدولية للصناعة المصرفية. وسجّل كذلك الحضور المميز في المؤتمر لممثلي من المصارف الأميركية الأساسية ومن بعض الإدارات. هذا وعقد الوفد المصري اللبناني لقاءات مع مسؤولين تنفيذيين ومع مدراء الالتزام والتحقق في المصارف الأميركية المراسلة – بنك أوف نيويورك، سيتي بنك، جي. بي. مورغن، ستاندرد تشارترد بنك. وجرى التأكيد خلال الاجتماعات على صوابية النموذج المصري اللبناني الذي يقيم توازناً إيجابياً بين العمل التجاري وجدية تطبيق القواعد المصرفية المتعارف عليها دولياً. وأثنى المسؤولون المصريون الأميركيون الذين التقاهم الوفد على مهنية المصارف اللبنانية في تعاملها مع المصارف المراسلة الأميركية وعلى متانة العلاقة واستمراريتها ونجاحها.

في السياق نفسه، زار الوفد المصري اللبناني واشنطن حيث عقد اجتماعات عمل مع بعض كبار المسؤولين في وزارة الخزانة الأميركية ووزارة الخارجية المعنيين بالشأن المصري والمالي وقد التقى الوفد السيد Ed Royce رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأميركي بالإضافة إلى أعضاء بارزين في لجنتي الخدمات المالية والشؤون الخارجية ومكافحة الإرهاب في الكونغرس الأميركي وبعضهم من أصل لبناني.

أكد المسؤولون الأميركيون جميعاً خلال هذه اللقاءات دعم لبنان وتقوية دوره كنموذج في المنطقة. وأكدوا كذلك على أهمية القطاع المصرفي اللبناني لكونه يشكل مع الجيش اللبناني عنصري استقرار البلد ومن المهم المحافظة عليهما مع تقديم كل الدعم اللازم على هذا الصعيد. وكرر الرسميون الإشادة بدور القطاع المصرفي الرائد لجهة حسن احترامه للقواعد المصرفية العالمية ومنها خاصة تلك المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. ومن جانبه تمنى الوفد المصري اللبناني على مختلف هذه الجهات الأميركية الرسمية أولاً أن يكون أي إجراء يتخذ في مجال مكافحة تبييض الأموال مرتكزاً إلى القواعد القانونية لجهة احترام حق المراجعة والدفاع وسلامة الأدلة. وأن لا يكون ثانياً لأي إجراء ممكن أن يتخذ أي تأثير سلبي على القطاع وعلى البلد تأكيداً للموقف الرسمي الأميركي الحريص على استقرار لبنان واستمرار نجاح القطاع المصرفي. وقوبل هذا الطرح بإيجابية من الجهات الرسمية الأميركية.

وذكر البيان كذلك، أن رئيس ونائب رئيس وأمين عام الجمعية قاموا بزيارة إلى السفارة اللبنانية في واشنطن حيث التقوا القائم بأعمال السفارة فأطلعوهما على مجريات زيارة الوفد المصري وأطلعتهما بالمقابل على أجواء العاصمة واشنطن. حمل وفد الجمعية في زيارته هذه مجموعة القوانين المالية الأربعة الهامة التي أقرها المجلس النيابي اللبناني والتي جاءت لتعكس التزام الدولة اللبنانية بالإضافة إلى المصارف بقواعد العمل وبالمعايير المصرفية والمالية العالمية المرعية الإجراء وبخاصة الأميركية منها، كون معظم عمليات القطاع المصرفي اللبناني مع الخارج وتمويل تجارة لبنان الخارجية وتحويلات اللبنانيين تتم بالدولار الأميركي وعبر حسابات المراسلة مع المصارف في نيويورك.

أخيراً ساهمت هذه الزيارة الدورية، كما سابقاتها، في تعزيز مكانة لبنان قطاعاً مصرفياً ومصرفاً مركزياً في المنظومة المصرفية العالمية بالرغم من كل التحديات الإقليمية والدولية المحيطة في المنطقة. وكانت مناسبة أكد خلالها المسؤولون الأميركيون في الكونغرس والإدارة كما في المصارف المراسلة الإلمئشان والحرص على مكانة لبنان وسلامة العمل المصرفي فيه.

البعاصيري يتّراس مؤتمر في مقر البنك الفدرالي في نيويورك



ترأس الدكتور محمد البعاصيري، نائب حاكم مصرف لبنان، المؤتمر السنوي العاشر لمبادرة حوار القطاع الخاص بين الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا US-MENA Private Sector Dialogue، الذي انعقد في مقر البنك الفدرالي في نيويورك في 18 نيسان 2016.

وقد انطلقت مبادرة الحوار هذه سنة 2006 في واشنطن لدى الخزينة الأميركية، لإرساء حوار بين المصارف العربية والأميركية حول مصالحها المشتركة، تشارك فيه الجهات الرقابية.

وفي كلمته الافتتاحية، شدّد الدكتور البعاصيري على ضرورة مواصلة الحوار، وذلك لتجنّب سياسات تقليص المخاطر derisking وارتداداتها السلبية على سلامة العلاقات مع المصارف المراسلة. وقد تطرق المشاركون من مصارف عربية وأميركية إلى مواضيع عديدة، منها سياسات تقليص المخاطر ومكافحة الفساد وتبييض الأموال القائم على التجارة والعقوبات.

اتفاقية شراكة جديدة بين بنك سوسيته جنرال في لبنان وماستركارد

وقّع بنك سوسيته جنرال في لبنان اتفاقية شراكة جديدة مع شركة ماستركارد العالمية المتخصصة بنظام الدفع عن طريق بطاقة الائتمان. وقع الحدث في البيل، لو بانوراما، بحضور الإدارة العامة والفرق التجارية وقسم التسويق في بنك سوسيته جنرال في لبنان، وكبار ممثلي ماستركارد وأهل الصحافة.

في عالم حوّل فيه الابتكار الرقمي المشهد المصرفي، ودفع المصارف للانتقال إلى الدفع الإلكتروني والرقمي، يمهّد هذا التعاون، الممتدّ على 5 سنوات، الطريق لتطوير واعتماد الدفع الإلكتروني في لبنان، وتعزيز التوجه نحو الاقتصاد اللانقدي.

وقال فيليب دوبوا، المدير العام المنتدب لبنك سوسيته جنرال في لبنان: "نحن سعداء بتوحيد جهودنا مع جهود ماستركارد، إذ بموجب هذا التعاون سوف نقدّم أحدث الابتكارات لعملائنا (...). إن الابتكار هو من القيم الأساسية لبنك سوسيته جنرال في لبنان. وكمصرف علائقي رائد، نسعى باستمرار لتحسين تجربة عملائنا لتتكيّف حلولنا وممارساتنا وعلاقاتنا مع متطلبات الغد ومع احتياجات عملائنا. تأتي هذه الشراكة اليوم كدليل على هدفنا المشترك لتعزيز تجربة العملاء بما يتماشى مع تطور اتجاهات السوق". وقال راغو مالهوترا، رئيس ماستركارد في الشرق الأوسط وإفريقيا: "يسعى المستهلكون في أنحاء المنطقة إلى استخدام وسائل دفع سهلة ومبتكرة تتيح لهم إمكانية السداد في أي وقت وأي مكان، إلى جانب الحصول على مكافآت ومزايا أفضل. ولذلك، ستمكّننا هذه الشراكة واسعة النطاق مع بنك سوسيته جنرال لبنان من تسخير خبراتنا العالمية وتقنياتنا المتطورة لمنح المواطنين اللبنانيين وسائل دفع ملائمة وسريعة وآمنة عبر مختلف الأجهزة والقنوات. وتمثل هذه الاتفاقية بالنسبة لماستركارد فرصة جديدة لتحفيز عمليات الدفع الإلكتروني في لبنان، إضافة إلى تسريع وتيرة الانتقال إلى الاقتصاد اللانقدي". إن هذه الاتفاقية تتخطى التكنولوجيا والمنتجات، بحيث سوف توفر ماستركارد لموظفي بنك سوسيته جنرال في لبنان التدريب والدعم التكنولوجي والتسويقي.

من جهته، أعلن جورج صغيثي، نائب المدير العام لـSGBL: "لطالما كان بنك سوسيته جنرال في لبنان في طليعة التكنولوجيا، وقد شهد نمواً هاماً طوال العام. إن أولويتنا الرئيسية هي تقديم أعلى مستوى من الخدمة لعملائنا وتعزيز الابتكار بأسرع وقت ممكن، من خلال توفير حلول الدفع الجديدة والمبتكرة، الأمانة والذكية باستمرار. وتماشياً مع شعارنا "خلينا نتقدّم سوا"، نحن ماضون قدماً لا سيما اليوم مع هذه الشراكة التي ترفع تعاوننا مع ماستركارد إلى مستوى جديد".

كما كشف صغيثي حصرياً عن برنامج المكافآت الجديد، الفريد من نوعه والمبتكر من بنك سوسيته جنرال في لبنان، والذي سوف يتم إطلاقه قريباً في السوق، بإمميزات دون منافس لحاملي بطاقات SGBL.

وأخيراً، تميّز الحدث بمفاجأتين هما صندوق مفاجآت ماستركارد الذي حشد جميع الحاضرين حوله، ليفوز 25 ضيفاً محظوظاً ببطاقات هدايا من بنك سوسيته جنرال في لبنان تراوحت قيمتها من 200 \$ إلى 500 \$.

سوسيتيه جنرال لشهر الفرنكوفونية 2016

وخلال حفل الافتتاح، أعلن فيليب دوبوا، المدير العام المنتدب في بنك سوسيته جنرال في لبنان: "نحن فخورون بدعم الفرنكوفونية التي احتلت دائماً مكانة عالية في بنك سوسيته جنرال في لبنان (...). كشريك لسفارة فرنسا وللمؤسسات الفرنسية في لبنان، وضمن خياراته برعاية الفعاليات الثقافية، يعمل SGBL على تشجيع المبادرات الفنية باللغة الفرنسية العالية الجودة، تأكيداً على التزامه في تعزيز الحوار بين الثقافات، لا سيما اللغة الفرنسية، التي، ومن خلال القيم التي تحملها والثقافة التي تنقلها، تلعب دوراً أساسياً في لبنان".

للسنة السادسة على التوالي وبالشراكة مع سفارة فرنسا والمعهد الفرنسي في لبنان، يشارك بنك سوسيته جنرال في لبنان برعاية شهر الفرنكوفونية للعام 2016، تحت عنوان « Le français en musique ». إنطلق شهر الفرنكوفونية، الذي أصبح موعداً سنوياً للاحتفال باللغة الفرنسية، في المعهد الفرنسي في بيروت، بحضور سفير فرنسا في لبنان، ايمانويل بون، ووزير الثقافة، ريمون عريجي، وسفراء الدول الفراكوفونية وأصدقاء الفراكوفونية. ومع قراءة موسيقية لنصّ لمياء زيادة "O nuit. ô mes yeux"، افتتحت الممثلة كلوتيلد كورو (Clotilde Courau) الاحتفالات، على خشبة مسرح مونتني.



وزير الاقتصاد والتجارة د. آلان حكيم لـ « الدورة الاقتصادية »:

نؤسس للتحوّل من مركزيّة التبادل التجاري البيئيّ مع دول الخليج



أكد وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم، أن لبنان يؤسس للحقبة المقبلة، وخاصة بعد ما حصل مع الدول الخليجية، للتحوّل من مركزيّة التبادل التجاري البيئي معها، إلى انتهاج اللامركزية والتوسّع مع الدول العربية الأفريقية، من خلال تحسين هذا التبادل مع مصر والجزائر "التي تمتلك إمكانيات تجارية هائلة"، وغيرها من البلدان غير الخليجية.

وأعرب عن رفضه إعتبار العلاقة بين لبنان والدول الخليجية، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية مجرد أرقام، مشدداً على العلاقة الأخوية التاريخية في ما بينها وبين مواطنيها المبنية على الرؤية الواحدة من النواحي العامة، والروابط المجتمعية.

كما أكد على أن العلاقة في ما بينها أعمق وأكبر بكثير ممّا يمكن أن يحدثه عارض اختلاف سياسي، مشيراً إلى مساهمة لبنان واللبنانيين في نهوض دول المنطقة الخليجية، بشكل عام، وخاصة المملكة العربية السعودية، التي لم تتعافس في مساعدة لبنان ونهوضه، الأمر الذي لا يمكن أن يتجاهله لبنان ولا دول الخليج.

ورأى حكيم إلى أن المسؤولية أولاً تقع على لبنان الذي يجب أن يبادر إلى تحسين العلاقة، وإيجاد الحلول المناسبة للخروج من هذه المشكلة التي نشأت مؤخراً. مشيراً إلى تفهم السعودية والدول الخليجية باتجاه عودة الأمور والعلاقات إلى طبيعتها. وحذّر من عواقب سلبية يمكن أن تنعكس على الاقتصاد والتجارة في لبنان، إلا أنه شدّد على عدم التوهم بأن الإجراءات التي يمكن أن تتخذ سوف تؤدي إلى تدمير لبنان، مؤكداً أنه أمام هكذا مشكلة، فيما لو سلمنا بأنها ستحصل، من واجباتنا كلبنانيين أن نتجنّبها، وأن نبحث عن حلول، كما ننتهج التحوّل من مركزيّة التبادل التجاري.

مجلة "الدورة الاقتصادية" التقت الوزير حكيم، وكان معه حديث متشعب، تناولت فيه ملفات اقتصادية وتجارية داخلية وخارجية.

في ظل الإفراط المتنامي للدين العام، وغياب الخطط الاقتصادية، ما هي خطوات الوزارة لمواجهة واقع الجمود السياسي والاقتصادي في لبنان؟

لقد قدمنا في شباط الماضي رؤيتنا الاقتصادية أمام لجنة الاقتصاد الوطني كما فعلنا العام الماضي. وسيكون لنا نقاش حول هذا الموضوع في مجلس الوزراء حيث سأطرح رؤيتي الاقتصادية وأستحصل على موافقة لكي نبدأ العمل بها. الجدير بالذكر أننا لم نستطع القيام بهذا الأمر العام الماضي نظراً للتعطيل الذي خضعت له جلسات مجلس الوزراء وبسبب ملف التفاريات الذي كان ضمن خططنا الاقتصادية العام الماضي.

الوضع الاقتصادي يُعاني من تآكل في الماكينة الاقتصادية وهذا الأمر يفرض تحفيز الإستثمارات التي تُعتبر أساس النمو في الاقتصاد. من هذا المنطلق يتوجب على الحكومة اللبنانية تسليط إجراءاتها الاقتصادية على شقين: الإستثمارات وخلق فرص عمل. وهذا الإجراءات تتمحور حول دعم القروض الإستثمارية، جذب الإستثمارات بواسطة الأداة الضريبية، تحفيز سوق العمل للبنانيين عبر الأداة الضريبية، وحماية هذا السوق من مضاربة العمالة الأجنبية. وبما أن القطاع الخاص يتمتع بميزتين: وجود رأس المال والخبرة وبما أن لبنان يعاني من عجز في ميزانيته العامة تمنعه من الاستثمار في البنى التحتية، وبما أن البنى التحتية اللبنانية هي في أشد الحاجة إلى الإستثمارات، لذا يأتي مشروع الشراكة بين القطاع الخاص والعام كأداة أساسية لتحفيز النمو الاقتصادي.

كيف يمكن تنفيذ الخطة في غياب الموازنة العامة منذ أكثر من عشر سنوات؟

أيضاً تتضمن الخطة الاقتصادية وضع موازنة تُترجم هذه الخطة، فغياب الموازنة منذ العام 2005 وحتى اليوم رفع الدين العام من 38 مليار إلى 70 مليار دولار أميركي، أي أن غياب الموازنة خلال عشر سنوات ضاعف الدين العام وهذا الأمر غير مقبول.

يجب أن يفهم الموجود في السلطة أن الرخاء الاجتماعي والسياسي سببه الرخاء الاقتصادي. وهذا الأخير لا يُمكن تحقيقه إلا من خلال الإستثمارات، خلق فرص العمل، والقوانين التي تواكب هذه الإجراءات.

وهنا لا بد لي من تسليط الضوء على بعض القطاعات الواعدة كقطاع التكنولوجيا واقتصاد المعرفة الذي يضم أكثر من 300 شركة ويوظف نحو 7000 موظف لبناني ذوي مهارات عالية. أيضاً يُمكن ذكر القطاعين الزراعي والصناعي اللذين بحاجة إلى دعم كبير لتأهيلهما كي يتمكن لبنان من الدخول إلى منظمة التجارة العالمية بكل اطمئنان. أيضاً يُمكن ذكر القطاع المصرفي الذي يحوي على (potential) إمكانيّة كبيرة جداً للتطور خصوصاً إقليمياً. أيضاً يُمكن ذكر قطاع النفط والغاز والذي نأمل



رابعاً: أنا شخصياً اجتمعت بسفيري المملكة والإمارات اللذان أكدا لي عدم وجود أي نية لطرد العمال اللبنانيين من الخليج.

خامساً: إذا كان طرد ما يزيد عن 500 الف عامل لبناني في الخليج ممكن على الورق، إلا أنه غير واقعي بسبب المشاكل اللوجستية التي سوف تواجهها هذه الدول من ناحية أن استبدال هذا الكم من الأشخاص ليس بالعمل السهل وبالتالي تبقى هذه الفرضية من باب التكهنات.

أما فيما يخص التداعيات الاقتصادية، فإن لبنان يُصدّر نحو 920 مليون دولار أميركي من البضائع الزراعية والصناعة التحويلية إلى المملكة ويستورد ما يوازي 1,1 مليار دولار أميركي. وفي ظل فرضية العقوبات الشاملة، فسيكون هناك خسارة للبنان بقيمة مليار دولار إذا لم يجد أسواقاً بديلة.

وماذا عن تأثيرات التحويلات الخارجية إلى لبنان؟

أما على صعيد التحويلات وبحسب أرقام البنك الدولي العائدة للعام 2014، فقد تلقى لبنان ما يُقارب ملياري دولار من المغتربين اللبنانيين المتواجدين في دول الخليج منها 1.5 مليار دولار من المملكة و250 مليوناً من الإمارات. وبالتالي وفي ظل فرضية طرد العمال اللبنانيين من الخليج سيكون هناك خسارة مالية تُقدر بملياري دولار إضافة إلى 500 الف عاطل عن العمل، وبالطبع فإن ذلك يُعتبر كارثة إذا ما حصلت.

أما على صعيد الليرة اللبنانية، فلا يوجد أي تداعيات لسحب الودائع الخليجية بحكم أن احتياط مصرف

أن يتمّ الإسراع بإقرار مراسيمه في حال كان هناك الشفافية المطلوبة.

كيف تنظرون إلى تداعيات الإجراءات السعودية، والخليجية بشكل عام على الاقتصاد اللبناني؟

فيما يتعلق بفرضية فرض عقوبات عامة وشاملة مع طرد اللبنانيين العاملين في الخليج، أعتقد أن هذه الفرضية لن تحصل لعدة أسباب:

أولاً: لماذا ستخلى السعودية عن لبنان وتُقدمه على طبق من ذهب لإيران وهي التي تحاول محاربة النفوذ الإيراني في المنطقة.

ثانياً: هل يُمكن أن تقول لي ما هي الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها المملكة ودول الخليج عامة غير وقف الهبة ومنع الرعايا الخليجيين من الذهاب إلى لبنان؟ الجواب لا شيء.

ثالثاً: دول الخليج وخصوصاً المملكة العربية السعودية لم تتخل عن لبنان في أحلك الأوقات. فلماذا ستفعل هذا الآن؟

التآكل في الماكينة الاقتصادية في لبنان يفرض تحفيز الإستثمارات كأساس للنمو في الاقتصاد



لبنان يبلغ 50 مليار دولار أميركي، والودائع في المصارف التجارية 152 مليار دولار، والأموال الخاصة لهذه المصارف 30 مليار دولار، ما يعني أننا أمام كم هائل من الأموال كفيّة بردع أي عملية لهزّ الثبات النقدي.

ما هي نتائج اجتماعاتكم بوفد منظمة التجارة العالمية، وأين توصلت المفاوضات مع المنظمة؟

منذ العام 1999 (تاريخ قبول لبنان عضواً مراقباً في المنظمة) وحتى اليوم، قطعنا أشواطاً بعيدة في عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، إن من ناحية تعديل بعض الانظمة والقوانين التي تتماشى مع اتفاقيات المنظمة، أو لناحية المفاوضات الثنائية. ولغاية تاريخه، أجرى لبنان سبع جولات تفاوضية للانضمام الى المنظمة في جنيف، كان آخرها في تشرين الثاني 2009 ومن بعدها توقفت المفاوضات.

أما لناحية زيارة الوفد، فقد كانت الزيارة مثمرة جداً، حيث اتفقنا على إحياء المفاوضات ومتابعة الملف من حيث وصلت اليه، إنما بوتيرة أسرع، هدفها الإسراع وليس التسرع، سيما بعد أن كانت معظم الاجتماعات التي عقدت ايجابية.

كانت لكم زيارة إلى إيران، بعد رفع العقوبات الاقتصادية عنها، كيف ترون مستقبل العلاقات التجارية بين البلدين؟

تمتلك إيران موارد وثروات طبيعية هامة، ووفرة كبيرة من المعادن الاستراتيجية، تجعل منها كياناً اقتصادياً له ثقله على الخريطة العالمية، دون أن ننسى أنها تعتبر ثاني أكبر دولة من حيث عدد السكان في الشرق الأوسط مع أكثر من 80 مليون نسمة، معظمهم من جيل الشباب والمتعلمين. وعليه، فإن رفع العقوبات والحظر عن إيران جعل منها بلداً مستقطباً للعديد من المشاريع الإنمائية والاصلاحية والاستثمارات السياحية.

لقد ساهمت المشاورات التي تمت خلال زيارتنا إلى إيران إلى استعراض العديد من مشاريع الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي سوف نسعى من خلالها إلى وضع أسس عملية وتفضيلية لانسياب السلع والخدمات في ما بيننا. لقد قمنا بالتوقيع بالأحرف الأولى على مشروع اتفاقية تجارة تفضيلية، وهي اتفاقية لها أهمية كبيرة لناحية تسهيل وخفض كلفة انسياب السلع. وستستكمل المشاورات لتبادل اللوائح خلال الفترة القادمة من أجل التوقيع على الاتفاقية والاستفادة من أحكامها.

ما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه لبنان؟

ولا بد من التركيز على الدور الذي يمكن أن يلعبه لبنان في المرحلة القادمة من العلاقات المشتركة بين البلدين لا سيما في المجالات التالية:

أولاً: المساهمة في تطوير القطاع المصرفي الإيراني، حيث أن خبرة لبنان الوافية في هذا المجال تسمح له بالمساهمة بشكل كبير في تطوير القطاع المصرفي الإيراني.



ثانياً: تطوير تبادل علامات وشهادات الامتياز أو قطاع الفرائشاييز الذي يعدّ من القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

ثالثاً: تنمية المناطق الصناعية والاستفادة من خبرة ايران في هذا المجال.

رابعاً: إعطاء لبنان مميزات خاصة في المناطق الحرة في ايران.

خامساً: تعزيز القطاع الزراعي اللبناني من خلال تعزيز وتسهيل عملية انسياب السلع الزراعية اللبنانية إلى إيران، خاصة الحمضيات والموز كما والتخفيف المعوقات الجمركية وإعطاء لبنان تسهيلات خاصة.

سادساً: تعزيز تبادل الخبرات في قطاع الطب التجميلي، علماً بأن الطرفين يمتلكان خبرة واسعة في هذا المجال.

سابعاً: تنمية القطاع السياحي بكافة أشكاله انطلاقاً من حاجة إيران لتطوير هذا القطاع، وخاصة لناحية بناء أكثر من 600 فندق ومطعم.

ثامناً: حماية الملكية الفكرية، من خلال تطوير القوانين والأنظمة المتعلقة بحماية الملكية الفكرية.

تاسعاً: تعزيز التعاون في قطاع المعارض المتخصصة.

سفيراً السعودية والإمارات أكدّا لي عدم وجود أي نية لطرد العمّال اللبنانيين من الخليج

• تدريب الموظفين بهدف التطوير الإداري.

• اعتماد سياسة الانفتاح على المجتمع المدني عبر إشراكه في العمل الرقابي للأخذ بعين الاعتبار كافة المطالب في إطار احترام القوانين المرعية الإجراء.

• توقيع اتفاقيات تعاون مع جمعيات تعمل على مكافحة الفساد لنشر التوعية والحوكمة الرشيدة والإدارة الشفافة، بهدف تقديم خدمة أفضل للمواطن والمستهلك.

كيف يمكن تحقيق الشراكة الحقيقية للقطاعين العام والخاص، في ظل عدم إقرار مشروع القانون منذ سنوات؟

الشراكة تعني قبل كل شيء، القواعد التي تدير العلاقة بين القطاع الخاص والدولة اللبنانية. وبالتالي، لا يمكن لشركة خاصة من القطاع الخاص أن تدير مرفقاً عاماً دون وجود عقد يحدّد شروط الإدارة وكيفية التنفيذ والتداعيات المالية.

لنأخذ على سبيل المثال شركة كهرباء لبنان: إذا أرادت الشركة الخاصة بناء معمل جديد وتشغيله، لمن تكون ملكية هذا المعمل؟

فالشركة الخاصة تأخذ ربحية محدّدة (محدّدة في العقد) نتيجة استثماراتها وعند انتهاء العقد، تعود ملكية المعمل وتشغيله إلى الدولة.

كيف تقيّمون دور وحدة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوزارة؟

تؤدي الوحدة دوراً مهماً على عدة أصعدة: صار في Mapping لكافة الخدمات المقدمة لمساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (– training administrative).

تقييم للأدوات المالية المتوفرة.

رصد القوانين التي تساعد على تحسين بيئة العمال

التنسيق التام قائم بين الوزارات كافة على الصعيد الاقتصادي

فأعمال في لبنان وتساهم في تعزيز هذه المؤسسات.

وضع استراتيجية وطنية لاقت موافقة كافة الأطراف المعنية.

تمّ تحديد نحو 40 مبادرة وتمّ تقسيمها بحسب الأولوية لتطبّق على ثلاث دفعات، 21 مبادرة حتى العام 2020.

كان ولا يزال موقفكم حازماً من ملف النفائات، ماذا بعد إقرار الحكومة للحلول الجزئية للملف، وهل ستستكملون الدعوى القضائية التي أقامها حزب الكتائب للوصول إلى نهاياته المرجوة؟

إن ما تمّ التوصل إليه في حل مشكلة النفائات، يعتبر حلاً مرحلياً، ولا بد من النظر إلى معمل فرز النفائات الذي تمّ تدشينه مؤخراً في بكفيا، كمشروع نموذجي. وإذا ما استطعنا القيام بهذا الأمر وتعميمه على صعيد البلديات، وتم نقل هذه التجربة إلى كل قرى جبل لبنان للانتهاء من التبعية، سنتمكن من معالجة مشاكلنا لوحدها من خلال القرى واللامركزية.

علماً إن الامكانيات التي وضعت لإطلاق المعمل بسيطة ومن خلال ميزانية البلدية والاهالي وباكتفاء ذاتي من دون تمويل خارجي، ما يدلّ على أن اللامركزية هي الحل لكل المشاكل الإنمائية.



أما في ما يتعلق بالدعوى على مجلس الإنماء والإعمار على خلفية ملف النفائات، وتقاعسه ومحاسبه ما ارتكبته شركة "سوكلين" خلال فترة عملها، وتحديد المسؤوليات، فنحن واضعون في هذا المجال، وسنستكمل الدعوى للوصول إلى نهايتها القضائية، التزاماً منا في محاربة الفساد في المناقصات والهدر المستشري في الدولة، الذي يؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد اللبناني بشكل عام.

شهدنا مؤخراً سجلاً حول وجود مواد مسرطنة في عينات من القمح، وبدا أن هناك تبايناً واضحاً بين الوزارات المعنية، هل توصلتم إلى آلية موحّدة في إصدار النتائج؟

التعاون بين الوزارات محكوم بالقانون وآلياته، بشكل عام. أما إذا كنا نتحدّث عن مواضيع محدّدة، فيمكننا أن نتناول كل موضوع على حدا، وبالنسبة إلى موضوع القمح، فهناك آليات وقانون واضح يتعلق بإدخال القمح إلى لبنان وخروجه من المرفأ، وعمليات تخزينه وتوزيعه بعد أن يصبح طحيناً إلى الأفران، ومنها إلى المستهلك الأخير.

وهناك آليات محدّدة تنظّم هذه الأمور، مع الأخذ بعين الاعتبار، دائماً، بصلاحيات كل وزارة من الوزارات المعنية. وأنا من المؤيدين بصلاحيات وزارة الصحة ودورها في الإطلاع بكل ما يتعلق بالسلسلة الغذائية، ومن هذه الناحية التنسيق قائم في ما بين الوزارات للتوصل إلى الحلول والنتائج الناجمة بهذا الخصوص.

لكن بدا واضحاً وجود بعض التضارب، أين تكمن الثغرة بالتحديد؟

لا شك أنه في بعض الأحيان، نشهد تضارباً في بعض النقاط المتعلقة بالتحاليل، والتي تعتبر أهمّ الثغرات، من خلال طريقة أخذ العينات التي تخضع للتحاليل، وذلك تبعاً للمختبر المعتمد من قبل كل وزارة، ما يؤدي إلى نتائج مختلفة بين المختبرات المعتمدة من قبل الدولة. إلا أن ذلك ليس له التأثير البالغ، أما من الناحية العلمية، فمن المفروض أن تخضع العينات لدى عدد من المختبرات، وهذا ما لا يتمّ عادة، ما يؤدي إلى التضارب في الآراء، لكن ذلك ليس موجوداً في ما بين الوزارات المعنية في هذا المجال.

من الواضح أن الخلافات السياسية تطفئ على الكثير من الملفات، هل ينعكس ذلك على التنسيق بين الوزارات في الملفات الاقتصادية؟

على العكس، إن التنسيق التام قائم بين الوزارات كافة، على الصعيد الاقتصادي، إن مع وزارة الخارجية، المعنية بحماية المستهلك وأمن الاستهلاك بشكل عام، أو مع وزارات الزراعة والصحة والصناعة، لناحية الانتاج الوطني، ولا ينفي ذلك وجود بعض التباينات، إلا أن الاستناد إلى القوانين المرعية الإجراء، والعودة إلى آلياتها المتبعة. ولا يمكن أن نتناسى وجود بعض الرؤى والمناهج التي تخضع للسياسية، وهنا لا يمكن الخلط بين النهج السياسي لكل فريق، الذي يؤدي إلى بعض المشاكل والعراقيل في بعض الملفات، أحياناً، التي نجد لها الحلول المناسبة.



سلام يرعى مؤتمر إتحاد المصارف العربية «التكامل المصرفي العربي» في بيروت:

التكامل المصرفي العربي ممر إلزامي لتحقيق التكامل الاقتصادي وتحريك التنمية

تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء اللبناني تمام سلام، ممثلاً بوزير البيئة محمد المشنوق وحضور حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، نظم اتحاد المصارف العربية وبالتعاون مع مؤسسة الفكر العربي والمؤسسات العربية والإقليمية والدولية مؤتمر التكامل المصرفي العربي، في فندق فينيسيا - بيروت. شارك في فعاليات المؤتمر، الذي تزامن انعقاده مع اجتماع الجمعية لاتحاد المصارف العربية في دورته الـ 43، وزراء وحكام مصارف مركزية عربية، ونحو 350 شخصية قيادية مصرفية عربية عليا وممثلون عن أهم المؤسسات الإقليمية العربية وسفراء عرب وأجانب ورؤساء الهيئات الاقتصادية في لبنان. وتقدهم المشاركون في المؤتمر رئيس اتحاد المصارف العربية محمد بركات، ورئيس جمعية مصارف لبنان، رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طريه والأمين العام لاتحاد المصارف العربية الأستاذ وسام حسن فتوح.



الجلسة الافتتاحية، من اليمين: طريه، سلامة، المشنوق، بركات والعويط.

حجم الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية والبالغ حوالي 2.5 تريليون دولار، كما تستند إلى قاعدة ودائع تعادل حوالي 86% من حجم الإقتصاد العربي، ولا بد من الإشارة إلى أن نسبة نمو أصول القطاع المصرفي العربي المحققة خلال عام 2015، والبالغة نحو 8.6%، قابلها تراجع في حجم الإقتصاد العربي ككل نتيجة تراجع أسعار النفط والظروف السياسية والإقتصادية والأمنية التي تواجه عدد كبير من الدول العربية.

وختم: إننا في إتحاد المصارف العربية اليوم، ومن خلال هذا المؤتمر الهام، نطرح موضوع "التكامل المصرفي العربي" كمدخل وطريق لتحقيق التكامل الإقتصادي المنشود بين الدول العربية، ونرى أن القطاع المصرفي العربي بما يمتلكه من ملاءة مالية عالية وتقدم في نظم إدارة المخاطر وكوادر بشرية متميزة وفاعلة لقادر على تمهيد سبل التكامل الإقتصادي الشامل الذي ننشده جميعاً في هذه المرحلة الحرجة التي تستدعي بذل أقصى الجهود لمواجهة التحديات.

سلامة

وتحدث سعادة حاكم مصرف لبنان الأستاذ رياض سلامة فقال: نلتقي اليوم في زمن تواجه المصارف والمؤسسات المالية في منطقتنا تحديات منها ما هو ناجم عن الوضع السياسي والأمني في الدول العربية ومنها ما

مسيرة التكامل العربي في هذه المرحلة التي تسودها التكتلات الإقتصادية الكبيرة، ويزداد التعاون بين المجموعات الإقتصادية الكبرى رغم إختلاف توجهاتها الإقتصادية والسياسية. وأشار إلى أن القطاع المصرفي العربي يشهد نمواً متزايداً، حيث تخطت أصوله عتبة 3.3 تريليون دولار عام 2015، بزيادة 8.6% عن نهاية العام 2014، كما بلغت الودائع المجمعة حوالي 2.1 تريليون دولار محققة نسبة نمو 3.8%، فيما بلغت القروض حوالي 1.7 تريليون دولار بزيادة 6.6%. وحقوق الملكية حوالي 358 مليار دولار بزيادة 4.8% عن نهاية العام 2014.

كما أشار إلى أن عدد المؤسسات المصرفية العربية يبلغ حوالي 520 مؤسسة، وتزيد أصولها المجمعة عن حجم الإقتصاد العربي، حيث تقدر بنحو 137% من

بركات: التكامل المصرفي العربي ممر إلزامي لتحقيق التكامل الاقتصادي



محمد بركات

العربي إمكانية تنفيذ مشروعات كبيرة وإستراتيجية عالية الكلفة ليس من السهل على أي بلد أن يقوم بها منفرداً، كما يمكن أن يعيد الهيكلة الإنتاجية والتخصص الأمثل في الوطن العربي، ويحقق وفراً في تكلفة الإنتاج، وزيادة مهمة في القيمة المضافة وتضييق ظاهرة المديونية وتقليص حجم الفوائد المترتبة عليها.

ونتيجة ذلك، يجد إتحاد المصارف العربية أنه من الضروري في ضوء هذه المنافع البارزة وغيرها أن تتعمق

يكمل الشغور الرئاسي عامه الثاني وقد بلغ الضعف في بينات الدولة ذروته". وقال: "أن الأشهر الـ 8 التي تخبطت بها البلاد بأزمة النفائات خير نموذج لما يمكن أن يؤدي له نهج الاستقواء على الدولة، وقد أن الأوان لوقف مسار التردّي العام".

وختم الوزير مشيداً بالقطاع المصرفي اللبناني وبسياسات حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وبالتعاون القائم والمستدام والمجدي بين المركزي وجمعية مصارف لبنان.

بركات

وكان المؤتمر استهل جلسته الافتتاحية بكلمة رئيس اتحاد المصارف العربية محمد بركات الذي رأى أمام ما تشهده منطقة الشرق الأوسط اليوم من تحولات واضطرابات، وحروب، وما خلفته من تأثيرات سلبية على النمو الإقتصادي للمنطقة العربية ككل، يأتي مؤتمرها اليوم تحت عنوان "التكامل المصرفي العربي" في إطار سعينا لتعزيز الإستقرار المالي، من خلال رؤية تكاملية لقطاعنا المصرفي العربي، تساهم في دفع عملية التكامل الإقتصادي العربي، وتعزيز جهود التنمية المستدامة، خصوصاً وإن هذا التكامل يمر اليوم في مرحلة صعبة وحرارة على الرغم من وضوح فوائده ومزاياه التي يمكن أن يحققها لجميع دولنا العربية.

وأكد إن تحقيق التكامل الإقتصادي يتيح للوطن

الدولي ناسبة اليه نوايا مضمرة بتوطين النازحين. ونحن نذكر ما اعلنه في حضور بانكي مون ونذكر بما اعلنه في حضوره ونعيد ما قلناه في جميع المحافل الدولية بأن لبنان يرفض توطين السوريين وبأن النازحين يجب ان يعودوا الى ديارهم."

أضاف: كفى تحريكاً لغرائز فئة من اللبنانيين وكفى التعاطي مع الأولويات الوطنية وكأننا في حملة انتخابية لا تنتهي"، مشدداً على أن المصلحة الوطنية للبنان تقتضي التعامل بأكبر قدر من الإيجابية مع المؤسسات الدولية مع التنبيه الدائم بعدم التفریط بالصالح الوطني".

ورأى المشنوق أنه من المعيب أن نطلب المساعدة للنازحين السوريين وعندما تأتي شكك بنوايا حاملها"، داعياً إلى عدم التسبب بالاساءة إلى لبنان مهما كانت الاعتبارات.

ولفت الوزير المشنوق إلى أنه بعد أقل من شهرين



وزير البيئة محمد المشنوق

سلام

وفي كلمة الرئيس تمام سلام التي القاها بالنيابة عنه وزير البيئة محمد المشنوق، توجه بالتحية إلى دول الخليج العربي شاكرًا لها كل المساعدات التي قدمتها إلى لبنان مؤكداً "أن اللبنانيين منكم ولكم وباقيين على العهد".

وقال: سمعنا بعد انتهاء زيارة الأمين لعام للأمم المتحدة حضوره بأن كي مون أصواتا تشكك بالاجتماع



رياض سلامة

هو ناجم عن التغيرات في تقنيات العمل المصرفية نتيجة المعايير المستحدثة.

طوّر مصرف لبنان، من خلال سلسلة من التعاميم، الهيكليّة الإدارية للقطاع المصرفي في لبنان.

وقد طالب المصارف بأن يكون لدى مراكزها الرئيسية وفروعها دائرة امتثال تتأكد من شرعية الأموال الداخلة إليها.

واستحدث مصرف لبنان أيضا دائرة امتثال لديه بهدف التأكد من شرعية العمليات التي تمرّ من خلاله بكافة العملات، إنّ التأكّد من شرعية الأموال التي تدور في القطاع المصرفي والمالي، وتواصل المصارف التجارية مع دوائر الامتثال لدى المصارف المراسلة كفيّان بتخفيف مبادرات سياسات تقليص المخاطر (Derisking).

وتناول سلامة لسياسات مصرف لبنان والهدف منها فقال: بادر مصرف لبنان، ومنذ سنوات، إلى المطالبة بأن يكون لدى المصارف لجان تقيم مخاطر التوظيفات، ولجان تتأكد من الإدارة الرشيدة. كما طالب بأن يكون مجلس إدارة المصرف مطلعاً على أعمال المصرف وأن يتألف هذا المجلس من أعضاء مستقلين.

إن الإدارة الرشيدة والشفافية وتوزيع المخاطر زادت من الثقة في القطاع النقدي في لبنان وأدّت إلى توفير السيولة في الأسواق اللبنانية بحيث تمكّن لبنان من تأمين التمويل لقطاعه العام والخاص.

كما سمحت لمصرف لبنان بالمبادرة، من خلال خطة تحفيزية، إلى تفعيل الطلب الداخلي مشجعا التسليف للقطاعات الإنتاجية والسكنية والتوظيف في اقتصاد المعرفة.

وأكد سلامة على سلامة المصارف اللبنانية التي حققت نسبة ملاءة فاقت نسبة الـ 120%، وستبقى سياسة مصرف لبنان قائمة على منع إفلاس أي مصرف مهما كان حجمه، وقانون اندماج المصارف يسمح لمصرف لبنان بتحقيق ذلك.

سلامة: الليرة اللبنانية مستقرة وكذلك سعر الصرف

وختم ان الليرة اللبنانية مستقرة، وإمكانات مصرف لبنان والموجودات في العملات الأجنبية تسمح لنا بالتأكد على استمرار استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي.

فالاستقرار بالعملة هوكيزة الاستقرار بالقدرة الشرائية لدى اللبنانيين وبالثقة بالاقتصاد اللبناني وبقطاعه النقدي كما بالاستقرار في بنية الفوائد في لبنان.

ومع أن تصنيف لبنان منخفض، فإن بنية الفوائد لديه تبقى أدنى من تلك المعتمدة في عدة دول في المنطقة وفي الأسواق الناشئة رغم تمتع هذه الأخيرة بتصنيف أفضل منه.

إننا نتطلّع إلى فوائد مستقرة للمستقبل وسوف نتدخل عند الحاجة لحماية هذا الاستقرار.



د. هنري العويط

طرييه

وتحدث رئيس جمعية مصارف لبنان، رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طرييه، فقال: يأتي انعقاد المؤتمر المصرفي العربي للعام 2016 انطلاقاً من حرص اتحاد المصارف العربية في سعيه الدائم لتعزيز الاستقرار المالي والتكامل الاقتصادي العربي في ظل التحديات السياسية والأمنية وانخفاض أسعار النفط

الى مستويات تاريخية وما تجرّه من خسائر في دول الخليج النفطية قدّرت بأكثر من 360 مليار دولار، ناهيك عن التأثيرات السلبية على النمو الاقتصادي للمنطقة العربية ككل.

وتتركز الاهتمامات على التكامل الاقتصادي العربي، وهو محرّك استراتيجي للتنمية. وان التكامل عملية تدريجية، بمعنى أنها تحتاج الى الزمن حتى تنضج، وهي لا تتم الا من خلال العمل الواعي الذي يخضع لقوانين العلم الموضوعية، وعلى رأسها القيام بالإصلاحات ومحاربة الفساد.

أضاف: لا بد في هذا السياق، أن نتوقف عند العنوان الرئيس لسياسة متكاملة انتهجها لبنان تتمثل بالاستقرار المالي والنقدي والذي يحظى بأوسع قبول سياسي واجتماعي واقتصادي، حيث أثبتت التجربة المتواصلة على مدى عقدين متتاليين صوابية هذا الخيار الاستراتيجي ونجاعته كخيار محوري للاقتصاد الوطني والاستقرار الاجتماعي.

كما نشيد بالجهود الكبيرة التي يقودها مصرف لبنان مع المصارف التجارية والذي يستمر في سياسة "الحواجز المالية" لتحفيز النمو واصدار قرارات متكاملة لرزمات تحفيزية للتسليف بلغت لغاية اليوم ما يفوق الخمس مليارات دولار.

وختم: اننا نتطلع من خلال هذا المؤتمر الى تلمّس مقاربة مشتركة سعيًا لتكامل اقتصاداتنا وتعزيز التعاون في ما بين القطاعات المصرفية والمالية العربية، بحيث تستطيع ان تلعب دورها في تمويل التنمية في الاقتصادات العربية، وتوسيع قاعدة التعاون المشترك مع الاتحادات المصرفية الدولية والهيئات الرقابية والتنظيمية الدولية من أجل تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي في منطقتنا العربية، وتأمين ملاذ آمن وفرص عمل لأجيالنا الطالعة.

العويط

ثم كانت كلمة الأمير خالد الفيصل، رئيس مؤسسة الفكر العربي التي القاها نيابة عنه الدكتور هنري العويط المدير العام للمؤسسة استهلها بعرض لمسار التعاون الطويل والمثمر بين المؤسسة واتحاد المصارف العربية، ثم قال: أنّ الدعوة إلى قيام الوحدة العربية قد دغدغت، على مدى عقود، أحلام الكثيرين من الفيارى على مصالح شعوب منطقتنا ودولها، أثّرنا استخدام مصطلح التكامل، لأنّ احلام الوحدة قد تحطمت على صخرة واقع الانقسام فحسب، بل لأن صيغة التكامل تعبر عن مفهوم التشارك والتفاعل.

أضاف: التكامل هو ثقافة، ونحن، في عالمنا العربي، وفي هذه الظروف العصيبة بالذات، أحوج ما نكون إلى اكتسابها، وإلى ترجمتها في شتى الحقول وعلى مختلف



د. جوزيف طرييه

الأصعدة والمستويات. ولذلك ترانا، في مؤسّسة الفكر العربي، من المبشرين بها والداعين إلى الإغلاء من شأنها، والسعي الدؤوب لنشرها وتعميمها، وترسيخها فكرياً وممارسة.

وتابع: إنّهُ لمن دواعي سرورنا أنّ اتحاد المصارف العربية، بما يمثله من وزن ونفوذ وتأثير، وبما يمتلكه من امتدادات عربية وعلاقات دولية، وبما أنجزه وهو أهل لإنجاز المزيد منه، قد تجنّد في هذه الحملة التي نرجو لها أن تلقى، في الأوساط المعنية كلها، التجاوب المأمول، وأن تتكلل بالنجاح المشهود.

وعرض الدكتور العويط لأسباب اختيار رئيس الفكر العربي "التكامل قضية مركزية وهدفاً يتسم بالأولوية"، وقال: ان رئيس المؤسسة بنى قراره في ضوء قراءته الموضوعية لواقع العالم العربي وما يواجهه، على الصعيد الخارجي، من مخاطر جسام وتحديات مصيرية، وما يعاينه، على الصعيد الداخلي، من صراعات وشرذمة وانقسامات، تعطل مسار تحقيق الديمقراطية فيه، وتعرقل مشاريع تطويره وتنميته، وتعرّض مجتمعاته ودولّه للتفكك، وتهدّد هويته بل وجوده ومستقبله بالضيق.

ورأى العويط أخيراً ان السبيل الأنجع للخروج ممّا نتخبّط فيه من أزومات محلّية، ولاكتساب المناعة التي تحميّننا من المطامع الإقليمية والدولية، إنّما هو السعي الجاد إلى تعزيز العمل العربي المشترك، من خلال إنشاء أوسع شبكة من الشراكات والتعاون بين هيئاته ومؤسّساته ومنظّماته، الحكومية منها والأهلية، وبين القطاعين الرسمي والخاص.

اننا جميعنا مدعوون الى تغذية صندوق التكامل بارصودتنا وودائعنا والى الاكتتاب في أسهمه التفضيلية، وجني فوائده وعوائده المجزية. نعم نحن مدعوون الى التوظيف في التكامل لانه رهان رابح وهو استثمار اكيد في المستقبل الأمن والزاھر.

انتخاب الشيخ محمد الجراح الصباح رئيساً للاتحاد .. وطرييه مجدداً في رئاسة اللجنة التنفيذية



الصباح يتسلم الشعلة من بركات بحضور طرييه وقتوح

ان الفيوم الرمادية العابرة في فضاء العلاقات المشتركة ما بين لبنان وهذه الدول، لاسيما الخليجية منها هي سحابة صيف ليس اكثر.

وكان المجلس الجديد لاتحاد المصارف العربية قد التأم بالتزامن مع اعمال مؤتمر التكامل المصرفي العربي، وانتخب ممثل المصارف الكويتية رئيس بنك الكويت الدولي الشيخ محمد الجراح الصباح رئيساً لاتحاد المصارف العربية لمدة ثلاث سنوات. خلفاً للأستاذ محمد كمال الدين بركات ممثل المصارف المصرية. وذلك تقديراً لإسهاماته الهامة والبارزة التي أثرت مسيرة القطاع المصرفي داخل دولة الكويت وخارجها، وكانت موضع تقدير وتكريم الجهات المعنية بالقطاع المالي والمصرفي إقليمياً وعربياً من جانب، ومثار إعجاب واهتمام البنوك والمصارف والمؤسسات المالية المناهضة في داخل دولة الكويت وفي خارجها من جانب آخر.

وتم إنتخاب الأستاذ مساعد محمد أحمد عبد الكريم ممثل المصارف السودانية، رئيس إتحاد المصارف السوداني، مدير عام مصرف التنمية الصناعية نائباً لرئيس المجلس.

وإنتخاب رئيس مجموعة الإعتماد اللبناني ممثل المصارف اللبنانية الدكتور جوزف طرييه، رئيساً للجنة التنفيذية في الاتحاد.

كما تم إنتخاب الأستاذ محمد محمد بن يوسف مدير عام المصرف الليبي الخارجي، ممثل المصارف المشتركة، نائباً لرئيس اللجنة التنفيذية.

والى ما تقدم انتخب مجلس إدارة أعضاء اللجنة التنفيذية ولجنة التدقيق وممثلي الاتحاد في أمناء الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية وممثلي الاتحاد في مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب.

وتجدر الإشارة إلى احد الإنجازات التي تحققت لبنك الكويت الدولي بقيادة "الشيخ محمد الجراح الصباح" هي: الألقاب والجوائز العربية والإقليمية التي حصل عليها من أكثر من جهة مالية ورقابية، ومن هيئة تصنيف عالمية داخل دولة الكويت وخارجها، إضافة الى الجوائز والألقاب التكريمية المستحقة التي منحت للشيخ الصباح شخصياً لقاء ما قدمه للعمل المصرفي بنوعيه التقليدي والإسلامي من جانب، وما حققه لبنك الكويت الدولي تحديداً من نجاحات وإنجازات قادته لمنصات التتويج والتكريم في كثير من المواضع والمحطات بتضافر جهود جهازه التنفيذي وطاقمه العامل من جانب آخر.

وجّه مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية من بيروت رسالة إيجابية باتجاه دول مجلس التعاون الخليجي بانتخابه ممثل المصارف الكويتية، رئيس بنك الكويت الدولي الشيخ محمد الجراح الصباح رئيساً للاتحاد لمدة ثلاث سنوات خلفاً للأستاذ محمد كمال الدين بركات ممثل المصارف المصرية.

وجاء انتخاب الشيخ الصباح باجماع أعضاء مجلس إدارة الاتحاد، وبدعم مباشر من قبل ممثل المصارف اللبنانية في مجلس الإدارة الدكتور جوزف طرييه الذي أراد توجيه رسائل إيجابية باتجاه دول مجلس التعاون الخليجي.

مفادها، ان بيروت كانت وستبقى عاصمة العرب وداعمة لكل الدول العربية وقضاياها المشتركة، وتالياً

القدرة ما إلها حدود

في زمن الإنتشار والتواصل ستجدنا بقربك، شريكاً قوياً يرافق طموحاتك ويقدم لك خدماته المصرفية في أكثر من 12 بلداً.

حيث البعض لا يرى إلا الحدود، نرى قدرة لا نهاية لها.

لبنان
سويسرا
فرنسا
الأردن
سورية
مصر
السودان
المملكة العربية السعودية
قطر
إمارة موناكو
تركيا
مكتب تمثيلي في أبو ظبي

بنك عوده

وسام فتوح في مجلس الأمن: نشر الثقافة المالية يحارب الفكر الإرهابي

المصارف اللبنانية إلى الالتزام به، وهي ملتزمة بالقرارات والتشريعات الدولية لا سيما ما يتعلق منها بمسألة تبييض الأموال ومكافحة تمويل الارهاب. لافتاً إلى أن هذا القرار يؤثر مباشرة على التعاطي مع شريحة من الشعب اللبناني، فقرار الكونغرس الأميركي قد يؤثر على أساس كيفية تعاطي المصارف مع هؤلاء العملاء، مؤكداً أن لا خيار أمام المصارف إلا بالالتزام بالقرارات الدولية، ومنها القرار الأميركي.

وأشار فتوح إلى أن اتحاد المصارف العربية منخرط بقوة في الحملة العالمية ضد تمويل الارهاب، وذلك كشريك استراتيجي ومؤثر في هذه العملية، كما أن القطاع المصرفي العربي ملتزم بأعلى معايير العمل المصرفي خاصة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب، وهذا ما ساعد في تحصين المؤسسات المصرفية والمالية العربية ومنحها المزيد من الثقة الدولية والمحلية.

وأكد أن جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب تعتبر من أخطر الجرائم المالية ذات الانعكاسات الخطرة على الاقتصاد والمجتمع، لأنها قاسم مشترك لمعظم الجرائم والأعمال غير المشروعة وعلى رأسها تمويل جرائم الإرهاب وتجارة المخدرات، وشدد على أن القضاء على الإرهاب وجرائمه يستوجب القضاء على مصادر تمويله.

ولفت فتوح إلى أن مرتكبي الجريمة المنظمة والأعمال غير المشروعة يسخرون كل طاقاتهم للتمكن من الولوج إلى النظام المصرفي للدول، بحيث أصبحت النظم المصرفية أحد أهم ساحات الحرب على غسل الأموال وتمويل الإرهاب. نظراً للطبيعة الدولية لجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكان لا بد من تضافر الجهود العالمية في سبيل مكافحتها، ولذلك تم تشكيل مجموعة العمل المالي المعروفة باسم (FATF)، وقد عملت هذه المجموعة على إصدار مجموعة واسعة من التوصيات (Recommendations) بلغ عددها أربعين توصية، رسمت الخطوط العريضة للإجراءات الفاعلة والممارسات الأفضل (Best practices) الواجب تطبيقها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الصعيدين الدولي والمحلي، وأوجبت FATF على الدول تبني هذه الإجراءات وإلا وضعت على لائحة الدول غير المتعاونة، وهو ما يؤثر على سمعتها وعلى نظامها المصرفي والمالي والذي قد يخضع لعقوبات، وتشكل هذه التوصيات خطة عمل شاملة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في جميع أنحاء العالم، كما ويتم مراجعتها باستمرار بحيث تأخذ في الاعتبار التغييرات والتطورات في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب.



محاربة ظاهرة البطالة وخلق فرص العمل وزيادتها"، لافتاً إلى أن "هناك أكثر من 50 مليون عاطل عن العمل في العالم العربي"، وقال: "ثمة تقرير حديث لإحدى المنظمات الدولية، أورد أن نسبة البطالة في المنطقة العربية تتخطى 27 %، ويتوقع أن ترتفع عام 2017. ولا بد من زيادة تمويلات المصارف لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما أن هناك نحو 8 ملايين مواطن عربي تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة أميون، لا يجيدون القراءة والكتابة، وهم أحد أهداف داعش لاستقطابهم لتنفيذ العمليات الإرهابية". وتحدث عن دور "مفهوم الشمول المالي"، ورأى أن "هذا المفهوم يعني توسيع قاعدة المتعاملين مع المصارف، وهو من أهم الآليات لمكافحة فكر داعش ونشر الإرهاب عبر مواقع التواصل الاجتماعي. كما أن تعزيز الثقافة المالية وفتح الحسابات المصرفية وثقافة التعامل مع المؤسسات المصرفية والمالية يعمل على محاربة الإرهاب بشكل غير مباشر".

وكان فتوح قد علّق على تأثير التشيّج السياسي على الوضع الاقتصادي في لبنان، معتبراً أن ما يؤثر على الإقتصاد هي الحالة الأمنية التي تشهد حالياً استقراراً ملموساً.

وأكد أن التشيّج الحالي لا يؤثر على الإقتصاد، وما يلعب دوراً سلبياً هي الضغوطات الأميركية على المصارف، وهذا هو القلق الحقيقي والتحدي الأكبر للمصارف، متمنياً أن تمر هذه العاصفة وتعود الأمور إلى طبيعتها، مشيراً إلى مشاورات مع الجهات الأميركية في هذا الخصوص للوصول إلى حل يرضي الجميع. وشدد على أنه لا يمكن تجاهل هذا القرار، داعياً

شارك الأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح في جلسة عقدت في مجلس الأمن عن قرار مجلس الأمن اللذين يحملان الرقمين 1267 و2253 المتعلقين بمحاربة داعش وطالبان والقاعدة، في حضور رئيس لجنة متابعة القرار وأكثر من 200 شخصية ومسؤول من 35 دولة، إضافة إلى الدول الخمس الدائمة في مجلس الأمن وهي الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين ومندوبين من 10 دول هي مصر وأوكرانيا ونيوزيلندا وأنجولا واليابان وباراغواي وماليزيا وإسبانيا والسنگال وفتزويلا. وألقى فتوح كلمة عن "دور اتحاد المصارف العربية في مكافحة الإرهاب"، مشيراً إلى أن "نشر الثقافة المالية يحارب الفكر الإرهاب"، متطرقاً إلى "المؤتمرات وندوات التوعية وبناء القدرات التي عقدها الاتحاد عن مكافحة تمويل الإرهاب وغسيل الأموال"، وقال: "خلال الأربع سنوات الماضية، عقد الاتحاد أكثر من 70 مؤتمراً وندوة عن تجفيف منابع الإرهاب وإطلاع وتدريب المؤسسات المصرفية العربية على أحدث المستجدات والقرارات الدولية في هذا الشأن". وتطرق إلى "التعاون والشراكة بين القطاع المصرفي والأجهزة الأمنية والقضائية، وهو ما يسمى بالشراكة بين القطاعين العام والخاص"، لافتاً إلى أن "اتحاد المصارف العربية وقع الاتفاقية الأولى في هذا الشأن مع مجلس وزراء الداخلية العرب في بيروت في 14 أيار عام 2015، وهي الاتفاقية التي تؤدي إلى مكافحة تمويل الإرهاب بالتعاون بين الجهات الثلاث". ورأى أن "تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة يعمل على



بنك البركة ش.م.ل

alBaraka

مدير عام بنك البركة - لبنان، معتصم محمصاني:

بنك البركة- لبنان مستثمر في التوسّع مع تحقيق الأرباح



استطاع بنك البركة - لبنان، عضو مجموعة البركة المصرفية، تحقيق إنجازات لافتة، وفاز بالعديد من الجوائز منها المصرف الأقوى في لبنان من حيث الخدمات المصرفية الإسلامية لسنة 2015، تقديرًا لإنجازات البنك وتميّزه في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية في لبنان، ضمن قطاع المصارف الإسلامية العاملة.

مدير عام بنك البركة - لبنان، معتصم محمصاني تحدّث لـ «الدورة الإقتصادية» عن أداء المصرف والعوائق، معتبراً أن نتائج عام 2015 وأرباحه كانت مقبولة، قياساً للظروف التي تمرّ فيها المنطقة ولبنان، إلا أن البنك شهد تحسّناً نسبياً ملحوظاً.

ورأى محمصاني أن الأسواق، لا شكّ تزداد صعوبة، ولا يمكن نكران ذلك، خاصة بعدما اتخذته المملكة العربية السعودية ودول الخليج، من إجراءات في التعامل مع شريحة معيّنة في لبنان، ما سينعكس على المصالح الإقتصادية في لبنان، لافتاً أن القطاع المصرفي ليس بمنأى عنها، لناحية إحصاء زيارة السوّاح الخليجيين وذوي الأملاك والسيولة الخاصة بهم التي باتت محدودة بشكل كبير.

وأكد أن البنك، رغم كل الظروف، استمرّ بانتهاج سياسة المجموعة التوسّعية بتحفظ، التي لولا الظروف لكانت وتيرتها أسرع مما هي عليه اليوم، مشيراً إلى افتتاح فرع جديد في منطقة الزيدانية في بيروت، معتبراً أنه أنسب لنوعية عمل البنك، خاصة وأنه مصرف رأسماله غير لبناني، وتوسّعه ليس كما هي عليه المصارف اللبنانية، ما يستدعي تواجده في أسواق قريبة من زبائنه، أملاً أن يعطي النتائج المرجوة.

وأشار محمصاني إلى إمكانية التوسع إلى مناطق أخرى، خارج العاصمة، في محافظتي الشمال والجنوب قبل نهاية العام الجاري، مؤكداً في نفس الوقت، على عملية تحديث تجري في كافة الفروع من الجوانب كافة وذلك من ضمن البرنامج المخطط للبنك، إلى جانب الدورات المستمرة للموارد البشرية، داخل لبنان وفي الخارج، ومن

خلال المشاركة في دورات وورش العمل التي يقوم بها اتحاد المصارف العربية، كذلك الاستفادة من خبراء مجموعة البركة، وابتعاث الكوادر لمتابعة دوراتهم. وعن الخدمات، أشار إلى تقديم منتجات جديدة للجمهور، والخدمات للأفراد والطلاب والشباب، وبرامج صديقة للبيئة، والمعلوماتية، وغيرها.. كقيمة الخدمات التي تقدمها المصارف الأخرى، مشدداً التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. لافتاً أن خدمات البنك ودراساته التمويلية تعتبر من أقل المصارف كلفة لتمويل قروض السيارات أو بطاقات الإئتمان، التي تحمل ميزة المبلغ السنوي المقطوع، مقارنة بالبطاقات الأخرى التي تحتسب عليها الفائدة، وهذه المعادلة تحتاج إلى وعي المتعاملين.

واعتبر محمصاني وعي المتعاملين، مسألة أساسية، يعمل البنك على تعميمها من خلال الندوات المتنقلة بين المحافظات، وبالتعاون مع غرف التجارة والجامعات في المناطق، مشيراً إلى الاستعانة بخبراء مختصّين بالصيرفة الإسلامية والإقتصاد الإسلامي لإلقاء محاضرات في هذا المجال. لافتاً أن المودع والمستثمر اللبناني وشريحة كبيرة من المتعاملين لا يتعاملون مع المصرف الإسلامي من منطلق ديني أو شرعي، حيث يبقى هذا المفهوم محدود جداً.

وأكد مدير عام البركة- لبنان، على التعامل والمنافسة كأى مصرف يقدم خدماته في لبنان، إلا أن المصارف الإسلامية تواجه عوائق عديدة، منها ما يقدمه البنك المركزي كتمويلات مبنية على فوائد لا يمكن الاستفادة منها، وهذا ما لم يتم تطويره بما يتلاءم وعمل المصارف الإسلامية. وشدّد على ضرورة تعديل القوانين والتشريعات المتعلقة بالعمل المصرفي الاسلامي، منوهاً بورشة العمل والمراجعة التي يقوم بها النائب الأول لحاكم مصرف لبنان، الأستاذ رائد شرف الدين، لإصدار تعاميم تتلاءم مع عمل البنوك الإسلامية وتعديل ما يمكن تعديله ويعطيها تنافسية معينة في أعمالها، والتي تعتبر خطوة جيدة.

ورأى أنه لا يمكن وضع المنافسة بين البنوك الإسلامية والتقليدية في لبنان على نفس المستوى، فحجم القطاع المصرفي في لبنان يتجاوز 160 مليار دولار، في حين حجم القطاع الإسلامي منه لا يتجاوز المليار دولار، مشيراً إلى أن السبب في ذلك يرجع إلى عدم وجود تشريعات مناسبة تساعد على نمو القطاع، حيث تحتاج إلى تعديلات، فيما يتعلق بأدوات الصيرفة وكيفية عمل البنوك الإسلامية، وأي تعديل في الوقت الراهن يحتاج لموافقة المجلس النيابي، الذي يبقى آخر هموم السياسيين في لبنان.



شركاء في الإنجاز...



هيئة السوق المالية في السعودية: خطة استراتيجية لاستقطاب المستثمرين الأجانب



وأوضح رئيس مجلس هيئة السوق المالية محمد بن عبدالله الجدعان، انه في سياق التطوير الداخلي، راجعت الهيئة هيكلها التنظيمي وتبين حاجته إلى التعديل ليتوافق مع تلك المتغيرات التي جد فيها إقرار الخطة الإستراتيجية وصدور نظام الشركات الجديد الذي يمنح الهيئة سلطات واسعة لتنظيم الشركات المدرجة وفصل المهام والاختصاصات بين هيئة السوق المالية وشركة السوق المالية السعودية (تداول) وانتقال بعض المهام من هيئة السوق المالية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، مشيراً إلى أنه بناء على ذلك اعتمد مجلس الهيئة هيكلاً تنظيمياً جديداً للهيئة بدأ العمل به من 1437/6/23 هـ الموافق 1 نيسان الحالي.

وأعلن انه في مجال تطوير الأنظمة واللوائح والقواعد المنظمة للسوق المالية أقر مجلس الهيئة القواعد المنظمة لاستثمار المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة في الأسهم المدرجة التي تهدف إلى تعزيز الاستثمار المؤسسي في السوق المالية السعودية الذي سيؤدي بدوره إلى دعم استقرار السوق والحد من التذبذب فيها ونقل المعارف والخبرات للمؤسسات المالية المحلية والمستثمرين ورفع أداء الشركات المدرجة، وخصوصاً في جانب الإفصاح عن المعلومات المالية وتعزيز مكانة السوق المالية السعودية لتكون سوقاً رائدة ورفع مستوى البحوث والدراسات والتقييمات التي يجري إعدادها عن السوق عموماً والشركات خصوصاً وإدراكاً من الهيئة لأهمية مسؤولياتها المستمدة من نظام الشركات الجديدة الصادر بالمرسوم الملكي في 1437/1/28 هـ .

وتابع: "كما بدأت الهيئة مراجعة وتحديث اللوائح التنفيذية وإعداد الوثائق التنظيمية للتوافق مع نظام الشركات الجديد وإصدار ما يلزم لتنفيذ أحكامه التي تختص الهيئة بها، كذلك يجري التنسيق مع وزارة التجارة والصناعة في شأن اللائحة التنفيذية للنظام ومن اللوائح التنفيذية التي تراجعها الهيئة حالياً وقطعت شوطاً في إنجازها لائحة صناديق الاستثمار وقواعد التسجيل والإدراج ولائحة سلوكيات السوق والقواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة، إضافة إلى تعليمات الحسابات الاستثمارية التي يتوقع أن تصدر خلال عام 1437 / 1438 هـ (2016 م).

وأشار التقرير الى ان الهيئة واصلت مساعيها لتعميق السوق المالية خلال عام 2015م من خلال طرح 4 شركات للاكتتاب العام بلغت القيمة الإجمالية لأسهمها المطروحة 2.4 مليار ريال وناهزت أحجام مبالغ طرح الأوراق المالية مجمعة بأنواعها

المختلفة 2.34 مليار ريال. ورغم تراجع قيم أصول صناديق الاستثمار العامة بنسبة 7% إلا أن عام 2015م يعد موسماً استثنائياً لصناديق الاستثمار الخاصة إذ ارتفعت قيم أصولها بنسبة 5.50% بنحو 0.26 مليار ريال.

وأفاد انه تأكيداً للاهتمام بحماية المستثمرين والعاملين في السوق سرعت الهيئة الإجراءات اللازمة للبت في مخالفات نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية خلال عام 2015م وأنهت الإجراءات اللازمة لـ 616 قضية بارتفاع 4.146% عن العام السابق، ونفذ 346 قراراً من أصل 385 قراراً صادراً عن مجلس الهيئة ولجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية ضد مخالفتي نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية. ولفت الى ان الهيئة ما تزال ملتزمة بمسؤولياتها الإشرافية والرقابية والتطويرية لقطاع الأشخاص المرخص لهم وتضمنت جهودها في عام 2015م التفتيش على 105 رخص من رخص الأشخاص المرخص لهم من أصل 495 رخصة.

واكد تقرير الهيئة ان القطاع واصل المحافظة على قوة مواقفه المالية فبلغ متوسط معدل تغطية كفاية رأس المال 12.2 متجاوزاً بشكل كبير المعدل الموصى به وفق مقررات بازل وبلغت رؤوس الأموال المدفوعة للأشخاص المرخص لهم 1.16 مليار ريال مرتفعة بنسبة 1% عن العام السابق، وشهد عام 2015م الترخيص لأول شركة تصنيف ائتماني. ومن بين إنجازات هيئة السوق المالية في العام الماضي تنظيم موافقة الهيئة على 229 عملية طرح وتنظيم للأوراق المالية وشملت طروحات عامة لأسهم وأدوات الدين وأسهم حقوق أولوية وطروحات خاصة لأسهم وأدوات دين وإصدار أسهم منحة خفض رأس مال واحدة وبلغ إجمالي قيمة هذه العمليات أكثر من 69.1 مليار ريال.

وشهد العام الماضي كذلك طرحاً لأسهم 4 شركات في السوق المالية بلغت قيمتها 4156 مليون ريال، كما زادت 32 شركة مدرجة رؤوس أموالها ليصل عدد أسهمها المصدرة إلى 10.7 مليار سهم مقابل 6.8 مليار سهم قبل الزيادة بزيادة 57.5%، من بينها 30 شركة زادت أسهمها بمنحة مجانية للمساهمين و12 شركة أخرى بطرح أسهم حقوق أولوية فيما خفض رأس مال شركة واحدة بنسبة 46%.

كما شهد العام 2015م بحسب التقرير السنوي لهيئة سوق المال طرح 28 صندوقاً استثمارياً طرحاً عاماً منها 25 صندوقاً يستثمر في الأسهم، في الوقت الذي تسلمت فيه الهيئة 104 إخطارات مكتملة لطرح صناديق استثمارية.

وحقق قطاع صناديق الاستثمار في العام الماضي نمواً في قيم الأصول بنسبة 11.2% مقارنة بالعام 2014م ليلبلغ إجمالي أصول صناديق الاستثمار 180.3 مليار ريال بسبب زيادة قيم أصول الصناديق الخاصة بنسبة 50.5%.

وكشفت الهيئة عن انخفاض قيم أصول الصناديق العامة المستثمرة في الأسهم في نهاية 2015م لتبلغ 33 مليار ريال بنسبة تراجع 7.2% مقارنة بالعام 2014م، وذلك في الوقت الذي ارتفعت فيه أصول الصناديق الخاصة في نهاية العام 2015م بنسبة 50.5% لتصل إلى 77.4 مليار ريال وزيادة عدد المشتركين 10.5% رغم انخفاض الصناديق بنسبة 13% لتبلغ 274 صندوقاً.

وعزت الهيئة تلك الزيادة في قيم أصول الصناديق الخاصة إلى ارتفاع أصول الصناديق العقارية بقيمة 12.4 مليار ريال وارتفاع أصول صناديق الأسهم بقيمة 9.8 مليارات ريال. وبلغ عدد المستثمرين الأجانب المؤهلين المسجلين وعمالئهم الموافق عليهم في 2015م للاستثمار في سوق الأسهم المحلية 17 مستثمراً منهم 9 مستثمرين أجانب مؤهلين سجلتهم الهيئة و 8 من عملائهم وافقت الهيئة على استثمارهم في السوق، كما تسلمت الهيئة 7 اتفاقيات مبادلة جديدة ليلبلغ إجماليها 34 اتفاقية.

وعن أداء الرقابة، أفاد التقرير السنوي لهيئة سوق المال ان العام الماضي شهد انخفاضاً في عدد تبليغات نظام الرقابة على التداولات ليصل إلى 30549 تبليغاً، فيما أجريت 1707 عملية بحث مكثف للتداولات المشتبه في مخالفتها لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، وفي المقابل ارتفعت الاستفسارات الرقابية في العام الماضي لتصل إلى 390 استفساراً ورصدت 29 حالة اشتباه في مخالفة مقارنة برصد 15 حالة اشتباه في العام 2014م.

نمو أرباح المصارف السعودية بنسبة 5% بنهاية 2015

ارتفعت الأرباح المجمعة لقطاع البنوك السعودي إلى 43.71 مليار ريال بنهاية عام 2015 وبنسبة نمو بلغت 5% قياساً بالأرباح المسجلة في العام السابق والتي قد بلغت 41.47 مليار ريال.

وتضمنت الأرباح المجمعة للقطاع أرباحاً استثنائية بلغت نحو 840 مليوناً سجلت من قبل بنكي الجزيرة والرياض، وفي حال تم استبعاد هذه الأرباح، فإن الأرباح المجمعة لعام 2015 تكون قد نمت بنسبة 3% مقارنة بالعام السابق.

ويوضح الجدول أدناه، نمو الأرباح المجمعة للقطاع المصرفي خلال عام 2015:

مقارنة الأرباح المجمعة للبنوك السعودية (مليار ريال)			
الفترة	2014	2015	التغير
الأرباح المجمعة	41.47	43.71	5%
الأرباح الاستثنائية	0.00	0.84	—
الأرباح المجمعة قبل الاستثناءات	41.74	42.87	3%

وساهم البنك الأهلي التجاري بالنصيب الأكبر في الأرباح المجمعة للقطاع لعام 2015 حيث بلغت أرباحه 9.09 مليار ريال مستحوذاً على 21% من إجمالي أرباح القطاع، يليه بنك الراجحي الذي حقق 7.13 مليار ريال بنسبة 16%، ومن ثم مجموعة سامبا المالية بنسبة 12% و البنك السعودي البريطاني بنسبة 10%.

أما على مستوى النمو في الأرباح فتصدر بنك الجزيرة أعلى معدل للنمو والذي بلغ 125% بفضل ما حققه في الربع الثاني من أرباح استثنائية ناتجة عن بيع أرض بقيمة 573 مليون ريال، يليه الإنماء والفرنسي والهولندي بنسبة نمو 16% و15% و11% على التوالي.

كما سجل بنك الأهلي نموًا بنسبة 5%، فيما نمت أرباح كل من الراجحي وسامبا بمعدل 4%، في حين يأتي بنك ساب كأقل معدل نمو بأقل من 2%.

وعلى صعيد آخر، فقد تراجعت أرباح ثلاثة بنوك تصدرها بنك البلاد المتراجع بنسبة 9%، يليه بنك الاستثمار بنسبة 8% وأخيراً الرياض المتراجع بنسبة 7% رغم تضمين نتائج الرياض أرباحاً استثنائية من خلال أرباح بيع أرض بقيمة 266.6 مليون ريال وباستثناء هذه الأرباح تكون نسبة تراجعها مقارنة بالعام السابق ما يزيد على 13%. أما على مستوى تطور الأرباح الفصلية للبنوك بنهاية عام 2015 فقد شهدت أرباح الربع الرابع تراجعاً مقارنة بالربع السابق بنحو 4%، مقابل ارتفاع بنسبة 4% مقارنة بالربع المماثل من العام السابق.

حيث سجلت معظم البنوك تراجعاً في الأرباح مقارنة بالربع السابق باستثناء بنك الراجحي والأهلي والإنماء .

كما ارتفعت القروض المجمعة للقطاع المصرفي إلى 1369 مليار ريال بنهاية عام 2015 بارتفاع 1% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق 2014.

وارتفعت ودائع العملاء بنسبة 8% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق 2014 لتصل قيمته إلى 1660.5 مليار ريال، وقد استحوذ البنك الأهلي التجاري على نسبة 18% من الحصة السوقية لمجموع الودائع تلاه مصرف الراجحي 15%.

مكررات الربح

هذا وتراوحت مكررات البنوك السعودية بناءً على نتائج 2015 بين 6 و13 مرة وفقاً لأسعار إغلاقات أسهم شركات القطاع بنهاية جلسة تداول يوم الخميس 21 يناير، حيث بلغ متوسط مكرر ربحية القطاع 8.4 مرة بعد استبعاد الأرباح الاستثنائية لكل من بنك الجزيرة والرياض.



فيليب غانم نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة ايه دي أس سكيورتيز: أبوظبي وجهة استثمارية رائدة للاستثمارات الأوروبية والآسيوية

أكد فيليب غانم نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة ايه دي أس سكيورتيز أن أسواق المال في الإمارات العربية المتحدة، تتطور بشكل ملموس، هو ما يعزّز التوجه لجعل أبوظبي والإمارات بشكل عام تتجه نحو الإقتصاد المالي وتعزيز موقعها كمركز مالي عالمي على غرار المراكز المالية العالمية في نيويورك ولندن وهونغ كونغ، مستفيدة من موقعها الجغرافي بين المراكز المالية في شرق آسيا والمراكز المالية الغربية في أوروبا والولايات المتحدة. "الدورة الإقتصادية" التقت غانم، أحد القوى المحركة الرئيسية وراء مفهوم وتأسيس شركة "إي دي إس سكيورتيز"، ويمتلك غانم خبرة غنية في إنشاء وإدارة المشاريع الناجحة في قطاع الخدمات المالية، التي تتبنى فلسفة الانفتاح والشراكة مع عملائها كونها تؤمن بأن نجاح الشركة وتقدّمها بالتوازي مع تطور العملاء وتعزيز مصالحهم الاستثمارية، والحرص بشكل دائم على ترجمة هذه الفلسفة الى واقع ملموس عبر التعامل بشفافية وعن قرب مع العميل لدراسة احتياجاته وتعزيز ثقافته الاستثمارية وتطوير معرفته في مختلف مجالات التداول، عبر تزويده بكل ما يلزم من تقنيات وتسهيلات تمكّنه من تحقيق مصالحه وحمايته من المخاطر.

دولة الإمارات وحكومة أبوظبي قد استثمرت في الدولة نفسها ولاسيما في البنية التحتية وبشكل كبير، وهو ما أتاح لنا التوسّع هنا، وهذا هو سبب الإنجازات التي سنتحدث عنها لاحقاً والتي تتعلق بشركتنا أو بشركات أخرى، كما أكسب تنوّع مصادر الإيرادات اقتصاد الدولة مزيداً من الأموال، وهو ما يمكن الاقتصاد من النموّ دون الإعتماد على إيرادات النفط وحدها.

ومن المؤكّد بأن المستثمرين في المنطقة وفي هذه الدولة مهتمّون باستثماراتهم جيداً كما ذكرت مسبقاً، ما يحثّهم على الدولة منحهم الأدوات التي تتيح لهم تطبيق استراتيجياتهم، أما نحن فنقوم بمنحهم المنصّات لينطلقوا ونتيح لهم الدخول إلى السوق .. نعتقد في شركتنا بأن أسواق السيولة الناشطة هي التي ستتمو، ويقوم الأشخاص بالبحث عن مثل هذا النوع من الأسواق ليمكنوا من الدخول إليها أو الخروج منها في أي وقت شاؤوا، لاحظنا أيضاً دخول الأشخاص الذين يمتلكون الأموال إلى الأعمال التجارية المتعلقة بالسلع والبنى التحتية، كما أن هناك طلباً كبيراً في المنطقة وفي الخارج على الإستثمار في البنى التحتية.

كيف تنظرون إلى أداء سوق أبوظبي، في ظل الانتكاسات التي شهدتها الأسواق العالمية؟

إننا نعتبر سوق أبوظبي محور مهم جداً بالنسبة لنا، إذ سيكون عبارة عن مساهمة تدعم استمرارية عملية التداول ومكّمل للأسواق العالمية، ويمكننا أن نرى اليوم بأن ما نقوم به حكومة الإمارات مختلف عن غيرها من الحكومات، حيث تعمل على إستخدام وتوظيف هذه المنصّة وهذا الموقع الجغرافي الذي يُعدّ هاماً للغاية في بلوغ الهدف المرجو، وذلك إلى جانب الإستثمار في البنى التحتية، وبالنسبة للحديث عن سوق أبوظبي العالمي، فسنرى في المستقبل القريب بأن هذا السوق سينمو وسيستقطب الناس ليقوموا بالتداول من هنا من أبوظبي، وبما أن هناك ثغرة في الأسواق المالية العالمية بما يتعلق بتصدير سعر الصرف الاجنبي، فنحن متأكّدون من أن حكومة أبوظبي ستلعب دوراً هاماً في سدّ هذه الثغرة. وقد لاحظنا بأن الناس لطالما قاموا بإصدار الأحكام حول المراكز المالية التي تم بناؤها في الشرق الأوسط، وأرى ذلك أمراً خاطئاً، فإن نظرنا إلى الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا، فسنرى بأن مراكزهم المالية قد أنشئت منذ مئات السنين، أما الشرق الأوسط فهو حديث العهد بهذه المراكز، ورغم ذلك يعدّ محور حديث العالم أجمع.

ما هو الدور الذي تلعبه شركتكم في إتاحة السيولة للشركات نمو استثماراتهم؟

من المؤكّد أن شركتنا ADS في نموّ متواصل، وقد قمنا



بالكشف عن خططنا، إذ أننا ننمو بتزايد الطلب علينا من العملاء، حيث نحرص دائماً على توفير التسهيلات المناسبة، إذ نمتلك ذراع وساطة يعمل بحرفية عالية، وقمنا بتحقيق حجم تداول بلغ حوالي 1.6 تريليون دولار لعام 2015، ولدينا ذراع آخر وهو الدخل الثابت الذي يمتلك إمكانية الوصول إلى العروض الرئيسية التي تأتي سواء محلياً أو من آسيا أو من أوروبا، وإننا نقوم بتقديم هذه العروض لعملائنا وقد بلغت قيمتها تقريباً 2 مليار دولار في 2015، بالإضافة إلى إصدار السندات الذي يُعدّ أمراً مهماً لنا، وهو يعني بأنه لدينا العملاء الذين يدعموننا ونشكرهم على ذلك، ونشكر المؤسسات التي تمنحنا الفرص لجني وتسمية الأموال للعملاء، وهو ما يجعلنا نؤمن بأن ADS ستقوم بدور بارز في إتاحة السيولة للشركات المحلية ليمكنوا من زيادة استثماراتهم وتطوير الميزانيات بالشكل الصحيح.

كيف تصفون ثقة عملائكم بإصدار المزيد من السندات للمتعاملين؟

أريد أولاً أن أشكر عملائنا ومصدريّ السندات على هذه الفرصة، وهو ما نعتبره أمراً بغاية الأهمية، كما سنقوم حتماً باستثمار المزيد من الوقت والأموال والالتزامات لنتمكن من إصدار المزيد من السندات، ولكننا في النهاية نهتمّ بالجودة أولاً، وهو أكثر ما سنركّز عليه لنتمكن من تزويد السوق بالإصدارات الصحيحة.

ما مدى سهولة التعامل مع المنصّات التي تطلقها شركتكم؟

تعدّ التكنولوجيا عنصراً رئيسياً لشركتنا، وإننا محظوظون بوجود مستشارين وفريق عمل مميّز وقويّ لدينا، ما يتيح لنا التطلع إلى ما يحتاجه السوق، وقد قمنا بإطلاق منصّات جديدة تسمح للعملاء بالتداول في كافة الأسواق، وقد ذكرت تطبيق الهواتف الجديد Orex، ونعتقد بأننا علينا التوجه إلى الوسائل البسيطة لنتمكن من عرض منتجاتنا، إذ يفضل الناس السبل السهلة والشفافة، وهو ما سنقوم بتقديمه، سنقدم طريقة بسيطة من خلال هذه المنصة تسهّل للعملاء الوصول إلى كافة الأسواق وبشكل سريع.

كيف تقيّمون دور الكوادر البشرية في الشركة، ودوركم في تطوير كفاءاتهم من خلال التدريب؟

تمثّل أعمالنا انعكاساً لجهود العاملين في الشركة، فرغم دور التكنولوجيا الكبير في شركتنا، إلا أن الدور الأكبر يعود للكوادر في نجاحنا، لقد كان من الصعب جداً علينا إيجاد الأشخاص الأكفاء من أبوظبي ممن يمتلكون المعرفة والحافز ليمكنوا من إنجاح شركة كشركتنا، ودورنا هو مواصلة استثمار الوقت والمال لمقابلة المزيد من الكوادر، ولتدريب أولئك الذين قد لا يمتلكون المؤهّلات الكاملة ولكنهم يمتلكون

الحافز الداخلي الذي سيتيح لهم النجاح الكبير، وأريد أن أنوه من جديد إلى أن الإماراتيين قد تفوّقوا في أدائهم وأرشدونا إلى طرق أفضل لتقديم منتجاتنا محلياً، وأؤكد مجدداً على أن شركتنا حريصة على الإيفاء بالعهود مع موظفيها ما يجعل أعداد من يفادروننا قليلة جداً، ونلاحظ إقبال الكثيرين للانضمام إلينا وبأننا مفتوح لهم بالطبع.

ما هو تقييمكم لانعكاس الشركة، بعد عامين من افتتاح شركتكم في لندن وهونغ كونغ؟

تمثّل لندن 65% من سوق العملات الأجنبية، وقد أتيح لنا افتتاح شركتنا في لندن منذ سنتين حيث قرّرنا أن نكون أقرب لنسمح للعملاء بالانتقال بشكل هادئ والتواصل مع مقرّنا في أبوظبي، كما أن القوانين في لندن تتيح تسمية الأعمال، وقد كنا سعداء جداً بافتتاح شركتنا هناك، حيث أن أربعة وخمسين شخصاً يعملون حالياً هناك، كما أن مبيعاتنا تأتي بشكل رئيسي من فرعنا في لندن، كما أنه لدينا وجود منظّم داخل المدينة، وإن تحدثنا عن لندن، فلا زالت المدينة تعدّ واحدة من المراكز المالية القوية والناضجة تماماً، كما أنها مليئة بالفرص المستمرة، كما أنهم يتيحون لنا التعلّم وجلب هذه المعرفة إلى هنا في أبوظبي لإضفاء المزيد من النجاح على ما نقدمه للعملاء.

كما افتتحت شركة ADS فرعها في هونغ كونغ منذ عامين، وذلك لأنها مدينة لطالما اعتبرت سوقاً مالية عالمية متنامية، كما أنها تشكّل جسراً يربط كافة الدول الآسيوية معاً، حيث يقوم الجميع بالقدوم إليها للتركيز على الفرص الاستثمارية المتاحة داخل الصين وخارجها، فرعنا هناك يقدم خدمات الوساطة وتنوي تقديم إدارة الثروات في المستقبل القريب، وقد تم استقبالنا بشكل جيد تماماً كأبوظبي، كما يتواجد هناك 37% من عملائنا، لذلك نسوي الإستمرار والنمو في الصين لا سيّما وأن شركتنا تنمو في هونغ كونغ ونأمل أن نفتتح قريباً فرعاً لنا في بر الصين الرئيسي.

ما هو الهدف من إطلاق أقسام إدارة الأصول والثروات للعملاء؟

قامت شركة إي.دي.إس سيكيوريتيز بإطلاق أقسام لإدارة الأصول ولإدارة الثروات، اما الهدف منها فهو خدمة العملاء المتمرسين الذين يريدون أن يكونوا أكثر قرباً من السوق العالمية والمحلية، أما فرصة الوصول إلى سوق أبوظبي العالمي فهي تمنح العملاء دخلاً مباشراً إلى السوق.. واليوم، وفيما تقوم المؤسسات الكبرى في كل من آسيا وأوروبا وأمريكا بإعادة هيكلة بنوكها من خلال تقليل العمالة وقد لا يملكون الوقت لعملائهم، نقوم نحن بمنح الوقت الكافي لعملائنا وجعلهم أولوية وذلك رغم أننا لا نمتلك موروّناً كبيراً للبنوك في منطقتنا فقد بدأت منذ حقبة قصيرة، لذا فالإتصال المباشر مع البنك ومع المتداولين في أي وقت هو أكثر ما يتطلع إليه العملاء، كما يتطلعون إلى الإتصال بمراكز مالية يستطيعون دخولها أو الخروج منها في أي وقت يشاؤون أو يحصلون منها على المعلومات فقط، وقد أردنا زيادة سرعة تقديم منتجاتنا التي نطلقها، سواء المنتجات الهيكلية، أو الصناديق أو السندات إلى عملائنا الموجودين في شركتنا، وهو ما يفسّر الأولوية التي نمنحها لعملائنا.

كيف تنظرون إلى مستقبل وفرص نموّ سوق السندات في الإمارات؟

إننا نعتقد بأن سوق السندات سيكون في ازدهار، لذا سنرى الأشخاص يستثمرون في سوق السندات بشكل متواصل وذلك لأن معدّلات الفائدة سلبية، كما أن الاهتمام بالسندات متزايد من قبل الشركات كذلك، أضف إلى ذلك، أن الولايات المتحدة لم تقم برفع معدّلات الفائدة إلا بنحو طفيف وهو 0.25 أي أنه لا يمثل شيئاً، ولا تزال البيئة السلبية سائدة ما يجعل الحاجة ماسّة إلى الاستثمار، وهو ما تقوم به أبوظبي ودولة الإمارات حيال المستثمرين الاجانب، حيث يمكن لأولئك المستثمرين القدوم إلى هنا واقتناص الفرص واستخدام دولة الإمارات كجسر يمكنهم من الإستثمار في الخارج.. إذا فتحن سنرى إستثمارات جديدة قائمة في المستقبل القريب، لكنها إستثمارات مميّزة، إذ سيتمّ انتقاؤها بعناية.. وضمن بيئة مُنتقاة بعناية أيضاً، حيث لن يتم الحصول منها على إيرادات فورية، ولكن هذه الإيرادات ستكون بوتيرة ثابتة وقوية وعلى مدى السنوات المقبلة، وذلك بسبب امتلاكنا لقدر هائل من السيولة التي تمّ ضخّها إلى البنوك لتقوم هذه البنوك اليوم بتوزيعها بشكل مناسب.



سلام رعى منتدى المال والأعمال «كلنا في خدمة الإقتصاد» في بيروت:

خدمة لبنان بالمزيد من الاستثمارات وإيجاد فرص العمل

أي فريق سياسي، أن يسعى الى القضاء على المقومات الدنيا لأي نظام ديموقراطي، لأن من حق اللبنانيين أن يتوقعوا من ممثليهم أن يتوافقوا على أن عمل المؤسسات الدستورية يجب أن ينصب على تأمين أمنهم الاجتماعي والاقتصادي، وازدهار بيئة الأعمال في وطنهم، وحماية الاستثمارات فيه".

أضاف دو فريج: "إن خدمة لبنان تكون بالمزيد من الاستثمارات لإيجاد المزيد من فرص العمل، وتحسين الحياة اليومية والمعيشية للمواطنين ما يعيد الى هذا البلد أهمية الطبقة الوسطى، كما ان خدمة لبنان تكون بالدولة القوية دولة المؤسسات لا دولة الفساد المشروع على مصراعيه من خلال الصراع على الاستفادة من الخدمات وتسخير لهذا الطرف أو ذاك".

زنتوت

وكان زنتوت استهل المؤتمر بكلمة شرح فيها أسباب انعقاد المنتدى، وسأل: "هل نطرح الصوت حول هدر الوقت لانتخاب رئيس للجمهورية، ام حول مجلس نيابي ممدد له لا ينعقد الا نادرا ام حول الخلافات في جلسات مجلس الوزراء؟ أم نتطرق الى المواضيع الصحية والبيئية ونجعل جبال النفائات تدخلنا الى كتاب غينيس للارقام القياسية في سابقة لا مثيل لها في أزمة دامت ثمانية أشهر؟ أم نتطرق الى قضية الكهرباء والتي تكلف الدولة المليارات من الدولارات رغم التقنين، أم نطرح موضوع الموازنة العامة التي لم تصدر منذ سنوات؟ والمواضيع المعيشية والاقتصادية التي يشكو الجميع من جمود لم تشهد البلاد منذ زمن طويل، في ظل تزايد الابعاء الناجمة من أعداد النازحين والعقوبات المفروضة علينا من دول عدة بالإضافة الى مواضيع عدة والتي لا تعد ولا تحصى. فمن منكم يملك أجوبة؟ ومن يحمل مفتاح الحلول؟".

صعب

وتحدث صعب، فقال: "لنتوقف قليلا عند المقارنه بين ما نسمعه من المسؤولين في السلطة والممسكين بمفاصل القرار، وبين ما يقومون به من امور تثقل كاهل المواطن وتدفننا الى شفير الهاوية على كافة الاصعدة البيئية والصحية والتربوية والقضائية والاجتماعية والمالية والاقتصادية وغيرها". وسأل: "هل الخطط الحاملة والقرارات الشعبية والمواقف الواعدة، هي السبيل لذاك الكمال الذي نتوق اليه؟ وأين نحن من

العهد الذي نشده: "شيخنا والفتى عند صوت الوطن، اسد غاب متى ساورتنا الفتن"، فالى متى سنسمح للفتن المتتالية التي تعصف بالبلاد ان تهدد مصيره وتضر بمستقبل ابنائه؟. اين تضامننا كبارا وصغارا من مختلف الطوائف والانتماءات في الوقوف صفا واحدا لحماية الوطن والدفاع عن الدستور وارساء دولة القانون وصيانة المؤسسات وتأمين السلم الاهلي؟".

لمع

ثم ألقى لمع كلمة رئيس اتحاد الغرف اللبنانية فقال: "لا يخفى على أحد ان أوضاع البلاد الاقتصادية والاجتماعية تذهب من سيء الى اسوأ، فكل المؤشرات المعبرة عن نشاطات وأعمال كل القطاعات انخفضت بشكل قياسي، كما المؤشرات الاجتماعية المتمثلة بارتفاع معدلات البطالة والفقر، حيث سجل العام 2015 ذروة هذه التراجعات وأخطرها على الاطلاق، ما يجعل التحديات والمخاطر الاقتصادية في العام 2016 كبيرة جدا".

وأكد أن "الاقتصاد وحياة اللبنانيين ومستقبل البلد، بحاجة الى تكاتف جهود الجميع"، داعيا الى "التلاقي على المصلحة الوطنية، والاسراع بانتخاب رئيس للجمهورية وتفعيل المؤسسات الدستورية، لأن ذلك يشكل العمر الاساسي لاستقامة الجمهورية".

طريه

بدوره رأى طريه أن: "المشهد السوريالي يتكرر في لبنان، وكأنه قدر محتوم نسير اليه كمن يفقد البصر والبصيرة معا. مشهد مؤلم يتجلى فيه العجز السياسي بصورة غير مسبوقه ويدفع الناس والاقتصاد أثمانه في سنوات عجاف متتالية. فتمو الناتج ينحدر من متوسط 8 في المئة الى 1 و2 في المئة، وفائض ميزان المدفوعات الذي لامس 8 مليارات دولار في العام 2009، ينقلب الى عجز سنوي متكرر، ثم تكون بيروت على لائحة افضل الوجهات السياحية والاستثمارية، ويصبح نهر النفائات فيها مئارا لتهمك العالم واعلامه وعنوانا لمآسي اللبنانيين ومعاناتهم المتنوعة".

ولفت الى أن "تطورات المواقف السعودية الأخيرة وبعض دول مجلس التعاون الخليجي تجاه لبنان لن تستمر دون معالجة. ولا نجد أي مصلحة لأحد وعلى كل المستويات في تضخيم المواقف أو اطلاق تحليلات وتقديرات عن امكانية حصول تحولات غير مرغوبة بالمطلق من قبل الطرفين المنعنين، سواء لجهة طبيعة الروابط القائمة في كل المجالات أو لجهة منظومة العلاقات التاريخية بين لبنان ودول الخليج، شعوبا وحكومات وقطاعات اقتصادية واجتماعية".

وأشار إلى أن "هذه المعادلة تطبق أيضا على الاستثمارات والتوظيفات الخليجية في لبنان وكذلك



احدى الجلسات

رزمة تحفيزات تفوق المليار دولار لتلبية الطلب على القروض السكنية وقروض المؤسسات الصغيرة والبيئة، واستمرينا بدعم اقتصاد المعرفة، حيث بلغت توظيفات المصارف في هذا القطاع 243 مليون دولار.

كذلك قرر المجلس المركزي منح قروض للإنتاج الفني اللبناني، ووضع سقفًا آتيا بـ100 مليون دولار يمكن للمصارف منحها بفوائد منخفضة ولآجال طويلة".

أضاف: "تعرض لبنان على أثر تعليق المنحة السعودية له ولجيشه إلى موجة تشكيك باستقراره النقدي. وكما أكدنا حينها، فالليرة اللبنانية ثابتة، وموجوداتنا أكانت في القطاع المصرفي أو في مصرف لبنان تؤكد إمكانياتنا لإبقاء الليرة مستقرة تجاه الدولار الأمريكي، فالسوق له كامل الثقة بذلك والأسواق مستقرة". وتابع: "لقد حقق لبنان تقدما ملحوظا حينما تضاف إداراجه على قائمة الدول غير المتعاونة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. وذلك جد مهم للإبقاء على حركة تحاويل طبيعية من وإلى لبنان".

الجلسات

ثم عقدت الجلسة الأولى بعنوان "تلازم معالجة الهدر مع زيادة المداخيل"، أدارها دي فريج، وشارك فيها وزير الاقتصاد والتجارة السابق ياسين جابر، ووزير الاقتصاد والتجارة السابق نقولا نحاس، ورئيس نقابة مقاولي الأشغال العامة والبناء اللبنانية مارون حلو، ورئيس شؤون الأبحاث الاقتصادية في "بنك البحر المتوسط" مازن سويد.

كما عقدت الجلسة الثانية بعنوان "مستقبل لبنان بأيدي شباب"، وشارك فيها وزير الثقافة ريمون عريجي، والنائب الأول لحاكم مصرف لبنان رائد شرف الدين، ورئيس جمعية تجار بيروت الرئيس العالمي لمتخرجي جمعية "MIT" نقولا شماس، والأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة زياد حايك، ومدير عام "ب.ل.س. اينفست" فؤاد رحمة.



برعاية رئيس مجلس الوزراء تمام سلام ممثلاً بوزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية نبيل دي فريج، نظمت شركة «كونفكس انترناشيونال» بالتعاون مع مصرف لبنان المركزي، منتدى المال والأعمال «كلنا في خدمة الإقتصاد»، في فندق «فينيسا» – بيروت.

شارك في حفل الافتتاح إلى جانب دي فريج، حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، رئيس جمعية مصارف لبنان، رئيس مجموعة «الإعتماد اللبناني» الدكتور جوزف طريه، نائب رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان محمد لمع ممثلاً لرئيس الاتحاد محمد شقير، رئيس مجلس إدارة شركة «كونفكس انترناشيونال» رفيق زنتوت، رئيس «الجمعية اللبنانية للجودة – (LSQ)» فادي صعب، وعدد من السفراء والشخصيات الدبلوماسية، وحشد من الإعلاميين، والمعنيين.

دو فريج

ثم ألقى دو فريج كلمة سلام، استهلها متسائلا: "هل نحن جميعا بالفعل في خدمة الاقتصاد؟". وقال: "أن نكون جميعا في خدمة الاقتصاد يعني أن نكون في خدمة لبنان وأن نحافظ على سلامة اقتصاده وتطويره ما يشكل أهم مقاومة في وجه كل محاولات إسقاط لبنان وإخضاعه من خلال إفتقار شعبه ودفعه للهجرة".

ولفت إلى أن "الديموقراطية تعرف على أنها نظام يعود فيه القرار الى الشعب، الذي يقرر منح ثقته الى أشخاص يكلفهم بمهمة إدارة شؤونه والعمل على تأمين رفاهيته. نظام يضع الضوابط اللازمة التي تجعل من الصعب على أية سلطة أن تستغل ثقة شعبها للتعدي على حقوق هذا الشعب الأساسية وحرياته العامة. أما في لبنان، إن مقدمة الدستور تلحظ أن الشعب هو مصدر



مؤتمر الخدمات المالية والمصرفية العراقية 2016 في بيروت ضرورة اشراك القطاع الخاص في بناء الاقتصاد العراقي



دفع عجلة الابتكار وتخفيف الأخطار، إضافة إلى مصادر التمويل للمشاريع الكبيرة والبنى التحتية، وتطوير سوق العراق للأوراق المالية وفرص التمويل للقطاع الخاص العراقي.

وكان المؤتمر قد افتتح أعماله بحضور الدكتور علي العلاق محافظ البنك المركزي العراقي ووزير التخطيط ومستشار رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية الدكتور محمد صالح ورئيس رابطة المصارف الخاصة العراقية وديع نوري الحنظل، رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، رئيس جمعية مصارف لبنان الدكتور جوزف طرييه، أمين عام اتحاد المصارف العربية وسام فتوح، وعدد من مدراء المصارف العراقية واللبنانية، وحشد من المصرفيين في كلا البلدين.

واوضح العلاق ان امن اهم شروط الاستقرار في القطاع المصرف والمالي هو تحديد بنية الاقتصاد والاتجاهات العامة له وكذلك النشاطات الاقتصادية عموماً، وأشار الى ضرورة ان يتجه الاقتصاد العراقي في الوقت الحاضر الى دعم القطاع الخاص من خلال خلق منافسة حقيقية ومشاركه فاعله في اطار الاقتصاد الحر الذي انتقل اليه العراق بعد ان كان محكوماً بالاقتصاد الشمولي.

الجمالي

بدوره، أكد وزير التخطيط العراقي الدكتور سلمان الجميلي على اهمية اعادة تأهيل الشركات المملوكة للدولة وتحويلها الى مشاريع ناجحة ونوه الجميلي

الحالي واستعراض القضايا والتحديات التي نواجهها، وبحث لأفاق توطيد العلاقات بين البنوك والسلطات المصرفية، إضافة إلى توفير الفرص المستقبلية. ورحّب بانفتاح العراق الشقيق على القطاع الخاص والإستثمار وتهيئة البنية الاستقبالية. ونحني متابعة البنك المركزي العراقي لجهوده وسعيه إلى تحديث النظام المصرفي العراقي وزيادة فاعليته وتقديم الائتمان الآمن والاستثمار السليم للعملاء، في سوق كبيرة وواعدة. وفي هذا السياق، أبدى تطلع المصارف اللبنانية الى مزيد من التعاون البناء والمثمر مع المصارف العراقية الشقيقة ومع البنك المركزي العراقي، وما وجود تسعة مصارف لبنانية في العراق إلا خير دليل على رغبتنا في المساهمة في خدمة الاقتصاد العراقي وشعب العراق الشقيق، بالرغم من بعض الصعوبات التي تواجه عملنا في العراق والتي سبق لبعض المصارف اللبنانية العاملة في العراق أن أثارها بشكل مباشر مع المحافظ، وخلال انعقاد مؤتمر الشمول المالي الاخير في بغداد. ان هذه المعوقات ستحدّ من قدرتنا على تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية التي نقوم بتقديمها في لبنان وفي بلدان أخرى، أملين إزالتها خدمة للقطاع المصرفي العراقي.

ورأى طرييه أن تواجد مصارفنا اللبنانية في السوق العراقية كما في الأسواق العالمية الأخرى، فيأتي ضمن استراتيجية البنوك اللبنانية للتوسع في الخارج ونقل خبرتها وخبرة رأسمالها البشري المشهود له بالكفاءة والأداء لجهة الادارة والتنظيم. وهي بالرغم من صغر حجمها قياساً الى السوق العراقية المصرفية الضخمة، تعمل على تقديم الخدمات والمنتجات التنافسية المصرفية الشاملة للعملاء، وعلى وضع خبرة الصناعة المصرفية اللبنانية في خدمة القطاع المصرفي العراقي الشقيق بهدف تطويره وتحديث الخدمات المقدمة



الى العملاء. وتجدر الإشارة في هذا السياق، أنه بفعل الأخطار الجيوسياسية المتنامية حالياً في منطقتنا، تلجأ مصارفنا، حماية لأعمالها، الى التشدد في قضايا الإمتثال وإدارة المخاطر وغيرها من متطلبات إجراءات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الارهاب، واعرف عميلك، وتأمين الموارد البشرية اللازمة والكفوءة لدوائر الإمتثال، واعتماد البرامج المعلوماتية العالمية المتخصصة، بحيث تبذل دوائر الإمتثال نسبياً أكبر الجهود في تأدية العمل المصرفي. وما يطبق في المصرف الأم في لبنان، يطبق على كافة فروع أي مصرف لبناني في الخارج، إضافة الى القوانين المحلية المرعية الاجراء، ضمانة لسلامة القطاع المصرفي اللبناني ككل من عمليات تبييض الأموال وتمويل الارهاب، ومصارفنا اللبنانية كما تعلمون، متواجدة في 31 بلداً، وتتعامل مع شبكة مراسلين في 111 مدينة في العالم.

وتوقف عند دور المصارف في لبنان التي تشكل العمود الفقري للاقتصاد. حيث تخطت الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في لبنان لغاية 2015/12/31، 185 مليار دولار أي ما يقارب 3.4 أضعاف الناتج المحلي الذي قدره صندوق النقد الدولي بنحو 54 مليار دولار.

والملاحظ أنه، خلافاً للأزمة الاقليمية وانعكاساتها السلبية، شهد القطاع المصرفي اللبناني أداءً مميزاً لجهة صلاته، وهو يسجل حالياً نمواً مقبولاً ومعدلات سيولة وملاءة مشجعة. ومردّ هذه الصلابة أيضاً إلى الأداء الناجح لإدارات المصارف ولمصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف، إضافة إلى الحوار المفتوح والدائم مع جمعية المصارف في لبنان. وأنتج هذا التعاون الدائم بين السلطات والقطاع المصرفي قطاعاً مصرفياً متيناً.

اليوم الثاني

في اليوم الثاني، افتتح أمين عام اتحاد المصارف العربية وسام فتوح فعاليات المؤتمر بكلمة أكد فيها على وقوف اتحاد المصارف العربية الى جانب القطاع المصرفي العراقي بخاصة في مجالات تدريب الموظفين المصرفيين واشاد فتوح، بالنشاط المصرفي العراقي ودوره في دعم الاقتصاد العراقي مشيراً الى الظروف غير المستقرة التي يواجهها القطاع المصرفي في العراق بسبب المشاكل والتحديات، داعياً الى ابعاد القطاع المصرفي عن المؤثرات الخارجية، ودعا الى اعادة هيكلة المصارف العراقية الحكومية والخاصة من خلال إعادة توزيع المهام وزيادة الانتاج وتنويعه. كما دعا المصارف العراقية الى تنويع منتجاتها والعمل على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبارها الوسيلة الاهم لخلق فرص عمل جديدة ومكافحة الارهاب كما دعا الى تخفيف الضغوط الناجمة عن ضعف الشمول المالي والاتجاه الى تمكين القطاع الخاص من اداء دوره الريادي واعتماد الحوكمة الرشيدة.



"ضمان الاستثمار" قدمت 13.3 مليار دولار منذ تأسيسها



عقد مجلس مساهمي المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) اجتماع دورته الثالثة والأربعين بحضور السادة مندوبي الدول العربية والهيئات المالية العربية المشتركة الأربع الأعضاء في المؤسسة وذلك خلال الاجتماع السنوي للمؤسسات المالية العربية في العاصمة البحرينية المنامة يوم الأربعاء الموافق 6 أبريل 2016، وذلك لمناقشة سبل مواصلة تعزيز دور المؤسسة في تشجيع الاستثمار والتجارة في الدول العربية.

وافتتحت أعمال الدورة برئاسة رئيس وفد الجمهورية التونسية، بصفته رئيساً للمجلس في دورته الحالية، حيث تم مناقشة بنود جدول أعمال المجلس التي شملت اختيار رئيس المجلس ونائبه وتقرير مجلس الإدارة لسنة 2015 عن أعمال المؤسسة والميزانية العامة وحساب الإيرادات والمصروفات وتقرير مدققي الحسابات للسنة المنتهية في 2015/12/31، ومذكرة متابعة بشأن تنفيذ قرار مجلس المساهمين لسنة 2013 بشأن زيادة رأسمال المؤسسة، إضافة إلى تعيين ممثل جديد للجمهورية العراقية بمجلس إدارة المؤسسة.

هذا وقد بلغت القيمة الإجمالية لعقود التأمين المبرمة خلال العام حوالي 1127 مليون دولار، مقارنة بحوالي 1087 مليون دولار عن عام 2014 بزيادة نسبتها 3.6%. وقد استفاد من نشاط المؤسسة مستثمرون ومصدرون من 17 دولة منها 10 دول عربية بالإضافة إلى عدد من البنوك العربية الأجنبية المشتركة المقيمة خارج الدول العربية، وكدول مضيضة للاستثمار ومستوردة للسلع فقد استفادت من هذه العقود 54 دولة، منها 17 دولة عربية.

كما بلغت إجمالي موجودات المؤسسة حوالي 437.3 مليون دولار، كما بلغت حقوق الملكية نحو 412.1 مليون دولار، بزيادة قدرها 28.4 مليون دولار، فيما بلغ إجمالي الأرباح المحققة نحو 21.9 مليون دولار.

من جهته أكد المدير العام للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات فهد راشد الإبراهيم أن المؤسسة نجحت بفضل خبراتها المتراكمة وكوادرها

المؤهلة، وقدراتها المالية المتمثلة في رأسمالها واحتياطياتها البالغة أكثر من 416 مليون دولار بنهاية العام 2015 في تقديم ضمانات تجاوزت قيمتها التراكمية 13.3 مليار دولار منذ تأسيسها وحتى نهاية عام 2015. وقد استفاد من تلك العمليات المئات من المستثمرين والمصدرين والمؤسسات المالية من جميع الدول العربية ودول أخرى. وشدد المدير العام للمؤسسة على حرص (ضمان) على تلبية غالبية طلبات الضمان المقدمة لها من المستثمرين والمصدرين من مختلف الدول، إلا أنه وبمناسبة استضافة مملكة البحرين لهذا الحدث المهم فقد أعلن أن حجم عمليات الضمان التي قدمتها المؤسسة

منذ إنشائها عام 1974 وحتى مارس 2016 واستفادت منها البحرين كمصدرة للسلع ورأس المال ومضيضة للاستثمار ومستوردة لسلع أكثر من 636 مليون دولار. وأضاف المدير العام أن قائمة المستفيدين من عمليات المؤسسة في مملكة البحرين تشمل 194 جهة بشكل مباشر تتضمن جهات حكومية وبنوك وشركات في مختلف القطاعات الصناعية والخدمية وتغطي أنشطة شديدة التنوع في الاقتصاد البحريني.

وأشار إلى أن تلك الضمانات كان لها دور مهم في جذب عدة مليارات من الدولارات من التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة والعربية البينية إلى المنطقة وتصدير سلع وخدمات بعدة مليارات من الدولارات أيضاً من المنطقة إلى مختلف دول العالم، هذا إلى جانب دورها في تحسين مؤشرات النمو والأداء الخارجي والتنمية والتشغيل في الدول الأعضاء . وأوضح أن المؤسسة وإدارتها منها للمستجدات التي تمر بها المنطقة فقد كثفت من جهودها عبر مجموعة متكاملة من الخدمات في مقدمتها ضمان الاستثمارات العربية والأجنبية القائمة والجديدة وأيضاً استثمارات الأموال العربية المهاجرة في الدول العربية الأعضاء وذلك ضد المخاطر غير التجارية المتمثلة في المصادرة والتأميم، وعدم التحويل، والحروب والاضطرابات والإخلال بالعقد، ووقف أو انقطاع الأعمال وأعمال الإرهاب والتخريب.

كما توفر المؤسسة الغطاء التأميني لائتمان الصادرات العربية أو واردات السلع الرأسمالية والاستراتيجية

وذلك ضد المخاطر غير التجارية بالإضافة إلى المخاطر التجارية المتمثلة في إفلاس المستورد أو إعساره، وعدم وفائه بالتزاماته.

كذلك تواصل "ضمان" سعيها لتحسين مناخ الاستثمار والتجارة والأعمال في الدول العربية من خلال نشر المعرفة وإعداد البحوث والدراسات بشأن مناخ وفرص الاستثمار وأوضاعه عبر إصداراتها المتعددة، وتواصلها الإعلامي وتنظيم المؤتمرات والفعاليات في مختلف الدول العربية.

وشدد المدير العام للمؤسسة على حرص المؤسسة على مراقبة المستجدات ومواكبة احتياجات الحماية للمستثمرين والمصدرين في المنطقة، مشيراً إلى عقد المؤسسة اتفاقات تعاون وتمثيل وتسويق مع جهات إقليمية ودولية متعددة تغطي عدة دول فضلاً عن تعديل اتفاقيتها على مدار العقود الأربعة الماضية لإضافة خدمات جديدة وتوسيع نطاق عملياتها قطاعياً وجغرافياً.

وكشف المدير العام عن أن المؤسسة تتطلع للمستقبل برؤية واستراتيجية واعية حتى العام 2018 تستهدف تعزيز التعاون مع جهات الاستثمار والتجارة والضمان إقليمياً ودولياً، وتقديم المزيد من الدعم والحماية للمستثمرين والمصدرين، ومواصلة تطوير خدمات الضمان لمواكبة الاحتياجات المتغيرة، وتطوير الخدمات المساندة في مجالات نشر المعرفة والبحوث والترويج ودعم متخذي القرار واستمرار تطوير الأداء الاستثماري لاستدامة عمل المؤسسة من مواردها الذاتية وتقوية وتعزيز القدرات والكفاءات المالية والبشرية لتحقيق أهداف الاستراتيجية المستقبلية.

وأعرب المدير العام عن أمله أن تتجج (ضمان) بالتعاون مع المؤسسات الأخرى ذات الصلة في مساعدة صانعي القرار الاستثماري والاقتصادي، في القطاعين العام والخاص بما يؤدي في النهاية إلى مضاعفة الاستثمارات العربية والأجنبية في قطاع الريادة والابتكار بشكل خاص ومختلف القطاعات بشكل عام، وبما يسهم في تحقيق التنمية بمفهومها الشامل في جميع دول المنطقة. تجدر الإشارة إلى أن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) هي مؤسسة عربية دولية ذات كيان قانوني مستقل، أسست عام 1974 بموجب اتفاقية متعددة الأطراف أبرمت بين الدول العربية. وتباشر أعمالها من دولة الكويت منذ منتصف عام 1975، وتضم في عضويتها 21 دولة عربية و4 هيئات مالية عربية مشتركة، وتهدف إلى تشجيع الاستثمار في الدول العربية والصادرات العربية إلى كافة دول العالم، وذلك عبر توفير التغطية التأمينية للاستثمارات العربية والأجنبية الوافدة إلى الدول العربية ضد المخاطر غير التجارية، كما توفر التغطية التأمينية لائتمان الصادرات العربية وواردات السلع الاستراتيجية والرأسمالية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية.

"ستاندرد آند بورز" تثبت

تصنيف "ضمان" عند "AA"

أكدت وكالة ستاندرد آند بورز Standard & Poors، للتصنيف الائتماني العالمية، تصنيفها للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) بدرجة "AA" مع تغيير نظرتها المستقبلية لأداء المؤسسة من سلبية إلى مستقرة.

وأفاد التقرير الذي أصدرته الوكالة بهذا الشأن بأن تثبيت التصنيف وتحسين النظرة المستقبلية من سلبي إلى مستقر يعكس توقعات الوكالة بأن تحافظ "ضمان" على سجل عمليات قوي جداً وأداء مالي قوي وخصوصاً على صعيد رأس المال والأرباح الجيدة هذا إلى جانب الدعم القوي الذي تحظى به من الدول الأعضاء والمؤسسات المالية المشتركة الأربع الحريضة على استمرار المساهمة في زيادة رأسمالها. وأوضح التقرير أن التصنيف يعكس أيضاً أداء المؤسسة الذي يستند إلى سجل عمليات يمتد لأكثر من 40 عاماً والذي تقوم المؤسسة من خلاله بإنجاز أغراضها في المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية في دولها الأعضاء، وإلى العلاقة المستقرة والداعمة التي تربطها بتلك الدول، ونظام الحوكمة الذي ينظم أعمالها، كما يعكس التصنيف قوة الكفاية الرأسمالية لدى المؤسسة وسيولتها العالية القادرة على مقابلة التزاماتها التأمينية، ودرجة المرونة الاستثمارية والمالية القوية.

وعبر فهد راشد الإبراهيم، المدير العام للمؤسسة عن سعادته لنجاح المؤسسة في المحافظة وللعام التاسع على التوالي على تصنيفها الائتماني مع تغيير نظرة الوكالة العالمية المستقبلية لأداء المؤسسة من سلبية إلى مستقرة، وذلك رغم الأحداث السياسية الكبيرة في بعض أسواق عملها، والمستمرة منذ أكثر من خمسة أعوام، مشيراً إلى أن المؤسسة حرصت على مواكبة التطورات بزيادة حجم عملياتها الإجمالية خلال تلك الفترة.

وأوضح الإبراهيم أن المؤسسة تسعى لمواجهة التحديات التي تفرزها أحداث المنطقة ومنها تراجع حجم الأنشطة الاستثمارية والتجارية عبر مواصلة تقديم خدمات جديدة والسعي لتعزيز أنشطتها في المزيد من الأسواق.

وأشار إلى أن المؤسسة ومنذ إنشائها في العام 1974 كهيئة إقليمية مشتركة عضوية 21 دولة عربية و4 مؤسسات مالية عربية مشتركة تقوم بدورها في تشجيع الاستثمار في الدول العربية وتنمية صادرات المنطقة إلى كافة الأسواق ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام عبر مجموعة من الخدمات منها:

- ضمان الاستثمارات العربية والأجنبية الجديدة والقائمة في الدول العربية وكذلك استثمارات المغتربين العرب في أوطانهم الأصلية ضد المخاطر غير التجارية مثل المصادرة والتأميم والحروب والاضطرابات الأهلية وعدم القدرة على التحويل والإخلال بالعقد.
- التغطية التأمينية لائتمان الصادرات العربية لكافة أنحاء العالم ضد المخاطر التجارية مثل عدم وفاة المدين أو إعساره أو إفلاسه، وضد المخاطر غير التجارية.
- ضمان البنوك العربية المعززة لخطابات الاعتمادات المستندية المتعلقة بصادرات السلع والخدمات ذات المنشأ العربي وضمان البنوك الأجنبية المعززة لخطابات الاعتمادات المستندية المتعلقة بالواردات العربية من السلع الاستراتيجية ومدخلات الصناعة ذات المنشأ غير العربي وذلك ضد المخاطر التجارية وغير التجارية.
- ضمان المصدرين العرب ضد المخاطر التجارية وغير التجارية المتعلقة بخطابات اعتمادات مستندية غير معززة مفتوحة من طرف مصارف أجنبية.
- ضمان ائتمان التجارة الداخلية العربية ضد مخاطر عدم وفاء المشتريين.
- توفير تغطية تأمينية شاملة لمستحقات شركات التخصيم ضد مخاطر عدم وفاء المدينين بما استحق عليهم والناجمة عن قبول وتمويل فواتير تجارية صادرة عن عملاء شركات التخصيم لفائدة مشتريين بتسهيلات ائتمانية في السوق المحلي أو في السوق العالمي.
- توفير تغطية تأمينية شاملة لعمليات الإيجار عبر الحدود التي تقوم بموجيها شركات الإيجار العربية بتأجير مختلف أنواع الأصول من آلات ومعدات ووسائل نقل لمستأجرين من مختلف بلدان العالم سواء كان الإيجار تشغيلياً أو تمويلياً.
- ضمان واردات السلع الاستراتيجية ومدخلات الصناعة إلى الدول العربية.



نظريان يفتتح مؤتمر "ما بعد قمة باريس 21: سياسات التكيف في منطقة المتوسط" تطبيق إعلان باريس يتطلب جهود وتبني السلطة السياسية



برعاية وحضور وزير الطاقة والمياه آرثور نظريان، نظمت المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية في الوزارة مؤتمرا بعنوان «ما بعد قمة باريس 21: سياسات التكيف في منطقة المتوسط، وبالتعاون مع وزارة البيئة، المكتب الدولي للمياه، شبكة الأحواض العالمية والمتوسطة، الأسكوا، المركز اللبناني لحفظ الطاقة والمركز الاقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وذلك في فندق «لو رويال» – ضبيه.

شارك في الافتتاح، بالإضافة الى الوزير نظريان، المدير العام للموارد المائية والكهربائية الدكتور فادي قمير، مديرة شعبة التنمية المستدامة والإنتاجية (الإسكوا) السيدة رولا مجلاني، ممثل وزير البيئة غسان صياح، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي في لبنان السيدة كريستينا لاسين والسفير الفرنسي في لبنان Emmanuel Bonne، وحشد من المهتمين.

قمير

وألقى المدير العام للموارد المائية والكهربائية فادي قمير كلمة أكد فيها "أهمية هذه المبادرة التي تشكل جزءا من سياسات التكيف بعد قمة باريس الـ 21 من أجل المتوسط بشكل عام وعلى وجه التحديد لبلدان الشرق الاوسط، نتيجة لعضويتهم في اعلان باريس ميثاق باريس للأحواض العابرة للحدود والاتفاق الذي تم التوقيع عليه في 2 كانون الاول 2015 بين كل من وزير الطاقة والمياه آرثور نظريان ووزير البيئة والطاقة في فرنسا سيغولين رويال، وما تضمنه ميثاق باريس من ادارة الاحواض وانشاء وكالات واجهزة للأحواض في لبنان.

وقال: "أن الهدف من هذا المؤتمر هو التفكير سويا مع الخبراء في كل القضايا التي تهددنا والعمل الذي يجب القيام به بالتعاون مع الخبرات العلمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص من جميع القوى الفاعلة في الشرق الاوسط شبابا ونساء، وخاصة الارادة السياسية من خلال السعي الى تضافر الجهود من أجل اتخاذ اجراءات متضافرة من أجل تحقيق التنمية المستدامة لضمان السلام والامن والرفاه للأجيال المقبلة في ظل

التحديات الكثيرة الموجودة.

وأعلن أن "مناقشات هذا المؤتمر سترسل الى أمانات قمة الـ 21 و22 في كل من باريس ومراكش (المغرب) للاستفادة منها من أجل اخذ الاجراءات ذات الاولوية لتنفيذها".

مجدلاني

من جهتها، قالت مديرة ادارة سياسات التنمية المستدامة في الاسكوا رلى مجدلاني: "شهد العالم تعاونا ونجاحا غير مسبوقين بين الدول في مؤتمر الاطراف الحادي والعشرين حول تغير المناخ في باريس في نهاية العام 2015، حيث أقر ممثلو 195 دولة اتفاقا تاريخيا لاتخاذ الارض ومكافحة الاحتباس الحراري في اطار ما سمي باتفاقية باريس. وقد هدفت هذه الاتفاقية بشكل اساسي الى احتواء ظاهرة الاحتباس الحراري بالابقاء على ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية في حدود اقل من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية ومواصلة الجهود لحصر ارتفاع درجة الحرارة في حد لا يتجاوز 1.5 درجة مئوية خلال القرن الحالي كهدف أكثر طموحا من شأنه تقليص مخاطر تغير المناخ وآثاره".

وأشارت الى أن "الدول تسعى الى تنفيذ هذه الاتفاقية عبر تعهدات خفض انبعاثات غازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري واجراءات تكيف وطنية متعددة"، لافتة الى أنه "في ضوء هذه التحديات المتعلقة بتأثيرات تغير المناخ على المنطقة العربية، تقوم ادارة سياسات التنمية المستدامة في الاسكوا وفق المهام

الموارد المحدودة مطلوب منا التعاون الوطيد بين جميع الافرقاء لمكافحة كل المشاكل التي تعترضنا، فلنبدا بالعمل معا نحو مستقبل مستدام".

أومليل

أما سفير المغرب علي أومليل فقال: "قمة باريس كانت ذات اهمية عالية في النتائج بفضل الادارة الحكيمة للدولة الفرنسية والكثير من الجمعيات الاهلية التي تعمل في هذا المجال. وستعقد قمة في تشرين الاول في مراكش بهذا الخصوص، وللمغرب استراتيجيات في مجال المياه والطاقة الهوائية وفي مجال الطاقة الشمسية، فسياسة السدود قديمة في المغرب حيث يتوفر 12 سدا تؤمن 17 مليار متر مكعب الى جانب مدها بمياه الري والشرب والتربة خصوصا مع تقلبات المناخ و6 محطات لتحلية مياه البحر، وطاقتها الانتاجية و12 الف ليتر مكعب في اليوم".

أضاف: "لدينا خطة في الطاقة الهوائية لعشر سنوات ترفع الخطة الكهربائية من 280 ميغاوات الى 2000 ميغاوات سنة 2015. وهناك مخطط للطاقة الشمسية حيث افتتح المغرب هذه السنة أكبر محطة للطاقة الشمسية في العالم جنوب شرق المغرب الى جانبها 5 محطات للطاقة الشمسية بتكلفة تصل الى عشرة مليار دولار. ولدينا الكثير من الانجازات وهي تساهم في منع حروب قد يتسبب بها شح المياه".

لاسن

وأكدت رئيسة بعثة الاتحاد الاوروبي في لبنان السفيرة كريستينا لاسن ان "كل الازمات تؤثر على اوروبا ولبنان على حد سواء"، لافتة الى ان "المؤتمر في باريس جاء نتيجة الكثير من المفاوضات وهو يشكل سابقة واتفاقية ملزمة لكل دول العالم".

وشكرت نظريان على "هذا الانجاز الايجابي للجميع"، مشيرة الى أن هناك "17 هدفا للتنمية المستدامة يمكن تضمينها الاهداف الاقتصادية والاجتماعية، وهي ترسم حدود التعاون لمدة 15 سنة مقبلة"، مشددة على أن "الاتحاد الاوروبي يلعب دورا ايجابيا في تعزيز التنمية المستدامة، وهو ينفذ العديد من المشاريع من خلال هبة"، مؤكدة "الاستعداد للمزيد من الجهود من أجل تقوية القدرات لتعزيز بعض التداعيات ذات الصلة".

واعتبرت أن "اسهامات لبنان في مؤتمر باريس كان بداية جيدة وتشكل الخطوة الاولى في ترجمة هذه الطموحات من أجل التخفيف من تداعيات تغير المناخ".

بون

من جهته، قال سفير فرنسا ايمانويل بون: "أن

اتفاق باريس كان تاريخيا وشكل مرحلة مهمة في عملية التقدم في مجال التنمية الشاملة، ومن الواجب تحويله كي يصبح عمليا قابلا للتطبيق. لذلك نود ان نحشد جهودنا بعد ان خلق مؤتمر باريس جهازا للتكيف مع التغير المناخي من أجل ايجاد توازن في ما يتعلق بالتضامن والتفاعل على المستوى العالمي من منظار الحد من الغازات الدفيئة، بعد ان اعترف العالم بالخسائر الناتجة عن التغير المناخي. وما يزيد المشاكل وجود النازحين وارتفاع الحرارة وتأثيرها على المستوى الاقتصادي في المتوسط في ظل بيئة متميزة ولكن هشّة، والتغير المناخي يؤدي الى عدم استقرار ونقص في المياه وهجرة وازدياد للنزاع بين الشعوب". وحيّا جهود السلطات اللبنانية في هذا الاطار.

وتطرق الى أزمة النفايات فاعتبر أنها من "الاولويات التي يجب معالجتها"، مبديا "الاستعداد للتعاون مع الجميع من أجل وضع آليات المراقبة لتكون على قدر المسؤولية لمواجهة كل التحديات المستقبلية في ظل التغير المناخي".

نظريان

بدوره، قال نظريان: "يُندرج المؤتمر ضمن آلية المتابعة لإعلان باريس، الذي توصلوا اليه في مؤتمر قمة المناخ الأخير Cop 21 الذي عقد في باريس نهاية شهر كانون الأول 2015، والذي رسم خريطة طريق لدول العالم، ومنها لبنان، التي تعهدت بالعمل على التخفيف من الاحتباس الحراري ومواجهة التحديات المستقبلية المتعلقة بانعكاساته على المياه والطاقة والتغذية. ونحن إذ نفتتح هذه الفرصة، خاصة بحضور السفير الفرنسي إيمانويل بون في لبنان، لشكر فرنسا على هذه الخطوة الجبارة من أجل المحافظة على الانسانية والارض، ننوه بالعمل الدؤوب الذي قامت به كل من وزارة الخارجية الفرنسية بقيادة الوزير لوران فابوس وخلفه السيد جان مارك ايرولت ووزيرة البيئة والطاقة السيدة سيغولين رويال في صياغة إعلان باريس الذي سترك بصماته للأجيال القادمة. واذ نفتتح هذه الفرصة أيضا لشكر سفيرة الاتحاد الاوروبي لتقديم الدعم للبنان من خلال مشاريع وانشطة في موضوع التكيف مع التغيرات المناخية، وكذلك الشكر أيضا لوكالتي التعاون الفرنسية والاطيالية لدعمهما المتواصل في هذا المجال".

أضاف: "من هنا أخذ لبنان هذه المبادرة، وتحديدًا وزارة الطاقة والمياه بالتعاون مع وزارة البيئة، لحمل المشعل وإطلاق مبادرة لسياسة التكيف لدول جنوبي شرق المتوسط، خاصة أن لبنان كان في مقدمة الدول التي وقعت على ميثاق باريس للمياه بحضور وزيرة البيئة والطاقة السيدة سيغولين رويال. هذا الميثاق الذي تم تحضيره وصياغته منذ أكثر من ثلاث سنوات من قبل

المكتب العالمي للمياه بشخص مديره العام السيد جان فرانسوا دونزييه والشبكة المتوسطة لهيئات الأحواض بشخص رئيسها الدكتور فادي قمير مشكورين على جهودهما لهذا العمل الجبار".

وتابع: "أن ميثاق باريس للمياه (Paris Pact on water & adaptation climate change in the basins of rivers, lakes & aquifers) يهدف الى تعزيز تطبيق مفهوم الإدارة المتكاملة للمياه على مستوى الأحواض (الوطنية والعابرة للحدود) من خلال إدارة مشتركة ومتكاملة ومستدامة للموارد المائية، بغية الحد من تأثيرات تغير المناخ على المياه المتجددة وانعكاساتها على صحة الانسان وسلامته وعلى التنمية الاقتصادية والبيئة. مع الأخذ بالاعتبار الاتفاقات الدولية لتقاسم المياه العابرة للحدود ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997 للأحواض المائية الدولية المشتركة للأغراض غير الملاحية من أجل التقاسم العادل والمنصف للمياه".

وأردف: "يتناول هذا الميثاق أهمية حماية النظم الإيكولوجية ذات الصلة بالمياه، مع التشديد على التعاون الوثيق والتسيق وتبادل المعلومات والحوار والتشاور لتضادي النزاعات بين الجهات المعنية وتعزيز تنفيذ تدابير التكيف وتقاسم المنافع على مستوى الحوض. من هنا أهمية إطلاق مشروع مركز المعلومات والتدريب على علوم المياه في لبنان الذي صادق عليه الاتحاد من أجل المتوسط (UfM) وقامت فرنسا، مشكورة، بمبادرات عدة لدعم انشاء هذا المركز منذ البداية وكان آخرها قيام وكالة التنمية الفرنسية في لبنان (AFD) بتمويل دراسة الجدوى الاقتصادية لإنشاء هذا المركز".

وقال: "لعل التحدي الأبرز الذي يواجهنا في هذا المجال هو تحديد الأحواض الدولية بدقة للحد من النزاعات التي يمكن أن تنشأ بين الدول التي لديها مياه مشتركة، وحيث أن لبنان لديه أحواض مشتركة (حوض العاصي والنهر الكبير الجنوبي والحاصباني/الوزاني) مما يستلزم استخدام الوسائل التقنية الحديثة واستخدام نظم المعلومات الجغرافية بالإضافة الى استخدام أدوات مساعدة في دعم اتخاذ القرار من أجل وضع استراتيجيات موثوقة بالنسبة للأحواض العابرة للحدود. وهذا ما نأمل الوصول اليه من خلال تبادل الخبرات وتكنولوجيا المعلومات والتقنيات المتوفرة لدى الدول الرائدة في هذا المجال".

وختم: "نتمنى عليكم وعلى فرنسا مواكبة لبنان لتطبيق إعلان باريس، ونحن على ثقة تامة بأن ما بدأت به فرنسا في هذا السياق سيستكملة المغرب العربي الشقيق بحكم انتقال الرئاسة في الدورة المقبلة من فرنسا الى المغرب، حيث أن الـ Cop22 سوف تتعقد في الفترة الممتدة من 7 الى 18 نوفمبر في مراكش وسوف يكون لنا تعاون وثيق على هذا الصعيد".



العضو المنتدب لشركة «SEEDS» المهندس ماريو صعب: نعمل على التوسع والمنافسة ونشر مفهوم الأبنية الخضراء

يعدّ نظام الأبنية الخضراء من المفاهيم الحديثة، التي تراعي الاعتبارات البيئية في كل مرحلة من مراحل البناء، وهي التصميم، التنفيذ، التشغيل والصيانة، وكفاءة الطاقة والمياه، وكفاءة استخدام الموارد، وجودة البيئة الداخلية للمبنى، وأثر المبنى ككل على البيئة. حيث يقوم فريق من المتخصصين في البناء بالعمل معاً منذ مرحلة ما قبل التصميم إلى مرحلة ما بعد السكن لتحسين خواص الاستدامة البيئية للمبنى وتحسين الأداء والتوفير في التكاليف.



في لبنان، قطر، السعودية، البحرين، الإمارات العربية المتحدة ونيجيريا لافتاً إلى حجم الاستثمارات في قطر التي تستحوذ على أحجام المدن الكبيرة، نظراً لاختيارها لاستضافة مونديال 2022.

وعن المنافسة، لفت صعب إلى محاولة الشركات الجديدة لدخول السوق بأسعار منخفضة، إلا أنها تصطدم بعوائق عديدة أهمها عدم الكفاءة، مشيراً إلى حصر المنافسة فعلياً مع شركة وحيدة تعمل في نفس المجال في لبنان. موضحاً أن "سيدز" تقدم خدمات أنظمة التقييم، فيما البعض من الشركات التي تقوم بهذه الخدمات تنحصر أعمالها في جزء من الدراسة، ما يدعوها للاستعانة بشركته لتقديم الاستشارات والدراسات المتكاملة المطلوبة.

وحول توسّع نشاط الشركة، أكد صعب أن "سيدز" التي تعمل حالياً انطلاقاً من مركزها في لبنان، تسعى للتوسّع في الخارج، ونقل خبراتها كشركة لبنانية، نظراً للكفاءات والخبرات التي يتمتع بها فريق العمل في الشركة. وقد تم مؤخراً تأسيس فرع في دبي، في منطقة اقتصادية، معوّلاً عليه للتوسّع والتواجد عن قرب مع مشاريع دول الخليج، واعتماداً كنز إقليمي للشركة، مشيراً إلى التخطيط للتوسّع مستقبلاً وفتح فروع أخرى في دول الخليج، والشرق الأوسط وأفريقيا، وصولاً إلى أوروبا، خاصة أن الشركة تتمتع بخبرات وكفاءات تخولها القدرة على المنافسة في هذا المجال.

بدا إختلاف نسبة الوعي لفهوم ونظام الأبنية الخضراء بشكل واضح، ويعود ذلك باختلاف البلد وقوانينه التي تفرض على المطورين اعتمادها والالتزام بمعاييرها، ما أدى بالتالي إلى انتشار هذا المفهوم والوعي لدى المتعاملين. أما في لبنان، فقد تم إطلاق قرض منذ 3 سنوات لدعم الأبنية الخضراء وتحفيز المطورين بفائدة تشجيعية لا تتعدى 1 في المئة، ما شجّع على اعتماد هذا النوع من القروض واعتماد نظام الأبنية الخضراء، وبالتالي عزّز من دور وأعمال الشركة نتيجة هذا الوعي.

وشدّد على أهمية نشر مفهوم نظام الأبنية الخضراء لدى المتعاملين، حيث تتم مواكبتهم والتواصل الدائم معهم وشرح أهمية هذا النظام من قبل قسم خاص من المهندسين في هذا المجال، وتطعيم دورات للمتعاملين ونشر الوعي للطرفين، الذي يعدّ من ضمن مسؤوليات الشركة. بالإضافة إلى عقد مؤتمرات وورش عمل تقيمها الشركة، إلى جانب مشاركتها في المؤتمرات وتقديم المحاضرات، مؤكداً أن موضوع الأبنية الخضراء ليس مشروعاً اقتصادياً واستثمارياً فحسب، إنما هو رسالة حياة مجتمعية سليمة، لافتاً إلى تفاقم المشاكل اليومية نتيجة استمرار البناء العشوائي.

وعن حجم أعمال "سيدز"، أشار صعب إلى أن الخبرة التي تتمتع فيها الشركة أتاحت لها تقديم خدماتها لكافة المشاريع الإنشائية، بدءاً من مشروع فيلا صغيرة وصولاً إلى مشاريع المدن الكبيرة، حيث تتوزّع أعمالها

ويساهم نظام الأبنية الخضراء في توفير العديد من المزايا للجهات المعنية بصناعة البناء، بما في ذلك سكان المباني والمجتمع ككل، والتشديد على حماية التوازن البيئي الموجود وكفاءة استخدام الطاقة التي تعدّ من أهم العوامل في تصميم المباني الخضراء.

«الدورة الاقتصادية» التقت المهندس ماريو صعب، الشريك المؤسس والعضو المنتدب لشركة «سيدز-SEEDS» التي تعنى بحلول التصاميم البيئية والطاقة المستدامة.

صعب أوضح أن الشركة تأسست في عام 2011 في لبنان، وتعمل في مجال الأبنية الخضراء، تعمل مع شركات الاستشارات الهندسية والمطورين العقاريين والمهندسين، لتقديم الحلول الكاملة للمشاريع بدءاً من التصاميم حتى نهاية عملية الإنشاء، ومواكبتهم في تطوير المشاريع، وتوفير إستهلاك الطاقة والمياه فيها، وغيرها. وتأهيلها للحصول على الشهادات المطابقة للمواصفات والمعايير المعتمدة لتصنيفها بطريقة علمية.

وأشار صعب إلى تركيز عمل الشركة في لبنان والدول العربية، بشكل عام، وفي أميركا وأفريقيا، حيث توفر الشركة من خلال فريق عملها المتخصص، الدراسات العلمية وتقديم البرمجيات الخاصة ووضع اختبار لسيناريو افتراضي معيّن للمواد المستعملة في عملية البناء والوصول لأفضل الحلول المناسبة. ورأى صعب أنه منذ بداية عمل الشركة في هذا المجال،



التخطيط المسبق : الحدّ من الآثار السلبية لفورة إيرادات النفط والغاز في لبنان



بقلم: د. جاد شعبان*

السلبية المحتملة، تتضمّن الإستجابة المثلى للاستفادة من الفورة مجموعة من سياسات الإصلاح تشمل النواحي البنوية إلى جانب الإصلاح المالي والنقدي وسعر الصرف.

ولا بدّ، عند وضع سياسة مالية للاستجابة للغة الموارد، من اتّخاذ قراراتين رئيسيّين: أولاً، تحديد قيمة صرف إيرادات الموارد الحكومية وماهيتها. وثانياً، تحديد الطريقة الفضلى لضمان إنفاق إيرادات النفط والغاز بشكل شفاف وفعال ومنصف. ذلك أنّ اعتماد سياسة «تقييم للإيرادات»، يتمّ من خلالها تجميع احتياطي العملات الأجنبية، يمكن أن يحد من أثر الإنفاق، وبالتالي من ارتفاع سعر صرف العملة. وفي هذا الصدد، على الحكومة أن تقاوم الضغط الذي تتعرّض له لإنفاق كامل الإيرادات الإضافية على المدى القصير وتوسيع ميزانية النفقات بدون حساب، بل عليها أن تلتزم بأدخال جزء من عائدات الإيرادات هذه لتحقيق زيادة دائمة في الثروة. كما أنه لا بدّ من توحّي الشفافية والتكامل في تنفيذ هذه السياسات إذا ما أريد لها النجاح.

أما بالنسبة إلى طريقة تخصيص الإيرادات غير المتوقّعة، فعلى الحكومة أن تتنبّه إلى عدم إنفاق الثروة بشكل يزيد من الطلب المحلي المجمع على السلع والخدمات غير التجارية، ما من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي. في هذا الصدد، يتعيّن على الحكومة أن توجّه إنفاقها باتجاه قطاعات السلع التجارية غير المتّصلة بالموارد من خلال الدعم أو من خلال الإستثمار في رأس المال الماديّ والبشري لتعزيز الإنتاجية في هذه القطاعات.

إلى ذلك، يمكن لهذه الموارد الهيدروكربونية المكتشفة أن تكون مفيدة في حالة وحيدة تتمثّل بوجود سياسة الطاقة البديلة تقادياً للنفط المستورد العالي الكلفة. ويتضمّن ذلك تجديداً لمرافق إنتاج الطاقة الموجودة، وربط الأنابيب بالمنشآت البرية والبحرية، ضمن إطار مدمج للطلب والإستهلاك، واحترام البيئة والنسيج الحضري الذين يحيطان بمواقع إنتاج الكهرباء. هذه الخطوات ستتمسّ بالتعقيد وتتطلب مستوى معقّداً من التصميم والتنفيذ.

ولكن من دون خطة العمل المتكاملة والشاملة هذه، لن يتمكّن لبنان من النجاة من المخاطر الحقيقية التي تسمّى صنعة الشيطان. فلا أحد يريد لذلك أن يحدث، لا بعد عشر سنوات، ولا بعد عشرين سنة، ولا في أيّ وقت من الأوقات.

* أستاذ مساعد في الاقتصاد في الجامعة الأميركية في بيروت، عضو في الجمعية الاقتصادية اللبنانية وزميل باحث في المركز اللبناني للدراسات

سترون بعد مضي عشر أو عشرين سنة من الآن أنّ النفط سيقضي علينا ... النفط صنعة الشيطان. هذا ما أدلى به خوان بابلو بيريز ألفونسو، أحد مؤسسي منظمة الأوبك، يجسّد هذا التصريح ظاهرة معمّمة تنصل باكتشاف موارد المحروقات، والتي أطلق عليها اسم «لغة الموارد». هذا المفهوم يربط بين تكثيف استغلال الموارد الطبيعية والاعتماد عليها وبين التراجع المنهجي في القطاعات الاقتصادية الأخرى، سيّما منها الزراعة والصناعة. وفي بلد يعاني من «لغة الموارد»، يتوجّه الإقتصاد نحو قطاع واحد يستقطب جميع الموارد واليد العاملة واهتمام صانعي السياسات، ما يؤدي في نهاية المطاف إلى تراجع الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويزداد خطر هذه الأعراض في البلدان التي تعاني من الوهن الإداري وانتشار الفساد في المؤسسات، وفي الأنظمة غير الديمقراطية، والنظم المالية الضعيفة. وعلى الرغم من ثرواتها، لا تزال دول شتّى تفيض فيها الموارد، على غرار نيجيريا وأنجولا وتشاد، تعاني من الفقر المستفحل والتقاصات الاقتصادية الواسعة الانتشار. وهذا هو تحدياً الوضع القائم الذي ينبغي للبنان العمل على تصديقه.

من شأن اكتشاف النفط والغاز في المياه الإقليمية اللبنانية واستخراجهما أن يؤدي، في نهاية المطاف، إلى فورة في إيرادات الدولة، ما سيجرّم بسهولة إلى سياسة توسعية غير منضبطة في الموازنة إذا ما اقترن بضعف في التخطيط المالي. وإذا ما صُرفت هذه الإيرادات من دون رقابة وتخطيط ملائم، قد يجد لبنان نفسه أمام تدفقات نقدية كبيرة قلّما تسهم في التنمية الاقتصادية. وثمة أسباب كثيرة تدعو إلى القلق من نتيجة مماثلة. لا بد، أولاً، من التذكير أن الحكومة تعمل بدون ميزانية صحيحة منذ العام 2005، ومن الإشارة ثانياً، إلى أنّ رقابة البرلمان على الأنشطة المالية العامة محدودة. إذ أن أكثر من 20 ٪ من إجمالي الإنفاق العام يُحوّل من خلال وكالات حكومية وصناديق مستقلة (مثل مجلس الجنوب، وصندوق المهجرين، وغيرها) وهي غير خاضعة في عملها لرقابة البرلمان. ورغم أن قانون النفط والغاز الذي أقرّ في البرلمان في آب 2010 ينصّ على إنشاء صندوق ثروة سيادي لإدارة هذه الموارد، فقد ترك أمر تحديد تفاصيل هذا الصندوق ومعلومات الإنفاق لقانون مستقبلي، وأوكل إلى مجلس الوزراء باتخاذ القرارات المتعلقة بالإنفاق. ونظراً لسجلّ سياسيينا الحافل بسوء إدارة الإيرادات، تبقى قدرتهم على إدارة إيرادات إضافية موضع شك كبير.

إلا أنّه من الممكن لنا تقادي «لغة الموارد» إذا ما تمّ تنفيذ التعديلات السياسية الملائمة تماشياً مع تطوير موارد الهيدروكربون. ويعزى قسم كبير من التجارب الناجحة لعدد من البلدان الغنيّة بالموارد، مثل النرويج، إلى نجاحها في إدارة ثروات الموارد والمخاطر المتّصلة بها. وللدّ من آثارها



ملتقى عُمان الاقتصادي في دورته الخامسة:

السنيدي: سياسة ترشيد الإنفاق حافظت على مشاريع البنية الأساسية

تحت رعاية وزير التجارة والصناعة ونائب رئيس المجلس الأعلى للتخطيط في سلطنة عُمان د. علي بن مسعود السنيدي عقد «ملتقى عمان الاقتصادي» في فندق شانغريلا - منتجع بر الجصة، في العاصمة مسقط. وشارك في الملتقى الذي نظّمته وزارة التجارة والصناعة بالتعاون مع مجموعة الاقتصاد والأعمال في دورته الخامسة عدد من الوزراء العُمانيين والأجانب، إضافة إلى

أكثر من 600 مشارك من رؤساء الشركات والمستثمرين ورجال الأعمال العُمانيين والعرب والأجانب. ومن بين الحضور أيضاً أكثر من 100 ممثل ورئيس لصناديق استثمار سيادية وتقاعدية عالمية في نادي (CROSAPF) الذي تزامن انعقاد اجتماعاته في سلطنة عمان مع انعقاد الملتقى، ووفود رسمية وتجارية من إيران والصين واليابان وغيرها من الدول الآسيوية.



بين عُمان والصين من بينها شراكة استثمارية في إدارة الموانئ، ومشاريع مع إيران من بينها مشروع ربط الموانئ، ومشاريع الصناعات الغذائية والتخزين مع اليابان.

أبوزكي

المدير التنفيذي لمجموعة "الاقتصاد والأعمال" وليد أبوزكي قال إنها المرة الخامسة التي تشارك فيها كمجموعة في تنظيم هذه التظاهرة الاقتصادية المميزة، ونحن نعمل مع كل دورة لإضفاء الأفضل على الملتقى، وهذا سبب استمراره ونجاحه في استقطاب عدد أكبر من المشاركين العُمانيين والعرب والأجانب. وأشار أن "ملتقى عُمان الاقتصادي"، طرح أربعة محاور أساسية هي: إنعكاسات أسعار النفط على الإنفاق الاستثماري والتكيف مع الأسعار الجديدة، الآفاق وفرص الاستثمار في إطار الخطة الخمسية التاسعة، علاقة السلطنة ببلدان آسيا، وكيفية إستفادة المستثمرين العرب والأجانب من البنى التحتية المتطورة جداً في عُمان ومن موقعها فتكون جسر الشراكة العربية - الآسيوية.

(2016 - 2020) لافتاً إلى أنها تمهد للرؤية المستقبلية "عمان 2040". واستعرض أهم مؤشرات الخطة الخمسية الثامنة حيث بلغ متوسط النمو 3.5 في المئة مقابل 1.7 في المئة في البدول المتقدمة و3.3 في المئة في بلدان الشرق الاوسط وشمال أفريقيا. ونمت القطاعات غير النفطية بنسبة 6.1 في المئة مقابل 2.4 في المئة للأنشطة النفطية، ما يعني أن التنوع الاقتصادي في المسار الصحيح وأن السلطنة نجحت في تحقيق أهداف الخطة الخمسية الثامنة بزيادة معدل نمو الناتج المحلي بموازاة خفض معدلات التضخم التي بقيت دون 1.5 في المئة في 2015 رغم زيادة أجور الموظفين. والخطة التاسعة ستنجز الاهداف الموضوعة في الرؤية المستقبلية "عمان 2020" خصوصاً المتعلقة بالقطاع الخاص وزيادة التنوع الاقتصادي وفرص العمل. فالقطاع الخاص ورغم مساهمته بنسبة 50 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الخطة الخمسية الثامنة، إلا أن معدل نموه (2.7%) لا يزال بليثاً مقارنة بنمو القطاع العام (5%).

الجابري

وقال رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم يحيى بن سعيد الجابري انشئت هذه المنطقة لتكون بوابة التجارة بين دول شرق آسيا والشرق الأوسط ودول شرق أفريقيا ودوره حيوي جداً في التنوع الاقتصادي في كل القطاعات بما فيها قطاع الخدمات اللوجستية الذي يُتوقع أن يساهم بنحو 12 في المئة من الناتج المحلي للسلطنة. وقال إن المنطقة تمتد على 2000 كلم في محافظة الوسطى، بواجهة بحرية طولها 75 كلم وتشمل: ميناء تجاري وحوض جاف، ومنطقة للصناعات البتروكيماوية وفيها كل البنى التحتية والمرافق ميناء

الأنشطة الاقتصادية غير النفطية حققت نمواً قدره 4.7 %

للصيد البحري لتعزيز القطاع السمكي، ومنطقة للخدمات اللوجستية مع مطار وسكة حديد وشبكة طرق ما يجعل منطقة الدقم مع ميناؤها مركزاً إقليمياً للخدمات اللوجستية، ومنطقة لتخزين النفط الخام في رأس مركز بعد ضمه للمنطقة الاقتصادية، والمنطقة السياحية والمنتجعات للاستفادة من المعالم السياحية الكثيرة في المنطقة.

مينغ

كان الحضور الصيني مميزاً في الملتقى ما يعكس تعاظم العلاقات العمانية الصينية ووصولها إلى مرحلة الشراكة الاستثمارية الاستراتيجية. وقال نائب وزير التجارة الصيني تشيان كه مينغ إن الملتقى حدث اقتصادي مهم في المنطقة خصوصاً بشعاره "سلطنة عمان جسر الشراكة الخليجية- الآسيوية". فموقع عمان مميز، وهي تربط الخليج بآسيا، وتربط أيضاً آسيا بأفريقيا. وهي دولة مهمة على طريق الحرير. وقال "إننا على ثقة بأن نجاح هذه الدورة من الملتقى سيعزز التعاون بين عمان ودول المنطقة، وسيعزز ميزتها الفريدة كقوة دفع للتبادل التجاري والاستثمار بين دول مجلس التعاون والبلدان الآسيوية والأفريقية".

يامادا

بدورها قالت نائبة الوزير للشؤون الخارجية اليابانية ميكي يامادا إن اليابان يمكن أن تكون شريكاً مثالياً لسلطنة عمان ويعتمد عليه، وهذا ما يظهره وجودنا في السلطنة والتزامنا بالمشاريع خصوصاً في ظل سياسة تنوع الاقتصاد. وللشركات اليابانية موقع متقدم في قطاعي النفط والغاز الطبيعي المسال، وكذلك في قطاع توليد الكهرباء وتحلية المياه، في عمان.

نعمت زاده

وأخيراً كانت كلمة لوزير التجارة والصناعة المناجم في إيران محمد رضا نعمت زاده الذي رأى إن إيران ستشهد تطورات اقتصادية مهمة بعد توقيع الاتفاق النووي ورفع العقوبات، وهذه التطورات ستكون لها انعكاسات إيجابية على إيران والمنطقة ككل. وقال "إننا هنا لاستكشاف الفرص المتاحة بعد رفع العقوبات لنا وكذلك لجارتنا عمان".

وأشار إلى إن لدى إيران إمكانيات كبيرة تتمثل بناتج محلي يفوق 400 مليار دولار، ونحن نتنتج 150 مليون طن من المنتجات الزراعية، ولدينا 5600 حقل معادن ومنتج 43 مليار طن من المعادن والمواد الخام. وأكد أن في إيران 90 ألف شركة صناعية وهي تصدر ما يقارب 30 مليار دولار من السلع الصناعية. وخلال السنوات الأخيرة أنجزت شركات المقاولات الإيرانية 360 مشروعاً بقيمة 16 مليار دولار في 48 دولة. وقال إن وزارته وضعت خطة استراتيجية لجعل القطاع التصنيعي الإيراني أكثر كفاءة وتنافسية وقابلة للتصدير.





إطلاق اليوم الوطني للصناعات الغذائية بالتزامن مع " هوريكا 2016"

نظّمت نقابة أصحاب الصناعات الغذائية «اليوم الوطني للصناعات الغذائية» برعاية وزير الصناعة الدكتور حسين الحاج حسن وحضوره ووزير الصحة العامة وائل ابو فاعور والبيئة محمد المشنوق ورئيس مجلس ادارة المؤسسة الوطنية لتشجيع الاستثمارات «ايدال» المهندس نبيل عيتاني، ومديرين عامين في وزارات وادارات عامة، ورئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين الدكتور فادي الجميل، ورئيس النقابة احمد حطيط وعدد من رؤساء النقابات والتجمّعات الصناعية وصناعيين، وذلك بالتزامن مع فعاليات معرض «هوريكا 2016» في ببال – بيروت.



حطيط

وبالمناسبة ألقى حطيط كلمة ركز فيها على ان "القنومات الاساسية لاستمرار وديمومة الصناعة اللبنانية وخاصة الغذائية منها تعتمد بشكل اساسي على المواد الاولية والخبرات الفنية ومواكبة التكنولوجيا والتقيد بالمواصفات المحلية والدولية، وعلى مواكبة التطور الحاصل للبناء في الاسواق والتنافس في ظل الصعوبات التي نواجهها والحرب غير المعلنة من سرقة اسماء المنتجات اللبنانية وتقليدها."

الجميل

وتحدّث الجميل فأوضح "أن جمعية الصناعيين تبدي اهتماماً جدياً بتطوير قدرات كافة القطاعات الصناعية وفي مقدمها الصناعات الغذائية. وان تحديات العملة وخصوصيات التصنيع في لبنان والاكلاف العالية تتطلب ان نكون متميزين ومتخصصين في نوعية المنتجات التي نصدرها الى اسواق العالم، وهذا بحد ذاته يتطلب المزيد من التعاون بين المؤسسات العاملة في القطاع الواحد."

وقال: "تستوعب اسواق الولايات المتحدة مثلاً أكثر من مليار دولار من صنف واحد من السلع الغذائية العائدة للمطبخ اللبناني. تقع علينا مسؤولية تأمين كميات كبيرة لتلبية حاجات هذه الاسواق بشكل مستدام، لان عدم قدرتنا على تلبية هذه الطلبات قد يجذب منافسين جددا غير لبنانيين لبيع سلع مشابهة لمنتجاتنا التقليدية."

عيتاني

بدوره رأى عيتاني "أن هذا القطاع قد أثبت، على مر السنوات، أنه يتمتع بمقومات عديدة جعلته يحقق قفزة نوعية في السنوات الأخيرة، لاسيما خلال العام 2014 حيث سجلت صادراته معدلات قياسية معتمداً على السعي الحثيث من قبل القيمين على مؤسسات التصنيع الغذائي لمواكبة أحدث المواصفات والمعايير الدولية في الإنتاج والتوضيب. ورغم أزمة إقفال الحدود البرية التي انعكست تراجعاً محدوداً في حجم صادرات هذا القطاع للعام 2015، شكلت صادراته نحو 36.5 في المئة من إجمالي الصادرات الصناعية، بزيادة بلغت نسبتها 32 في المئة بين 2011 و2015.

الوزير الحاج حسن

وألقى الوزير الحاج حسن كلمة جاء فيها: "في المناسبة السنوية العاشرة لتنظيم اليوم الوطني للصناعات الغذائية، أطرح بحضور السادة الوزراء والمسؤولين في القطاعين العام والخاص وبالتنسيق مع الصناعيين مشروعاً متكاملًا لتحقيق النمو الاقتصادي وتكبير حجم الاقتصاد من خلال اعطاء الصناعة المساهمة الفاعلة في تحقيق ذلك على مدى السنوات العشر المقبلة انطلاقةً من حقائق ومسلمات باتت معروفة تدور حول قيمة العجز في الميزان التجاري والبطالة والعجز في الموازنة والدين العام وحجم الاقتصاد والتناقض الكبير بين حجم الودائع في المصارف والنتاج المحلي، في مقابل سعي الدولة الى زيادة الصادرات وتخفيض الواردات بناء على مسؤولياتها في تأمين فرص العمل وتخفيض العجز في الموازنة وتكبير حجم الاقتصاد وزيادة النمو. ولذلك اغتتم وجود هذا الحضور الوزاري والرسمي والخاص لطرح مشروع تتم بلورته بين مختلف الادارات والوزارات والقطاع الخاص يؤدي الى:

زيادة الصادرات ولا سيما الصناعات الغذائية منها مع دراسة متطلبات الاسواق الخارجية والطريقة الفضلى لتحقيق ذلك بدءاً من تنفيذ الاتفاقات التجارية من قبل شركائنا التجاريين لان لبنان سبق ان التزم بها وهو ينفذها كاملة.

العمل وفق مبدأ أن سلامة الغذاء امر لا يمسّ به، مع التأكيد ان الغالبية الساحقة من صناعتنا مطابقة للمواصفات. واننا نؤيد التنسيق في هذا المجال مع كافة

الجهات المعنية لضمان تطبيق المواصفات ومحاسبة من يخطئ بعد تنبيهه ودفعه الى تصحيح الخطأ. لا أحد منا يقبل ان تكون لدينا صناعة مخالفة للمواصفات. التشجيع على اقامة الصناعات الغذائية المتخصصة، مع سنّ الدول تشريعات حمائية لها التشجيع على اقامة الصناعات الغذائية ذات الخصائص الجغرافية التي يتميّر بها لبنان."

الوزير ابو فاعور

كمالقى الوزير ابو فاعور كلمة أكد فيها: "ان اهدافنا في وزارة الصحة وسائر الوزارات والصناعيين واحدة. وتبين لنا اليوم بعد الجهود التي بذلت اننا توصلنا الى تحقيق قسم كبير مما كنا نطالب به معاً. سلامة الغذاء مبدأ اساسي يجب مراعاته. واصبح الاهتمام اكبر بهذا المفهوم وبوسائل تطبيقه. اننا نشهد مرحلة من التكامل بين القطاعين العام والخاص. ويمكن القول ان منتجاتنا تحسّنت والرقابة بدأت تلقى التفهم والتجاوب الايجابي اكثر من قبل. وبعد حملة سلامة الغذاء.

الوزير المشنوق

وتحدّث الوزير المشنوق لافتاً : " أن المنتج الغذائي اللبناني بات يضاهي المنتجات العالمية من حيث الجودة والمواصفات والتعبئة والتغليف والتوضيب والتسويق. ولكنني اناشد الصناعيين ان يرتقوا بعملهم الى الالتزام البيئي أيضاً بذات المستوى الذي اصبحوا عليه لناحية طرق التصنيع والانتاج والتسويق. على الصناعي ان يبدأ بالالتزام بالمعايير.



اليوم العالمي لحقوق المستهلك: لا للمضادات الحيوية في اللحوم

بقلم: د. ندى نعمة *

وخاصة مطاعم الوجبات السريعة الدولية "كنتاكي وماكدونالدز وصابوي" للمشاركة بالالتزام العالمي للتوقّف عن بيع لحوم الحيوانات التي تتم تربيتها بواسطة الاستخدام الروتيني للمضادات الحيوية، وهو ما يُعتبر مخالفاً لمعايير منظمة الصحة العالمية.

أماندا لونغ، المدير العام للمنظمة العالمية لحماية المستهلك قالت: "توجد فرصة أمام شركات المطاعم العالمية لاستخدام القوة الشرائية الكبيرة لديها للتخفيف من استخدام مضادات الحيوية في إنتاج الطعام وتوضيح المسار للشركات الأخرى. ويمكنها أيضاً المساعدة في زيادة توعية الجمهور حول هذا الموضوع الذي يحتاج الى عناية طارئة."

كذلك تتوجّه الجمعية لقطاعات الدواجن التي تستخدم هذه المضادات بكثافة للتوقف عن ذلك، لأنها ستؤدي عند استهلاكها من قبل البشر، ولو بكميات خفيفة، الى اكتساب الجراثيم والفيروسات مناعة ضدها.

كذلك تتوجّه الجمعية الى الجسم الطبي والصيدلي لترشيد هذا الاستهلاك، وخاصة من قبل الصيادلة، لكي يمتنعوا عن إعطاء أية حبة من المضادات الحيوية إلى المرضى بدون وصفة طبية، لأن العلاج الذاتي هو المصدر الثاني لهذا الاستهلاك المفرط للمضادات الحيوية في العالم، والتي يلجأ إليه المرضى لتفادي دفع كلفة الطبيب، في ظل عدم تغطية الضمان لكل السكان. في لبنان نصف اللبنانيين يفتقدون لضمان يؤمن صحتهم. وهنا لا بد للجمعية من التوجه الى المستهلكين، والفقراء منهم بشكل خاص، لعدم اللجوء للصيدلي من أجل علاج أمراضهم، لأنه لا يمتلك لا الخبرة ولا الحق في ذلك.

الدعوة موجهة للجمهور للمشاركة بهذه الحملة عبر الوسم AntibioticsOfftheMenu#.

التوصية الأهم هي اننا لا نريد مضادات حيوية في غذائنا.

*مسؤولة قسم مراقبة سلامة الغذاء في جمعية حماية المستهلك

بتاريخ 15 مارس، "اليوم العالمي لحقوق المستهلك" تشارك جمعية المستهلك -لبنان جمعيات المستهلك في العالم لإطلاق الحملة العالمية للتخلي عن استخدام المضادات الحيوية في مأكولات المطاعم، خاصة الوجبات السريعة، كماكدونالد وكي اف سي وصب واي.

تعتبر الزيادة الكبيرة لاستخدام المضادات الحيوية في القطاع الزراعي من العوامل الأساسية لحصول مقاومة للمضادات الحيوية، والتي زادت معدلاتها بصورة خطيرة في جميع أنحاء العالم. وقد حذرت منظمة الصحة العالمية أنه بدون القيام بأي إجراء سريع فإننا نتجه نحو فترة ما بعد المضادات الحيوية، حيث تتوقف الأدوية الهامة عن العمل وتعود الالتهابات الشائعة والإصابات الطفيفة لتكون سبباً للوفاة لملايين البشر. اليوم يموت أكثر من ثلاثين ألف إنسان سنوياً، بسبب غياب فعالية هذه المضادات. بحلول عام 2050 وبحسب المنظمة العالمية للمستهلك وإحصاءاتها فإن استخدام المضادات الحيوية بهذا الشكل قد يتسبب في وفاة 10 ملايين شخص.

تقريباً، نصف إنتاج المضادات الحيوية في العالم يُستخدم في القطاع الزراعي، ومعظم هذه الكميات تُستخدم لتسريع نمو الحيوانات ومنع بعض الأمراض عنها وليس علاجها. وبالرغم من الاهتمام العالمي بخصوص زيادة استخدام المضادات الحيوية، فإنه من المتوقع أن يزداد استخدامها في القطاع الزراعي بمعدل الثلثين بحلول عام 2030، أي من 63.200 طن سنة 2010 الى 105.600 طن سنة 2030.

لقد أظهرت دراسة حديثة وجود هذه المضادات بدرجة معيّنة في اللحوم في لبنان، إلا أننا نتنظر مع وزارة الصحة اللبنانية نتائج تحليل حوالي مائة عيّنة من اللحوم الحمراء والدواجن لاكتشاف حقيقة وجودها، وسيتمّ إعلان النتائج بشكل مشترك مع الوزارة فور صدورهما في الأيام القادمة، كذلك ستعلن الوزارة عن القرارات المتعلقة بذلك.

وهنا تتوجّه جمعية المستهلك إلى مربّي اللحوم والدواجن،



«إيدال» تنظم ورشة عمل حول شراكات جديدة مع هولندا والاتحاد الأوروبي



نظمت المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان «إيدال»، بالتنسيق مع السفارة الهولندية وجمعية رجال الأعمال اللبنانية - الهولندية، ورشة عمل حول «القيام بالأعمال مع هولندا والاتحاد الأوروبي وارساء شراكات جديدة»، في حضور رئيس مجلس إدارة «إيدال» المهندس نبيل عيتاني، نائب السفير الهولندي جاكو بوس، رئيس الجمعية محمد سنو وحشد من رجال الأعمال اللبنانيين والمصدرين وممثلين عن الاتحاد الأوروبي.

المهندس نبيل عيتاني أكد في كلمته أن «جزءاً من مهام المؤسسة يتركز حول المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية»، مشيراً إلى أن «ورشة العمل هذه تدرج في إطار التعاون مع السفارة الهولندية لتوفير المساندة التقنية حول كيفية دخول أسواق الاتحاد الأوروبي والأسواق الهولندية»، لافتاً إلى أن «الهدف هو زيادة التعاون مع الحكومة الهولندية من أجل توفير الأدوات اللازمة لتعزيز عملية دخول الأسواق الأوروبية»، مشدداً على «ضرورة الاستفادة من تحرير التجارة بين لبنان والاتحاد بموجب الاتفاق الموقع بين الطرفين»، موضحاً أنه «بفضل هذه الاتفاقية، باتت المنتجات الصناعية والزراعية اللبنانية تتمتع بحرية الدخول إلى هذه الأسواق»، لافتاً إلى أن «الاتحاد الأوروبي هو من الشركاء التجاريين الأساسيين للبنان، حيث تسجل التجارة البينية معدل نمو سنوي يصل إلى 12,7 في المئة منذ العام 2008، مسجلة 6,9 مليارات يورو في العام 2014».

وأعلن عيتاني أنه «خلال السنتين الماضيتين، بلغت نسبة الصادرات اللبنانية إلى أوروبا 12 بالمئة من مجمل الصادرات اللبنانية، بحيث أن الجزء الأكبر منها تم تصديره إلى إسبانيا وإيطاليا»، موضحاً أن أبرز الصادرات اللبنانية إلى الاتحاد الأوروبي هي المعادن (27,7 في المئة)، الصناعات الغذائية والتبغ (18,6 في المئة) والمواد الكيماوية (15,7 في المئة)، مشيراً إلى «عجز في الميزان التجاري لصالح أوروبا».

وأشار إلى أن «هذا العجز وصل إلى 4 مليارات دولار في العام 2015، من هنا ضرورة العمل على ردم هذه الهوة من خلال فتح أسواق جديدة للتصدير»، معداداً البرامج التي تشرف عليها المؤسسة في إطار دعم القطاعات الإنتاجية اللبنانية وتعزيز صادراتها، ومنها Agri Plus M. Leb وغيرها.

من ناحيته، أكد سنو «سعي الجمعية الدائم لتوثيق العلاقات مع هولندا على مدى أكثر من عشر سنوات».

ومشيراً إلى أن «الميزان التجاري مع هولندا لا يزال يعاني من عجز كبير»، مؤكداً «ضرورة العمل على تعزيز صادراتنا إلى هذا البلد من أجل الحد من هذا العجز»، داعياً الحكومة إلى «العمل بشكل أفضل على الاتفاقيات الثنائية مع هولندا والاتحاد الأوروبي، مما يسهل الإجراءات التصديرية المعقدة ويفتح الباب أمام تصدير المزيد من المنتجات».

وأكد «أهمية جهود «إيدال» في مساندة المنتجين اللبنانيين على الاشتراك في المعارض الدولية المتخصصة، مما يؤدي إلى فهم الأسواق الخارجية بشكل أفضل وإطلاع الأوروبيين على المنتجات اللبنانية عن كثب»، مطالباً الاتحاد الأوروبي ب«تخفيف القيود عن المنتجات اللبنانية بهدف تشجيع المنتجات المحلية على دخول أسواقها».

وأوضح أن «السفارة الهولندية تشجع بقوة التعاون في مجال الأعمال»، مؤكداً «الدور المهم الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في لبنان».

"محمصة الرفاعي" تتسلم من "إيدال" عقد سلة الحوافز



محمد الرفاعي يتسلم من نبيل عيتاني العقد

سلم رئيس مجلس إدارة "المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان" المهندس نبيل عيتاني عقد سلة الحوافز، لرئيس مجلس الإدارة المدير العام لـ "مجموعة الرفاعي القابضة" محمد الرفاعي، بعد موافقة مجلس الوزراء عليه في جلسته الأخيرة.

وأعرب عيتاني عن "سروره لانضمام هذا المشروع الجديد إلى مجموعة المشاريع التي قامت المؤسسة بدعمها ومساندتها"، موضحاً أن "هذا المصنع يندرج ضمن قطاع المكسرات، وهو من أبرز القطاعات الفرعية للصناعات الغذائية، لاسيما وأنه يمتلك مقومات هائلة للنمو والتوسع في الخارج، بفضل المزايا التفاضلية التي يتمتع بها، لا سيما النوعية العالية وعلامة صنع في لبنان".

واعتبر أن "هذا المشروع يشكل دلالة على مناعة الاقتصاد ويؤكد أن المناخ الاستثماري لا يزال جذاباً"، مشدداً على "وقوف" إيدال" الدائم والمطلق إلى جانب كل مستثمر ينوي إنشاء أو توسيع أي مشروع في لبنان".

بدوره، شكر الرفاعي "المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات" إيدال" على الجهود التي بذلتها لدعم الشركة"، وعبر عن "إيمانه بمستقبل الصناعة في لبنان"، داعياً "الصناعيين إلى ضرورة التكاتف لتشجيع الاستثمار في الصناعة اللبنانية، لا سيما في ظل التحديات الراهنة التي تمر بها البلاد والمنطقة، إذ أن لبنان يبقى بيئة حاضنة للاستثمار لا سيما على المدى المتوسط والطويل".

ودعا "المسؤولين إلى إيلاء الوضع الاقتصادي اهتماماً خاصاً لمواكبة الاقتصاديين وأصحاب الرساميل"، مؤكداً أن "المشروع الجديد سيعزز قدرة الشركة على التوسع إلى الأسواق الخارجية، خصوصاً الخليج، أميركا اللاتينية، أوروبا وكندا، وسيؤمن فرص عمل جديدة للبنانيين".

يذكر أن هذا المشروع الجديد يهدف إلى توسعة نشاط شركة محمصة الرفاعي القائمة حالياً في بيروت، وذلك عبر إنشاء مصنع جديد لإنتاج وتعليب المكسرات والحلويات في منطقة حالات، يتوافق والخطة التي وضعتها الشركة لزيادة طاقتها الإنتاجية خلال الأعوام المقبلة لتلبية احتياجات السوق المحلية والإقليمية والعالمية، بالإضافة إلى تطوير وزيادة أصناف المنتجات التي تتوافر حالياً وتعزيز جودتها وفقاً لأرفع المعايير والمقاييس المعتمدة عالمياً.

أما الحوافز التي حصل عليها في إطار عقد سلة الحوافز، فهي متعددة منها: إعفاء من الضريبة على الدخل وعلى توزيع أنصبة الأرباح، منح إجازات عمل من كل الفئات، تخفيض رسوم إجازات العمل والإقامة، تخفيض الرسوم على تسجيل العقار وعلى رسوم الضم والفرز والتأمين العقاري، وإعفاء كامل من رسوم تسجيل عقود الإيجارات في السجل العقاري.

«تجمّع رجال الأعمال اللبنانيين» و«إيدال» بحثاً التنسيق وجذب الاستثمارات

استقبل رئيس تجمّع رجال الأعمال اللبنانيين الدكتور فؤاد زمكحل، ورئيس المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان «إيدال» المهندس نبيل عيتاني، وكان البحث في حجم الاستثمارات في لبنان التي تراجعت نحو 35% مقارنة بحجم إستثمارات المنطقة التي تراجعت 55% في عام 2014.

وقدم زمكحل عرضاً موضوعياً وواقعياً للوضع الاقتصادي الحالي الصعب للغاية بالنسبة للشركات مهما كان حجمها ورجال الأعمال والمستثمرين، والطلاب، كما وشدد على أنه يبدوان جميع المسائل الواقعة التي جعلت من 2015 سنة الكوارث هي مستمرة في عام 2016 أو بالأحرى ستزداد مع مرور الوقت، بسبب الفراغ الرئاسي، وتجميد الصلاحيات التنفيذية والتشريعية والحروب في البلدان المجاورة، والتوترات في المنطقة التي تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم مع بصيص أمل ضئيل جداً في الأفق.

ولفت إلى أن الأزمة الاقتصادية التي بدأت منذ أكثر من 5 سنوات، والتي كنا نظن ونأمل أنها مؤقتة وقصيرة المدى مثل الأزمات السابقة، ظهرت بالعكس أطول بكثير، وذات الإدارة الصعبة للغاية وها هي الآن جزء من الخطط والاستراتيجيات والتوقعات التي نضعها كمت وانها أصبحت جزءاً من حياتنا اليومية.

وشدد على أن رجال الأعمال اللبنانيين يحاولون دائماً الضغط واقتراح الخطط والاستراتيجيات بانتظام لتحسين البنية التحتية المتهاكلة في بلدنا مثل الكهرباء، والاتصالات، والمياه، والطرق ... والتي تعاني من تراجع مستمر.

من جهته لفت عيتاني إلى «أن عمل المؤسسة مستمر وفق الأجواء العامة في لبنان والمنطقة، وخصوصاً أن «إيدال» ليس لها تأثير سياسي على صعيد الوضع الدستوري اللبناني، أنما ينحصر تأثير «إيدال» في مجالات إقتصادية ضئيلة. باعتبار أن الأوضاع الإقتصادية اللبنانية قد تراجعت برمتها مثل تراجع القطاع السياحي، فضلاً عن تراجع قطاعات أخرى.

ورأى عيتاني «أن تجمّع رجال الأعمال اللبنانيين برئاسة زمكحل يمكنه العمل على التقليل من الإحباط في صفوف اللبنانيين ولا سيما في أوساط القطاعات الإقتصادية». وتحدث عن لقاءات «إيدال» مع موظفي المصارف اللبنانية لتفعيل الأسواق المالية في لبنان بدعم من التجمّع.

وخلص إلى أهمية وضع أهداف معينة مثل الإغتراب اللبناني وتفعيل بورصة بيروت، بغية تحقيق نجاح الأسواق المالية وإزدهارها، وقيام إستراتيجية إستثمارية قصيرة، متوسطة وبعيدة الأمد، فكل هذه الأمور تجذب الإستثمارات إلى الشركات وإلى البلاد.





افتتاح مكتب لمعهد البحوث الصناعية في غرفة بيروت



افتتح وزير الصناعة حسين الحاج حسن والاقتصاد والتجارة آلان حكيم ورئيس اتحاد الغرف اللبنانية رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير ومدير عام معهد البحوث الصناعية بسام الفرن اليوم الفرع الأول لمعهد البحوث الصناعية، وذلك في مبنى غرفة بيروت وجبل لبنان، بمشاركة حشد من الفاعليات الاقتصادية، بدعوة من رئيس اتحاد الغرف اللبنانية، لمناسبة افتتاح المكتب، وتكريماً لمدير عام معهد البحوث.

والقى حكيم كلمة، رأى فيها أن هذه المناسبة تأتي في الوقت الذي تحتل فيه السلامة الغذائية والصحة العامة أولوية ولا سيما أن حماية المستهلك اللبناني باتت الشغل الشاغل للحكومة اللبنانية. فمع بروز مشاكل السلامة الغذائية، أصبح هناك ضرورة لتعزيز دور المراكز العلمية ذات السمعة العالية كمعهد البحوث الصناعية الذي أثبت قيمته المضافة وأهميته للاقتصاد اللبناني منذ سنوات لما يوفره من خدمات معترف بها ومعتمدة عالمياً على صعيد الاختبارات والاستشارات والدروس والبحوث والقياس والتحليل المادي والعلمي كما وإصدار شهادات المطابقة والجودة".

وأكد حكيم على "ضرورة تعزيز التعاون الوثيق والثابت بين معهد البحوث الصناعية وكل الهيئات الرسمية الوطنية المعنية بالسلامة والصحة العامة لبلوغ أهدافنا السامية والمنشودة والمتمثلة بتوفير أفضل المنتجات للمواطن والمستهلك اللبناني وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة"، مشيراً إلى "أن المعهد ليس مقتصرًا على المختبرات وإنما بات مركزاً لنقل التكنولوجيا وإجراء الدراسات والبحوث والعلمية الآيلة إلى قيام صناعات جديدة تعود بالنفع على الاقتصاد اللبناني وقطاعاته الإنتاجية ولا سيما الصناعية منها".

اما الوزير الحاج حسن فقد أكد على "أن معهد البحوث الصناعية هو معهد بحثي قبل ان يكون للفحوص المخبرية فقط. وهو بذلك يساهم في التنمية الاقتصادية وتأمين فرص العمل وتطوير الصناعة وحمايتها ودعمها. كما للمعهد دور محوري ثان وهو الفحوص المخبرية في مختبراته المعتمدة عالمياً. كما هو عضو في مؤسسات دولية عديدة تعنى بالابحاث والمختبرات، فضلاً عن اهتمام المؤسسات العالمية بتنفيذ مشاريع تطويرية داخل المعهد من خلال التعاون القائم بينه وبين اليونيدو والاتحاد الأوروبي والعديد من السفارات والبعثات العلمية". ونوه باعتماد الكثير من الوزارات والادارات معهد البحوث الصناعية مرجعاً ومكاناً لاجراء الفحوص المخبرية فيه، ولا سيما في الآونة الاخيرة على صعيد

سلامة الغذاء. وقال: "للعلم، فإن المعهد أجرى الاف الفحوص على 11 الف عينة في العامين 2014 و2015، وهذه مناسبة لادعو الى انشاء اتحاد للمختبرات في لبنان ينظم العلاقة في ما بينها، تجنباً لوقوع تباين في النتائج. ان احتمال الخطأ واقع، ولكن لنناقش علمياً الاسباب لنخرج من الواقع".

ودعا الحاج حسن الوزارات المعنية والهيئات الاقتصادية والمعنوية الى "تقديم الاقتراحات اللازمة لتخفيض الاستيراد من المنتجات التي تصنع في لبنان ورفع قيمة الصادرات اللبنانية، بما يؤدي في مرحلة أولى الى تخفيض خسائر الناتج الوطني 3 مليارات دولار". وقال: "اعتقد ان هذا الطرح يلقي الموافقة من قبل جميع المعنيين. علينا ان نتوصل اليه سريعاً لانقاذ الاقتصاد وتكبير حجمه وزيادة فرص العمل خصوصاً وان هذا الطرح ليس حزيباً ولا طائفياً ولا مناطقياً وإنما يفيد جميع اللبنانيين".

وكان شقيراستهل الحفل بكلمة أكد فيها: "ان افتتاح مكتب معهد البحوث الصناعية في مبنى غرفة بيروت وجبل لبنان يشكل خطوة متقدمة لترسيخ شراكة فعلية وقوية بين كل القطاعات الاقتصادية الموجودة في مبنى الغرفة والمعهد الذي يلعب دوراً متقدماً وريادياً في الاقتصاد الوطني. انها شراكة استراتيجية بين القطاعين العام والخاص، تؤكد التزامنا بالعمل الجاد من أجل رعاية مصالح المتنسيين للغرفة ولكل الهيئات الاقتصادية، ومواكبتهم في تطوير اعمالهم، وتؤكد استعدادنا للقيام بأي خطوة من شأنها تقوية تنافسية اقتصادنا الوطني".

ورأى شقير "اننا اليوم مع الانفتاح الاقتصادي وعصر العولمة، بنتا بحاجة ماسة الى مؤسسات اقتصادية وطنية فاعلة على طراز معهد البحوث الصناعية لتقوية تنافسية الاقتصاد اللبناني وزيادة انتاجية اللبنانيين". وقال "لكل هذا نحن اليوم هنا في غرفة بيروت وجبل لبنان "بيت الاقتصاد اللبناني" لنكرم مع هذا الحضور المميز شخصاً خلقوا وعصامياً، شخصاً يتمتع بمناقبية عالية أعطى الكثير، انه الدكتور بسام الفرن الذي يستحق منا كل تكريم".

ولقى الفرن كلمة نوّه فيها بافتتاح مكتب لمعهد البحوث الصناعية في مبنى الاقتصاد الوطني و مقرر القرار الاقتصادي الخاص بالقطاع الخاص، الذي يحتاج دائماً إلى الرعاية والتفاعل والتكامل مع سلطة القرار الحكومي والرسمي العام.

وأشار الى الدور الذي لطالما اضطلع به معهد البحوث الصناعية مع انطلاق مراحل التأسيسية الأولى في العام 1953، إلى أنه ومنذ العام 1998، كبرت مسؤولياته وتوسعت خدماته ومهامه التطويرية والبحثية والصناعية والعلمية والمخبرية في لبنان وبتجاه محيطنا العربي وآسيا وأفريقيا وأوروبا ودول العالم أجمع"، معتبراً "أن هذا التطور النوعي والكبير حصل بفضل جميع الذين ساهموا وما زالوا يساهمون وسيبقون يساهمون مستقبلاً في ابقاء مسيرة معهد البحوث الصناعية "ناضبة بالحياة، متفانية بالعباء، محققة النجاحات" في سبيل خدمة الاقتصاد الوطني، وتحديث الصناعة، وتفعيل التجارة، ومراقبة الجودة، بهدف رعاية صحة وسلامة وأمن المواطن اللبناني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والصحي والخدمي".

R.D.C.L. يناقش «خلق التآزر بين رجال الأعمال اللبنانيين والإيطاليين»



نظّم تجمّع رجال الأعمال اللبنانيين برئاسة الدكتور فؤاد زمكحل طاولة مستديرة تحت عنوان «خلق التآزر بين رجال الاعمال اللبنانيين والإيطاليين» مع سفير إيطاليا ي لبنان ماسيمو ماروتي، بحضور عدد من رجال الأعمال، في مقرّ التجمّع.

وتوجه زمكحل بكلمة بإسم تجمع رجال الاعمال اللبنانيين ومجلس الادارة، وباسم أعضاء التجمع والأصدقاء مرحباً بالحضور، لافتاً أنه لا يمكننا بدء حوارنا قبل القيام بجولة أفق سريعة لفهم بشكل أفضل وان نعرف ما نحن عليه اليوم وفي اي اتجاه تتحرك منطقتنا. وأشار إلى تغيير العالم من حولنا ويستمر بالتغير بسرعة فائقة نحو عدة اتجاهات غالباً لا يمكن التنبؤ بها وغير مفهومة، وأن المستقبل غير مؤكد، والرؤية غير شفافة، والتنبؤات ليست مشجعة، حيث تحول الحرب ضد الإرهاب إلى حرب عالمية ضد هذه الآفة، ضد هذه الجرائم التي لا تميز بين الجيد والسيء والتي ترهب العالم كله.

ورأى أن الاقتصاد العالمي والأوروبي يتغيران وايضاً الاقتصادات الإقليمية والعربية في ظل ورشة إعادة هيكلة كبيرة ومرحلة إعادة تنظيم كبرى، مشيراً الى أن الاقتصاد الأوروبي لا يزال في حالة ركود في حين أن الاقتصاد في العالم العربي يمر بأوقات صعبة محاولاً البقاء واقفاً على قدميه مع سعر برميل البترول الذي بلغ 30 دولار في ظل عدة حروب مجاورة (سوريا، ليبيا، اليمن، العراق) والتي تشكل عبئاً ثقيلاً على هذه الدول النفطية.

ورأى أنه لم نعد قادرين على إدارة شركائنا واقتصاداتنا ودولنا بنفس الطريقة التي كنا نديرها بها قبل بضع سنوات. لم تعد نقاط القوة لدينا ومزاياها التنافسية السابقة وعوامل النجاح الرئيسية التي كنا نتمتع بها صالحة بل يمكن أن تصبح نقاط ضعف لدينا اليوم. ولذلك فمن المهم أن نأخذ جميع أنحاء العالم، أن يكون لدينا خطط واستراتيجيات وأهداف نقوم بمراجعتها بانتظام وتكييفها وإعادة تكييفها مع الظروف البيئية والإقليمية والعالمية (التي تعاني من اضطراب كامل) من أجل التمكن من المواجهة والنمو. ومن جهته، سفير إيطاليا ماسيمو ماروتي شكر رئيس التجمّع على هذا اللقاء مع النخبة من رجال الأعمال والاقتصاديين وهنّأه على جهوده ومثابرته في خدمة الإقتصاد اللبناني وعن دواعي سروره لحضور هذه الندوة في مقر تجمّع رجال الأعمال اللبنانيين. وقال: إيطاليا هي الشريك الأول للبنان ضمن الإتحاد الأوروبي. فلبنان بلد صغير ونقيم معه علاقات إقتصادية وإنسانية جيدة، ولا سيما ما بين رجال الأعمال اللبنانيين والإيطاليين.

ورأى إن مؤشرات الثقة بالإقتصاد الإيطالي تبدّلت منذ نحو 50 عاماً حتى تاريخه، مما يعد بمستقبل إقتصادي واعد في بلدنا. ومن أهم صادراتنا الى الدول التي تصدر منتجاتها الصناعية، فضلاً عن الإستثمارات التي تتمتع بها من خلال الطاقة. فتحن مثل لبنان ليس لدينا موارد طبيعية أولية، أملاً بتطوّر العلاقات الإقتصادية – الصادرات والواردات بين لبنان وإيطاليا. لافتاً: «علماً أننا نصدر منتجاتنا الى البلدان الأفريقية وغيرها. ونريد التركيز من الآن وصاعداً على تعزيز العلاقات بين رجال الأعمال اللبنانيين والإيطاليين».

وفي الختام، جرت مناقشة عامة مع كافة المشاركين في هذه الطاولة المستديرة .

نسناس يطالب بمشاركة المجتمع المدني في الحوار الاقتصادي والاجتماعي



طالب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللبناني ونائب رئيس رابطة المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية روجيه نسناس "بمشاركة المجتمع المدني في الحوار الاقتصادي والاجتماعي بهدف الاسهام في تطوير الازدهار وتوطيد الامان في مجتمعاتنا وتعزيز النهج العلمي

والعملي في مقارنة الملفات

الاقتصادية والاجتماعية والتركيز على تطوير التربية والتعليم". واعتبر ان "هذه المبادئ هي مسلمات دور المجالس الاقتصادية والاجتماعية ولهذا السبب تم انشاء رابطة المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية من أجل التقارب بين مجتمعاتنا". كلام نسناس جاء في الكلمة التي ألقاها في الدورة الـ43- لمؤتمر العمل العربي الذي عقد في القاهرة والذي نظّمته منظمة العمل العربية وبرعاية الرئيس المصري وشارك فيه وزير العمل سجعان قزي على رأس وفد لبناني مع ممثلي أطراف الانتاج في لبنان ونائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي سعد الدين حميدي صقر وأكثر من 450 شخصاً من مختلف الدول العربية.

ودعا الى "تعاون المجتمعات العربية من أجل تمكين النازحين السوريين من العودة الى مدنهم وإلى قراهم والمؤسسات الدولية والعربية والدول الصديقة الدعم للبنان لتمكينه من تجاوز هذه الازمة". واعتبر نسناس أن "موضوع التنمية يتعدى مكافحة الفقر والبطالة وملفات النزف والفساد واستئصال العنف والارهاب، بل ان التنمية تقوم نهج التخطيط والتنفيذ والرقابة والترقب وتحديث البنى والأدوات وتعزيز الرابط الأسري". وعلى هامش المؤتمر التقى نسناس عدد من وزراء العمل، كما عقد اجتماع عمل مع الأمين العام لرابطة المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية حيث تم البحث في جدول أعمال اجتماع مجلس إدارة الرابطة المنوي عقده في لبنان، كما سيتم طرح مسودة الرؤية الاقتصادية والاجتماعية التي أعدها نسناس والعديد من الخبراء في هذا المجال، والتي نوه المجتمعون بها. وكان نسناس قد ركز على "أهمية الحوار الاقتصادي والاجتماعي داخل كل بلد عربي لأنه السبيل الى تعميق التكامل بين القطاعين العام، الخاص والمجتمع المدني حتي يأتي النهوض في كل بلد"، مؤكداً "ضرورة الحاجة الى التضامن وجهود الجميع بهدف انتظام التوازن بين التنمية والحماية الاجتماعية والعمل الوطني الاصيل".



غرفة التجارة اللبنانية الأميركية تطلق سوق «كارافان بيروت» في واشنطن



أعلنت غرفة التجارة اللبنانية الأميركية اليوم أن أكثر من 30 مصمماً لبنانياً معروفاً وصاعداً، في أكثر من مجال، يشاركون في سوق "كارافان بيروت" Caravan Beirut التي تقام في العاصمة الأميركية واشنطن من 8 إلى 12 نيسان المقبل، وتتضمن منصة التجارة الإلكترونية Bucolik وشركة "ماريانا وهبة للعلاقات العامة" بالتعاون مع الغرفة، وبرعاية السفارة اللبنانية في واشنطن.

وأكد القائم بالأعمال الأميركي ريتشارد جونز خلال مؤتمر صحافي عقدته الغرفة في مطعم Le Maillon في الأشرفية أن "معظم الصادرات اللبنانية الى الولايات المتحدة، والتي تتجاوز قيمتها 60 مليون دولار سنوياً، تدخل من دون رسوم جمركية". وشارك في المؤتمر الصحافي، إضافة إلى جونز ورئيس الغرفة سليم الزعني، وممثل وزارة السياحة سيرج العمّ، وصاحبنا مبادرة "كارافان بيروت" نور خوري (Bucolik) وماريانا وهبة.

وتتضمن السوق التي تقام في حديقة "جورجتاون بارك" أزياء وأكسسوارات ومجوهرات واثاثاً منزلياً، فيما يتعرف زوار السوق على المطبخ اللبناني من خلال أطباق يعدّها طهاة "سوق الطيب". ويقام كذلك معرض صور لعدد من أبرز المصورين اللبنانيين. وسيتم التبرع بجزء من عائدات السوق لجمعية "سكون" التي تقدم الوقاية والعلاج لمدمني المخدرات.

جونز

وأكد القائم بالأعمال الأميركي ريتشارد جونز خلال المؤتمر الصحافي "الدعم القوي" للسوق التي يقام في واشنطن. وأشاد بجهود الغرفة "لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين لبنان والولايات المتحدة"، مذكراً بأن "العلاقات الثقافية والتجارية بين البلدين مستمرة منذ قرون عدة، وتشكّل حدث كارافان بيروت مثلاً آخر على عمق الروابط بينهما واستمرارها".

وإذ أكد أن العلاقة بين حكومتي البلدين مهمة، اعتبر أن "العلاقات بين الشركات اللبنانية والأميركية لا تقل أهمية عنها". ولاحظ أن "هذه العلاقات ترمز الروابط بين البلدين وتساعد على تحسين الحياة اليومية للمواطنين اللبنانيين والأميركيين". ووصف "كارافان بيروت" بأنها "فرصة مهمة لتعزيز هذه العلاقات التجارية وتسهيل الضوء على مواهب مذهلة في لبنان"،

"هم من أفضل وأشهر الأسماء في كل أنحاء العالم في هذا المجال، والعالم كله يلبس من تصاميمهم، وهم يفرحون الناس بفنهم".

وأوضح أن سوق Caravan Beirut تجمع "عددًا من أفضل المصممين ورواد الأعمال اللبنانيين موهبة، لتسهيل الضوء على مختلف جوانب النجاح اللبناني".

وأضاف أن "إقامة مثل هذه الأنشطة في الولايات المتحدة، تندرج في إطار مهمة غرفة التجارة اللبنانية الأميركية، وتهدف إلى فتح أبواب السوق الأميركية أمام المؤسسات اللبنانية، وتمكينها من الوصول إلى الجمهور المناسب الذي يمكن أن يكون مهتماً بمنتجاتها". وتابع: "نحن نسعى دائماً، منذ مطلع التسعينات من القرن المنصرم، إلى إبراز قصص النجاح اللبنانية وتالياً إلى تعزيز صورة لبنان في العالم".

وأكد أن الغرفة تأمل من خلال Caravan Beirut "في أن تتيح للمصممين، المعروفين منهم والطامحين، أن يحققوا نمواً وازدهاراً خارج حدود لبنان".

خوري

وأوضحت نور خوري أن منصة التجارة الإلكترونية Bucolik تُعنى بتمكين المصممين الدوليين الصاعدين

وبربطهم بالمهتمين بالموضة والزبائن المحتملين في العالم، مشيرة إلى أن هدف Bucolik يتمثل في "رعاية أصحاب المواهب وإبرازهم وتوجيههم في عالم الأعمال وتوفير الأدوات لهم". وشرحت أن السوق التي تقام في واشنطن "تمكّن المصممين المشاركين من أن يتولوا شخصياً إظهار نجاحاتهم، وللزبائن أن يعاينوا مجموعاتهم من كتب، مما يخلق علاقة تستمر وتدوم، ويشكّل أرضية للتسوّق الإلكتروني". وقالت إن واشنطن اختيرت لإقامة السوق "لأنها مقر Bucolik ولها فيها شبكة علاقات قوية، وكذلك لكون القدرة الشرائية فيها عالية". ولاحظت أن "الأميركيين واللبنانيين متعطشون للأزياء والتصميم، وإلى كل شيء مختلف وذو نكهة مميزة". وأكدت أن الهدف من هذه المبادرة "تيسير التبادل التجاري بين لبنان والولايات المتحدة، وتعزيز التبادل الثقافي، وزيادة الإنتاج اللبناني". وأضافت: "ما نريده هو أن يتعرف العالم إلى لبنان الذي نعرفه، وإلى أفضل ما لدينا في لبنان". وأشارت إلى أن "نحو 30 من المصممين اللبنانيين المعروفين والصاعدين" يشاركون في السوق". وأوضحت أن "في إمكان المهتمين الذين لا يستطيعون الحضور إلى Caravan Beirut أن يتسوقوا من خلال موقع bucolik.com".

وهبة

أما ماريانا وهبة، فقالت إنها اختارت "عن اقتناع" البقاء في لبنان لأنها تريد لأولادها "أن يكبروا في وطنهم". وقالت: "قد لا يكون في استطاعتي التحكم بالمشاكل التي نواجهها يومياً في لبنان، أو إحداث تغيير كبير في هذا المجال، ولكنني أكون سعيدة إذا تمكنت، من خلال مبادرة كارافان بيروت، من أن اساهم في إلهام شخص واحد بأن يفعل شيئاً إيجابياً لبنان، فهذه القطرة في المحيط من شأنها في نهاية المطاف إحداث تغيير يرسم مستقبل هذا البلد". ورأت أن مبادرات من مثل "كارافان بيروت" توفّر للبنانيين "فرصة توسيع آفاقهم داخليا وخارجياً، والتوحد للعمل معا كفريق واحد".

عقل

وأبدى ممثل وزارة السياحة سيرج عقل افتخار وزارة السياحة والوزير ميشال فرعون بهذه المبادرة، وأكد أن الوزارة تعتبر أن "الترويج لصورة لبنان الإيجابية في العالم لا تقتصر على إبراز معالمه السياحية والطبيعية، بل تمنى أيضاً وخصوصاً إبراز الدينامية الإستثنائية للشعب اللبناني كما تبرز هذه المبادرة قدرات المصممين اللبنانيين".

افرام و دبّوسي خلال لقاء حوارى في غرفة طرابلس: للعمل على إيجاد فرص عمل للناشئة



نظم رئيس غرفة طرابلس ولبنان الشمالي توفيق دبوسي، لقاء حواراً «متعدد الأفكار والطروحات والخيارات الاقتصادية والإجتماعية والإستثمارية»، شارك فيه رئيس «المؤسسة المارونية للانتشار» نعمة افرام، في القاعة الزجاجية الكبرى للغرفة.

حضر اللقاء مقبل ملك ممثلاً الرئيس نجيب ميقاتي، أحمد الصفدي ممثلاً النائب محمد الصفدي، مدير مرفأ طرابلس أحمد تامر، رئيس تجمع سيدات الأعمال ليلي سلهب، رئيس إتحاد بلديات الضنية محمد سعدية، مستشار الرئيس سعد الحريري الدكتور نادر غزال، ورؤساء، وأعضاء مجالس بلديات الفيحاء، وممثلو الهيئات والجمعيات والبلديات.

وأشار دبوسي في كلمته إلى أن «طرابلس مدينة مظلومة ومهما تكلمنا عنها وحولها نبقي مقصرين بحقتها تماماً، ولكن طرابلس من بعيد هي غيرها من قريب، ذلك أن الظلم قد لحق بها عن بعد، اما عن قريب فهي مدينة الفكر والانفتاح والإيمان بالآخر وبالشراكة اللبنانية، وإننا في هذه المدينة شركاء على المستوى الكوني، ولقد آمن آبائنا واجدادنا بذواتهم فإنتشروا في مختلف أرجاء المعمورة، ليسجلوا قصص نجاح رغم إمكانياتهم المتواضعة حينذاك، وذلك من أجل التأكيد أن لبنان وطن الرسالة كما وصفه البابا يوحنا بولس الثاني». من جهته، أكد افرام أن «طرابلس برهنت في كل مفترق طرق من مسيرتها التاريخية، انها مدينة الوفاء بالفعل، وأنها إختارت لبنان رغم كل الإغراءات الكثيرة التي أغوتها ولكنها بقيت حجر الزاوية في بناء لبنان. ولقد تأكدنا خلال السنوات الأخيرة مدى إلتزامها بلبنان»، مشدداً على أن «دورها أساسي فيه، ويسعدني أن أتحدث في طرابلس عن مسائل أراها محورية هي مسألة الإنتشار اللبناني من كل الطوائف في العالم، ويستدعي منا تعزيز التواصل للاستفيد من خبرات اللبناني في الخارج ونجاحاته وكذلك لإحتفاظه بصورة لبنان الجميلة في قلبه، فالتحديات متعددة وهي مصدر فخر لنا، ولكن مما يؤسف له أن اللبنانيين في أغلبية الأوقات لم يكن لبنان على قدر أحلامهم ومستوى طموحاتهم». وأشار الى الفارق بين الآمال والواقع وكيفية العمل على تبديل هذا الواقع، «لأننا لا زلنا نفتخر باللبنانيين، فالمغتربين بإمكانهم مساعدتنا وكذلك المقيمين ولكن يبقى علينا العمل معا على تغيير الواقع اللبناني خصوصا إذا اردنا أن نرى بمنظار القيمة الإنتاجية المتكاملة، وإذا أردنا في السياق نفسه رفع المستوى المعيشي والحياتي للبنانيين ونطور مجتمعهم لا ان نضيع في حسابات المحاصصة، وكيف يمكن لنا ان نأخذ من بعضنا البعض، ونصور ان الميثاق الوطني لا يقتصر على التعايش فقط بل على العمل المنتج، وعلى قيم الإبداع خصوصا إذا اردنا أن نقوم بإعداد الترتيبات التي تجعل لبنان ملاذاً آمناً لنا ولأولادنا، لا أن نورثهم بيئة متوترة وملوثة ونسبة دين عام تتراوح ما بين 80 الى 90 مليار دولار». ثم فتح باب الحوار مع الحاضرين، فركز افرام على «ضرورة العمل الجاد على إيجاد فرص عمل للناشئة لوضع حد للبطالة، وأن توفير 30 ألف فرصة عمل عدد يساعد على تحريك عجلة الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية» مشيراً إلى أن «العنصر النسائي العامل في «مجموعة افرام الصناعية» نسبته كبيرة».



نبيل طيارة، المدير العام لدول المشرق العربي في شركة «فيزا»: نظام الدفع الإلكتروني ينمو ما بين 17 و 20 % سنوياً



بعد الاتجاه التصاعدي لعملية تنحي «الكاش» لمصلحة بطاقات الدفع الإلكتروني، تسعى شبكات الدفع الإلكتروني إلى إبتكار وسائل جديدة لتشجيع عملائها على التقليل من استخدام النقد وتحويله إلى الدفع الإلكتروني. هذا الأمر تسعى إليه شركة «فيزا» الرائدة عالمياً في قطاع التجزئة.

«الدورة الاقتصادية»، التقت نبيل طيارة، المدير العام لدول المشرق العربي في شركة «فيزا»، في حوار حول دور الشركة في ظل الأوضاع التي تمرّ بها المنطقة العربية، وتراجع نسب النمو فيها.

طيارة أشار في حديثه، أن فيزا شركة رائدة عالمياً في مجال التكنولوجيا والمدفوعات، وبطبيعة الحال، تلعب النواحي الاقتصادية دوراً في الاستهلاك والسياحة والسفر، وتمكين المستهلكين في زيادة مصاريفهم، مؤكداً أن الأوضاع العامة قد أثرت نوعاً ما، إلا أن في مجال المدفوعات عدة مؤشرات تساهم في تطوير ونمو هذا القطاع، باعتبار أن هناك جزءاً كبيراً من نمو عملية المدفوعات تتعلق بالمستهلكين الذين اعتادوا على استخدام الدفع «الكاش»، مشيراً إلى الشراكة مع المصارف وبدعم البنوك المركزية والتوجهات التي تشهدها في المنطقة من منطلق الدفع الآلي الذي تهدف إليه كافة البنوك المركزية، لتخفيف التعامل النقدي، ومحاولة إشراك أكبر قدر ممكن من الجمهور في المجال المصرفي والمدفوعات، لكي تتم عن طريق البطاقات.

ورأى طيارة أنه بالرغم من تأثر النمو الاقتصادي بالأوضاع في المنطقة، إلا أن الملاحظ أيضاً أن دخول المتعاملين في مجال المدفوعات يشهد نمواً متزايداً يصل إلى نسبة تتراوح ما بين 17 إلى 20 في المئة سنة بعد أخرى، بالإضافة إلى التسوّق عبر الأنترنت وتوسّع نطاق التطبيقات وإمكانيات ومجالات الصرف الآلي. موضحاً أن مهمة «فيزا» هي تأمين وتزويد البنوك بنظم الأمان لعمليات الدفع وتطويرها وفتح مجالات إضافية، ولعب دور في تنظيم العلاقة والربط عالمياً ما بين المصدرين

والمستقبلين للبطاقات من خلال التعامل المباشر مع البنوك للاستفادة بشكل أفضل في هذا المجال. وعن الخدمات الجديدة، أشار طيارة إلى إطلاق نظام "APEYES" الذي يوفر ترابطاً أسرع وأسهل للتعامل، ما يساهم بتحقيق قفزة نوعية وبتغيير جذري عالمياً في نظام المدفوعات، مشيراً إلى اعتماد هذا النظام في أميركا، على أن يطلق في المنطقة العربية، بالإضافة إلى العديد من الخدمات الجديدة التي طوّرتها «فيزا» عالمياً، وسيتمّ نقلها إلى المنطقة واعتمادها، باعتبار المنطقة العربية من المناطق الواعدة التي تتوفر فيها المجالات القابلة للنمو والتطور، وتلعب دوراً هاماً بالشراكة مع البنوك المركزية والقطاع المصرفي للمساهمة في تطوير كافة الخدمات.

وحول المخاطر في التعامل بالدفع الإلكتروني ونسبة تراجعها، أكد طيارة أن نسبة المخاطر شهدت تحوُّلاً جذرياً وأساسياً بعد أن تمّ التحديث والانتقال من اعتماد البطاقات الممغنطة إلى اعتماد البطاقات ذات الرقائق منذ عشر سنوات تقريباً، وقد ألزمت العديد من البنوك المركزية المصارف باعتمادها مما منع عمليات التزوير وانخفضت نسبتها بشكل دراماتيكي. وأشار إلى التحول الجذري الآخر، خاصة مع استعمال الأجهزة الخيوية والأنترنت، من خلال اعتماد رقم بديل للبطاقات ما خفض نسبة المخاطر في التعامل الآمن. وفي موضوع محاربة الإرهاب ومكافحة تبييض

الأموال، أكد طيارة على الالتزام الكامل بكافة التعليمات والتعاميم الصادرة من البنوك المركزية، والإجراءات المعتمدة من قبل المصارف في هذا المجال، مشيراً إلى أن «فيزا» تقوم بمسح وفحص شامل للعمليات التي تتم إلكترونياً، لتأمين عمليات الدفع الإلكتروني، التي من شأنها أن تساهم في الحد من عمليات الفساد وعمليات تمويل الإرهاب، نظراً لتوثيقها لدى المصارف والتي بدورها تخضع للهيئات الرقابية الملزمة للجهات المعنية بالتعليمات، لافتاً أن الإحصاءات تشير إلى أن ازدياد عمليات الدفع الإلكتروني يؤدي إلى تخفيض الكلفة ويزيد من عمليات النمو بنسبة 1.5 % وتسريع عمل قاعدة البيانات وضمانها.

وحول تعزيز دور «فيزا» وبطاقات الدفع في تسهيل العمليات التجارية، في ظل إغلاق العديد من المعابر الحدودية البرية بين البلدان العربية، أكد طيارة على أنه بالإضافة إلى عمليات الدفع المحلي الداخلي في كل بلد، تقوم «فيزا» بتأمين التعامل بالدفع عبر البلدان، نظراً لأن الأخيرة مجبرة على المرور عبر الشركة، مشيراً إلى مستويات عدة ومختلفة لبطاقات الدفع لدى العملاء وخدماتهم، وتختلف ميزاتها تماشياً مع التطور الكبير الذي يشهده نظام المدفوعات والقطاعات الجديدة والمتعاملين به، والذي انتشر بشكل لافت، ما يسهّل العمليات التجارية والاستهلاكية، حيث أنه بات كل شيء يتجه نحو التعامل التكنولوجي المترابط إلكترونياً.



أهمية مشاركة المجتمع المدني في تطوير التشريعات البيئية

بقلم: المحامي جورج الرئيس

إن مشكلة البيئة هي مشكلة المجتمع ككل، ومن الخطأ أن نقلّل من حجمها أو نجعلها مشكلة حكومة أو مسؤول ما. إن هذه المشكلة تتطلب عملاً حثيثاً هدفه إحداث تغيير في السلوكيات، وهذا التغيير مشروط بعدة عناصر إذا ما تحققت بصورة متكاملة، لا بد أن تبني ثقافة بيئية تنعكس لاحقاً في السلوك الإنساني تجاه البيئة.

لا شك أن التعليم والتثقيت أساس في بناء هذه الثقافة، لكنه ليس كافياً، إن لم يترافق مع ضرورة وجود التشريعات الفعالة اللازمة لحماية البيئة. والأهم هي المشاركة الشعبية، من خلال المجتمع المدني ومؤسساته، هذه المشاركة ضرورية لتحقيق تكامل الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية، بدعم من المؤسسات الإعلامية التي تتيح للمواطن فرص معرفة الحقائق، وتطرح الآراء المختلفة بتوازن وتعقل يؤمّنان مشاركة الفرد في عملية التنمية، فلا تنمية ناجحة إذا لم يشعر كل مواطن أنه شريك في العملية ومسؤول عنها شخصياً، وأنه مطالب بإنجاحها، وهو إلى ذلك، رقيب عليها، قادر على تصحيحها عبر المؤسسات الجماهيرية.

فمن الخطوات التي تسهم في تفعيل التشريعات البيئية في لبنان، إقرار قانون عام للبيئة، بدلاً من التشريعات المجتزأة، وبالتالي، الالتزام بتطبيق هذه التشريعات، والأهم بالنسبة لي، تأهيل عناصر المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ مضمون هذه التشريعات، وإعطاء الجمعيات الأهلية حق الإذعاء في الجرائم البيئية... وبالطبع فإن للإعلام دور في رفع الوعي البيئي بين الجماهير وتشجيع التوعية العامة الواسعة، كجزء من جهد تثقيفي يُبذل لتعزيز المواقف والقيم والإجراءات التي تتماشى مع هدف التنمية في إطار البيئة السليمة.

ويهدف هذا الاعلام الى تنمية الوعي لدى القاعدة العريضة من المجتمع على مختلف شرائحه، وصولاً إلى مستوى أصحاب القرار، وذلك كي تشارك قطاعات المجتمع جميعاً بفعالية في تطوير التشريعات البيئية وفي تنفيذها لتحقيق التنمية المستدامة. إن من أهم أهداف الإعلام البيئي، هو العمل على إحداث تغييرات في سلوكيات الأفراد وفي مواقفهم وطريقة تعاملهم مع البيئة التي يعيشون فيها ويتفاعلون معها بصفة يومية ودائمة، من خلال تزويدهم بالمعلومات البيئية السليمة ونشرها بينهم على أوسع نطاق، كذلك من خلال نقل الأخبار وإقامة الندوات وعرض الدراسات والإحصائيات المتعلقة بالبيئة، لتمكين الأفراد من الاطلاع عليها، ومن ثم تحفيزهم على التصرف بمسؤولية تجاه البيئة. فالسلطة المحلية تلعب دوراً هاماً في تحقيق التنمية المستدامة كإقرار وتنفيذ مشاريع إنمائية شاملة، من حيث المواضيع، إنما محصورة في الموقع الجغرافي لنطاق العمل البلدي. وأيضاً دور السلطة التشريعية على المستوى الوطني العام، من حيث إقتراح ومناقشة وإقرار التشريعات والخطط الانمائية الشاملة من حيث المواضيع، والعامة من حيث نطاق التطبيق، وكذلك دور السلطة القضائية في الفصل في النزاعات في ما بين الأفراد، وبين الأفراد والقانون العام، تأميناً للعادلة وضماناً لحسن تطبيق التشريعات.



المؤتمر الثاني والعشرين للجمعية اللبنانية لتقدم العلوم تعزيز البحث العلمي لبناء مجتمع المعرفة والتنمية المستدامة



احتفلت الجمعية اللبنانية لتقدم العلوم وجامعة الروح القدس – الكسليك باختتام مؤتمرها الثاني والعشرين حول «السبل الاجتماعية للأبحاث» الذي نظّمته مع جامعة الروح القدس – الكسليك وبالتعاون مع المجلس الوطني للبحوث العلمية في لبنان. كما شارك في تنظيمه كل من وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة البيئة، وزارة الاقتصاد والتجارة، وزارة الإعلام، وزارة الخارجية والمغتربين، وزارة الطاقة المياه، وزارة الثقافة، وزارة الاتصالات، وزارة العمل، وزارة السياحة، وزارة العدل، وزارة التنمية الإدارية، إضافة إلى مؤسسة الجيش اللبناني، قوى

الأمن الداخلي، نقابتي المهندسين في بيروت والشمال، معهد البحوث الصناعية، جمعية الصناعيين اللبنانيين، تجمع رجال الأعمال اللبنانيين، المعهد الفرنسي في لبنان، الوكالة الجامعية الفرنكوفونية، المعهد الوطني للإدارة، نقابة الأطباء، هيئة إدارة قطاع البترول في لبنان، المركز اللبناني لحفظ الطاقة، مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية، مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية، شركة طيران الشرق الأوسط، مكتب برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة QUALEB، واتحاد الجامعات العربية والعديد من الجامعات من لبنان وخارجه.

والطاقة، والعلوم البحثية، والعلوم التطبيقية، والعلوم الطبية، والعلوم التكنولوجية، والاتصالات، والعلوم الغذائية وصولاً إلى العلوم الفنية وهو اختصاص جديد أدخلناه هذه السنة إلى مؤتمرها". وأضاف: "لا يقتصر مؤتمرها على تقديم آخر الأبحاث العلمية التي توصل إليها الباحثون، إنما يشتمل أيضاً على معالجة أكثر المواضيع الملحة والتي من واجبنا، كعلميين، البحث عن حلول جذرية لها وعرضها على مؤسسات الدولة وكل المؤسسات التي تعنى بها للمباشرة بتطبيقها".

وشدد على أنه "علينا إدراك شيء مهم ألا وهو ضرورة تقليص الفجوة الإبداعية في بلدنا؛ دول عديدة إمكاناتها ومواردها متواضعة ومحدودة استطاعت أن تحقق نجاحات في منجزاتها العلمية. فلما لا نستطيع ذلك هنا؟ لعلّ مشكلتنا الأساسية تقف عند تمويل الأبحاث العلمية وهنا لا يمكننا لوم قطاع معين، الكل

ومن بينها سرعة التأقلم وإدارة الأزمات وانتشاره في العالم وسرعة التواصل لديه.

بعيني

أما نقيب المهندسين في طرابلس المهندس ماريوس بعيني فتحدث عن الغنى الطبيعي لمنطقة الشمال لافتاً إلى أنها تقتقد التخطيط الحكومي لاستثمار هذا الغنى، مشدداً على أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتشجيع المبادرات الفردية وتهيئة العقول الشابة لتسهم في نهضة الوطن الجديد وتساعدتهم على تطوير انفسهم عبر التواصل مع أخيهام الإنسان ومع بيئتهم.

شربل وألقى كلمة نقيب المهندسين في بيروت المهندس خالد شهاب، ممثله المهندس أنطوان شربل الذي أشار إلى سعي النقابة إلى وضع استراتيجيات عمل متقدمة بالتكامل مع الجامعات الوطنية لتكون رائدة في مجال البحث العلمي والنشاط العلمي المتخصص في المجالات الهندسية كافة.

الضاهر

وتحدث الدكتور ميشال الضاهر ممثلاً نقيب الأطباء في بيروت الدكتور أنطوان البستاني. ولزيادة التعاون في السنة القادمة بين النقابة والجمعية، اقترح بعض المواضيع الهامة، منها أخلاقيات الأبحاث العلمية، دور المؤسسة والباحث التقنيات الطبية المتطورة وانعكاساتها الأخلاقية...

نصولي

وكانت كلمة لمدير الهيئة اللبنانية للطاقة الذرية في المجلس الوطني للبحوث العلمية الدكتور بلال نصولي

الذي شدد على ضرورة أن يكون للجمعية اللبنانية لتقدم العلوم دور أساسي بدفع القوى السياسية وإقناعها لأخذ موضوع البحوث العلمية ضمن أولويات الدولة، معتبراً أن لا وجود للإنماء في ظل غياب سياسة علمية واضحة للدولة. وتطرق إلى مواكبة المركز ودعمه للجمعية منذ بداياتها مؤكداً أن تطور العلوم يكمن في توجيه الاختصاصات الجامعية والأولويات البحثية نحو الحاجات الوطنية الملحة الاستراتيجية والاساسية ومساعدة القطاع العام والخاص على حل مشاكله.

سابوران

ونوه مدير مكتب الشرق الأوسط في الوكالة الجامعية الفرنكوفونية البروفسور هيرفيه سابوران في كلمته بأهمية المواضيع التي طرحها المؤتمر، معتبراً أنها سمحت بتقديم صورة واضحة عن التحديات المجتمعية التي على العالم الحالي أن يواجهها، مؤكداً على الدور الأساسي للأبحاث في الجامعات. كما قدّم لمحة عن المكتب وأهدافه ومهامه، متطرقاً إلى التعاون بينه وبين الجمعية.

أبو عرابي

أما أمين عام اتحاد الجامعات العربية البروفسور سلطان أبو عرابي فقدّم لمحة عن الاتحاد منذ نشأته في العام 1964، لافتاً إلى أنه أصبح يضم اليوم 32 جامعة من كل الدول العربية. ولفت إلى أن الاتحاد يهتم بتعزيز التعاون العربي في مجالات التدريس وضمان الجودة والبحث العلمي... كما تحدث عن واقع البحث العلمي في العالم العربي معتبراً أنه متأخر مقارنة مع ما يجري في الدول الغربية.

جدعون

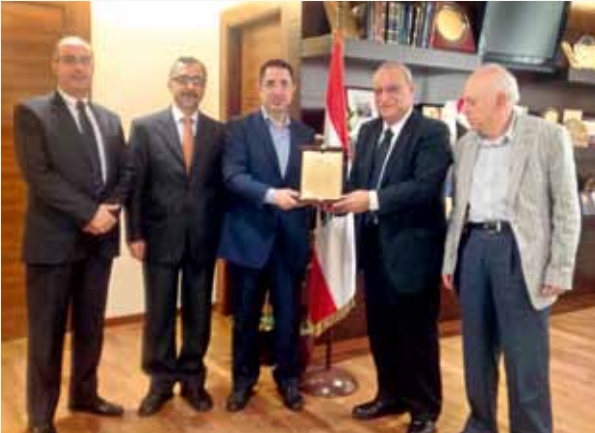
وألقى مدير عام وزارة الصناعة داني جدعون كلمة علّق فيها على المواضيع المطروحة حول البحث والحكم الصانع والتطوير والتجديد، مؤكداً "أننا بحاجة اليوم لتغيير ذهنيّتنا، معتبراً أن لا الأموال ولا الظروف ولا الإمكانيات قادرة وحدها على التغيير، بل يجب أن تكون هناك رغبة وقدرة وإرادة شخصية قبل الجماعية للوصول إلى ما نصبو إليه. كما نوه جدعون بالنشاطات التي تقوم بها الجمعية، شاكرًا الجامعة وكل المشاركين في هذا المؤتمر الهام.

الجمال

وفي ختام الافتتاح تحدث المدير العام للتعليم العالي في لبنان الدكتور أحمد الجمال الذي لفت إلى "أن مراكز البحث العلمي في العالم العربي بشكل عام وفي لبنان بشكل خاص من عوامل عدة ومؤشرات تنعكس سلباً على أدائها ونواتجها ومنها انحصار جهود البحث العلمي في الجامعات ومراكز الأبحاث، مع انعدام شبه كامل للتعاون مع المؤسسات الصناعية ومؤسسات المجتمع المدني، غياب لدور القطاع الخاص في عمليات البحث والتطوير وفي المشاركة بالإتفاق عليه، غياب التعاون والتنسيق فيما بين الجامعات في نفس البلد...."

كما تطرّق الجمال إلى استراتيجية التعليم العالي التي وضعتها وزارة التربية والتعليم العالي في لبنان، مشيراً إلى أنها قد "ركزت في أبعادها على البحث العلمي حيث تم وضع هدفان استراتيجيان يتعلقان بذلك، أولهما: تعزيز البحث العلمي وتطويره بما يتلاءم مع الحاجات الوطنية ضمن إطار بناء مجتمع المعرفة والتنمية المستدامة. وثانيهما: تطبيق مفاهيم الجودة ومعاييرها في مؤسسات التعليم العالي والتي تشمل معايير تتعلق بالبحث العلمي".

درعان تقديرين للوزير الحاج حسن وجدعون



عقد وزير الصناعة الدكتور حسين الحاج حسن اجتماعاً مع رئيس الجمعية اللبنانية لتقدم العلوم الدكتور نعيم عويني ونائب الرئيس الدكتور نشأت منصور وعضو الهيئة الادارية الدكتور حسن الشريف بحضور المدير العام لوزارة الصناعة داني جدعون. وذلك قبيل انعقاد المؤتمر السنوي العلمي الدولي الثاني والعشرين الذي أقامته الجمعية في جامعة الروح القدس – الكسليك بالتعاون مع المجلس الوطني للبحوث العلمية، تحت عنوان "السبل الاجتماعية للأبحاث". وشكر عويني كلاً من الوزير الحاج حسن وجدعون على "الدعم الذي يقدمانه لكافة نشاطات الجمعية" منوها بدور وزارة الصناعة ومشاركتها الفعالة في المؤتمر.

وأثنى الوزير الحاج حسن على دور الجمعية معتبراً أن "مؤتمرها السنوي مهم جداً على صعيد توطيد العلاقة بين الباحثين المقيمين في لبنان وخارجه من جهة، وبين مؤسسات الدولة والمؤسسات الخاصة من جهة أخرى" مؤكداً أن "وزارة الصناعة تولي أهمية كبيرة لتطور الأبحاث العلمية وضرورة تطبيقها في ما يخص منتجاتنا اللبنانية". هذا ومنح عويني كلاً من الوزير الحاج حسن وجدعون درع الجمعية تقديراً لجهودهما.



Dell تطرح كمبيوترات جديدة لدعم تقنيات الواقع الافتراضي

طرحت شركة Dell حلولاً جاهزة لتقبل تقنيات الواقع الافتراضي، والتي تتميز باحتوائها على معايير أرقى وأعلى بهدف توفير تجربة مثالية لتقنيات الواقع الافتراضي VR، سواء كان ذلك أثناء استهلاك أو إنشاء محتوى الواقع الافتراضي. وقد حددت شركة Dell الحلول الجاهزة لتقبل تقنيات الواقع الافتراضي المحدثة من خلال ثلاثة معايير:

- تلبية متطلبات تشغيل وحدة المعالجة المركزية، والذاكرة، وبطاقة الرسومات بالحد الأدنى من أجل دعم توفير تجارب مثالية لاستعراض تقنيات الواقع الافتراضي VR.
 - نواقل الرسومات المؤهلة للعمل باعتمادية عالية مع هذه الحلول.
 - اجتياز اختبارات الأداء التي تجريها شركة Dell باستخدام معايير الاختبار على شركات توريد أجهزة العرض التي يتم ارتداؤها على الرأس HMDs، أو على الشركات المستقلة لتوريد البرمجيات ISVs، أو وفقاً لمعايير طرف ثالث حيثما كان ذلك متاحاً.
- ومن خلال العمل المشترك والوثيق الصلة مع شركائها في مجال التجهيزات والبرمجيات، تؤكد شركة Dell على مستوى الالتزام الذي تبديه تجاه مستقبل تقنيات الواقع الافتراضي VR، وذلك عبر توفير الحلول الأمثل لاستهلاك وإنشاء تقنيات الواقع الافتراضي VR، إلى جانب تطبيقات الشركات المستقلة لتوريد البرمجيات ISVs لصالح العملاء المحترفين.



تراجع شحنات الكمبيوتر الشخصي بنسبة 9.6% خلال الربع الأول 2016

أشارت نتائج دراسة صادرة عن مؤسسة جارتتر للأبحاث إلى أن شحنات الكمبيوتر الشخصي خلال الربع الأول من العام 2016 بلغت 64.8 مليون وحدة مسجلة تراجعاً بنسبة 9.6% مقارنة بالربع الرابع من العام 2015. ويعتبر هذا هو الربع السادس على التوالي الذي تتراجع فيه شحنات الكمبيوتر الشخصي، وهي المرة الأولى منذ 2007 التي ينخفض فيها حجم الشحنات عن مستوى 65 مليون وحدة.

وبهذه المناسبة، قالت ميكاكوكيتاجاوا، المحللة الرئيسية لدى جارتتر: «استمر انخفاض قيمة العملات المحلية مقابل الدولار الأمريكي في لعب دور مهم في تراجع شحنات الكمبيوتر الشخصي. وتبين نتائجنا المبدئية كذلك بأنه كان هناك تراكم في المخزون منذ موسم الأعياد في الربع الرابع 2015.»



وأضافت كيتاجاوا: «شهدت كافة المناطق تراجعاً في الشحنات هذا العام مقارنة بالعام الماضي، وشهدت أمريكا اللاتينية الانخفاض الأكثر شدة، حيث تراجعت شحنات الكمبيوتر الشخصي فيها بنسبة 32.4%. وتأثرت سوق الكمبيوتر الشخصي في أمريكا اللاتينية بشدة بالظروف السائدة في البرازيل التي تعاني من مشاكل في الاقتصاد، ومن حالة من عدم الاستقرار السياسي مما أثر سلباً على السوق. أما التراجع الحالي في الشحنات الأمريكية للكمبيوتر الشخصي فقد أظهرت أن الأجهزة المباعة والمستخدمه ما زالت في انخفاض، وهو عامل كان له تأثيره في الاقتصادات المتقدمة. كما تسبب انخفاض أسعار النفط في حدوث انكماش اقتصادي في أميركا اللاتينية وروسيا، مما حول هاتين المنطقتين من محركات للنمو إلى مناطق متباطئة في السوق.»

«إيه أو سي» تحصل على جائزة أفضل علامة تجارية لشاشات العرض



أعلنت «إيه أو سي» (AOC) العلامة التجارية الرائدة في سوق شاشات العرض، عن حصولها على الجائزة المرموقة «أفضل علامة تجارية لشاشات العرض للعام» والمقدمة من قبل مجلة «VAR الشرق الأوسط» التي استحققتها «إيه أو سي» لإلتزامها بتقديم مجموعة واسعة من حلول شاشات العرض المتطورة بأسعار تنافسية.

وقد عملت «إيه أو سي» دوماً على الإهتمام بالبيئة و التزمت في تقديم منتجات تكنولوجيا تهتم وتحافظ على البيئة وتقدم الشركة في منتجاتها لوحة الشاشات (LED) الخالية من الزئبق وتعمل الشركة على الإلتزام بالمعايير المتعلقة بتوفير الطاقة (Energy Star). وتقدم «إيه أو سي» هذا العام شاشات جديدة بتقنية (Adaptive-Sync technology) والتي تم إعدادها خصيصاً لمحبي وعشاق الألعاب الكمبيوترية، وتم كذلك تقديم شاشات الكمبيوتر المنحنية لتمنح المستخدم تجربة أكثر روعة.

الهواتف الذكية تنهي عصر مقابس سماعات الرأس

انتشرت مؤخراً شائعات تشير إلى أن جهاز آيفون 7 المرتقب سيمهد الطريق أمام موجة تغيير سريعة وشاملة تجتاح سوق الهواتف الذكية الفاخرة والمتطورة مع استغناء هذا الجهاز عن منفذ سماعات الرأس 3.5 مم التقليدية لدى طرحه في الأسواق لاحقاً هذا العام، وذلك وفقاً لما أفادت به شركة اكسيوم الرائدة في مجال بيع وتوزيع الهواتف المحمولة والتقنيات المتطورة على مستوى المنطقة.



وتشير الشائعات إلى تخلي الجيل الجديد من أجهزة آيفون عن منفذ الصوت التقليدي عند طرحه في الأسواق هذا العام، وأشار السيد فيصل البناي، العضو المنتدب لدى شركة اكسيوم، إلى أن نظامي التشغيل الأكثر رواجاً وشعبية في السوق آبل iOS وأندرويد من شركة غوغل سيقدمان بدائل أفضل.

وفي هذا الصدد، قال فيصل البناي: «رافقتنا منافذ سماعات الرأس 3.5 مم منذ أكثر من 50 عاماً، وشكلت الخيار الموحد للموسيقى المحمولة منذ إطلاق شركة سوني لجهاز «ووكمان» الأصلي قبل أكثر من 40 عام، بل حتى خلال فترة أطول من ذلك إذا أخذنا بعين الاعتبار أجهزة المذياع الصغيرة. وقد تحسنت خلال هذه الفترة جودة نسخ الموسيقى من أجهزة تشغيل الموسيقى المحمولة بدرجة كبيرة، إلا أن سماعات الرأس 3.5 مم لم تتح لنا فرصة تجربة ولمس هذا التغير بالدرجة الكافية.»

جفوري تطلق سلسلة "كاربون" الخاصة بأجهزة سامسونج جالكسي إس7 إيدج

وسّعت جفوري، الشركة المتخصصة بترصيع وتزيين الهواتف الذكية الفاخرة، من نطاق منتجاتها لتشمل الأجهزة العاملة بنظام التشغيل أندرويد، وذلك من خلال طرح سلسلة "كاربون" الخاصة بجهاز سامسونج جالكسي إس7 إيدج.

وتزيّن هذه المجموعة المتميزة الجهاز الجديد الذي يعد فخر الصناعة الكورية في مجال الهواتف المحمولة، بجلد التمساح الأمريكي الفاخر، المقدم لعشاق الأجهزة العاملة بنظام التشغيل أندرويد، والذين يقدرّون روعة وأصالة الحرفية الماهرة. وانطلاقاً من السمة الرجولية، فإن إصدار سلسلة "كاربون" الخاص بجهاز جالكسي إس7 إيدج، ذو الشريحة المزدوجة، تُبرز قوة الحضور والأناقة الرفيعة في أي مكان.

وقد تم إطلاق هذه القطعة الفنية المميزة بعد شهر واحد من إطلاق جهاز جالكسي إس7 إيدج عالمياً، حيث تغطي هذه التحفة الفنية الرائعة من جفوري خلفية الجهاز بجلد تمساح الميسيسيبي الأمريكي الفاخر والعالي الجودة، المشهور عالمياً باسم "رولز رويس الجلود الفاخرة"، فهو يتميز بمتانة وجودة استثنائية، ونعومة ولمس ناعم يتفوق على ملمس جلد التمساح العادي. يشار إلى أن جلد التمساح الأمريكي يعد من أكثر المواد الخام رواجاً بين شريحة مصنعي المنتجات الفاخرة، كونه يتمتع بملمس ناعم، وقالب ثلاثي الأبعاد، ونموذج أكثر تنظيماً واتساقاً. ومن أجل تعزيز مظهر هذه المادة الفاخرة، يمتاز إصدار "كاربون" الخاص بجهاز جالكسي إس7 إيدج بنهايات كامدة ومحسنة للون الأسود، ما يعطي الجلد ملمساً أكثر نعومة ويعزز من مظهره الرجولي.



«إكس تاتش» تختتم مشاركتها بمعرض «جيتكس شوبر» بنجاح



أعلنت «إكس تاتش» (XTOUCH) للمنتجات الإلكترونية عن اختتام مشاركتها في معرض «جيتكس شوبر» لدورة الربيع للعام 2016 وتحقيق نجاح قوي للغاية فيما يتعلق بمبيعات الهواتف الذكية لتضيف بصمة واضحة في سوق الهواتف الذكية.

وبمناسبة هذا النجاح، صرح السيد «فهاد خان» نائب الرئيس لقطاع الأعمال التجارية لدى شركة «إكس تاتش»، وقال: «نشعر بسعادة بالغة لما حققته منتجات الهواتف الذكية لدينا من نجاح وإقبال المتسوقين عليها خلال فعاليات معرض «جيتكس شوبر». لقد عُرضت منتجاتنا من خلال منصات شركائنا الرواد في الإمارات مثل «شرف دي جي»، «إي ماكس» و «بلج- إنس» وقاموا بعرض وبيع مجموعة واسعة من هواتف «إكس تاتش» الذكية. ونحن في قمة السعادة والفخر بما تم تحقيقه من نجاح بالغ بالتعاون مع شركائنا وتحقيق معدل مبيعات كبير من هواتفنا الذكية.»

وقد قامت «إكس تاتش» بإتباع إستراتيجية ناجحة فيما يتعلق بأسعار منتجاتها المعروضة خلال معرض «جيتكس شوبر» وقامت بتحقيق مبيعات لهواتفها الذكية (4G LTE) ولقد تم عرض الهاتف الذكي «يونيكس» مضافاً له نظارة رأس الواقع الافتراضي بسعر 786 درهم إماراتي، بينما عُرض كلا من «إكس 4» و «إكس 8» مضافاً لكل منهم نظارة رأس الواقع الافتراضي بسعر 399 درهم إماراتي. والهاتف الذكي «إيه تو LTE» والمصمم من إطار معدني تم تقديمه بسعر 299 درهم إماراتي، مما جعل أصحاب الدخل المتوسط والصغير من الإستماتع والحصول على تقنية (LTE).



عيادة الشبكات اللاسلكية تطرح حلولاً لأعطال شبكات الواي فاي اللاسلكية

بات بإمكان السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة الاستفادة من حلول سريعة وسهلة لاكتشاف أعطال الشبكات اللاسلكية المنزلية والتعامل معها، وذلك بفضل المفهوم المبتكر الجديد الذي أطلقتته شركة لينكسيس، الرائدة على مستوى قطاع الشبكات.

وتم نشر ما يعرف بـ "عيادة الشبكات اللاسلكية (الواي فاي)" بالتعاون مع هايبرماركت كارفور، عملاق تجارة التجزئة في الدولة، لتقديم حلول سريعة وسهلة من قبل خبراء متخصصين في مجال الشبكات، والذين يعملون بمثابة "أطباء لعلاج أمراض الواي فاي"، وكافة مشاكل وأعطال الشبكات التي يواجهونها السكان في منازلهم.

وانطلاقاً من التزام لينكسيس المتواصل بتوفير أفضل قيمة لعملائها، وتلبية كافة احتياجاتهم ومتطلباتهم، تستثمر الشركة وبقوة في البرامج التدريبية الخاصة بموظفيها العاملين في المبيعات لإطلاعهم على كافة منتجات شركة لينكسيس والقضايا المرتبطة بالشبكات، وذلك بهدف تقديم الحلول المثالية الكفيلة بعلاج أكثر مشاكل الشبكات تعقيداً. وتتمحور المبادرة الجديدة للشركة حول تمركز الخبراء ذوي المهارات العالية في العيادات المتاحة لتوفير التوجيه الكامل لاستخدامات الشبكات المنزلية، بدءاً من العثور على جهاز التوجيه الأنسب وإنشاء الشبكة، وانتهاء بإيجاد حلول للقضايا الصعبة كإيجاد المكان الأمثل لتثبيت موسّعات نطاق التغطية بما يزيل النقاطات المهدومة وضمان تجوال متواصل واتصال الأجهزة الذكية تلقائياً بموسّعات نطاق التغطية.

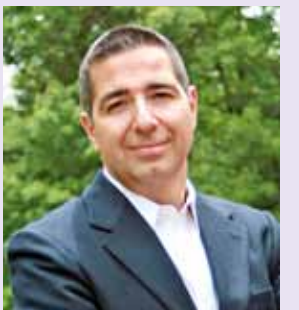
وبإمكان أخصائيي خدمة الواي فاي توجيه العملاء على كيفية الحصول على السيطرة الكاملة والوصول الآمن إلى الشبكة اللاسلكية الخاصة بهم باستخدام تطبيقات واي-فاي ذكية Linksys Smart Wi-Fi، الأمر الذي يمنح المستخدمين نفاذية آمنة إلى أبعد حد إلى الشبكة المنزلية للتحقق من حالة اتصالية أجهزتهم، وإتاحة الخدمة لضيوفهم. وحماية أطفالهم من الوصول إلى مواقع الويب غير الملائمة لأعمارهم. وبإمكان المستخدمين أيضاً ترتيب أولويات الأجهزة المختلفة على الشبكة من أجل استخدام نطاق الحزمة بالشكل الأمثل والحد من أوقات التباطؤ أو الانتقال المؤقت.



هيتاشي تطرح حلول تخزين جديدة لتوسيع نطاق برامج تحليل البيانات

أعلنت شركة هيتاشي داتا سيستمز، عن طرحها لتحديثات وإضافات جديدة على منصات التخزين الافتراضية الموحدة VSP G، التي تساعد على تقسيم البيانات، وتحديث إدارة وحدات التخزين في ظل مواصلة العملاء لمسيرة التحول الرقمي. وتضمن الوظائف المدمجة ضمن وحدات التخزين الجديدة المتصلة بالشبكة NAS تحسين أداء السحابة، وتعزيز التكامل مع منتجات شركة في إم وير ضمن منصات التخزين VSP G400، و VSP G600، و VSP G800، كما تعمل على تبسيط وتسريع جهود تحديث وحدات التخزين لدى العملاء.

وفي هذا الصدد، أكد بوب مادايو، المدير الأول لحلول البنية التحتية لدى شركة هيتاشي داتا سيستمز: "تواصل شركة هيتاشي داتا سيستمز الاستثمار بدرجة عالية في قطاع الابتكارات، وفي منصات التخزين الافتراضية الخاصة بها والرائدة على مستوى هذه الصناعة، وذلك من أجل مساعدة العملاء على تحويل وتحديث البنى التحتية لبيئات تقنية المعلومات الخاصة بهم.



«بالاديون» تختتم مشاركتها في (جيسك 2016) بنجاح



شهدت شركة بالاديون (Paladion)، المتخصصة في تقديم حلول الأمن السيبراني، حضوراً لأكثر من 600 متخصص في التقنية والأمن المعلوماتي بمنصة الشركة في معرض «جيسك 2016» بدبي. ولقد حرص زوار منصة الشركة على الإطلاع ومعرفة أحدث إبتكارات «بالاديون» لحلول أمن المعلومات تحت راية حلول (CyberActiveSM) المتميزة. ولقد قامت «بالاديون» بعرض إستعراض حي لحلولها والقيام بعمليات قرصنة مباشرة أمام الحضور لشرح التعقيدات الأخيرة المتعلقة بالهجمات السيبرانية والتي أثرت على العديد من المصارف والشركات.

ورأى «فيروش يومير» المدير الإداري لشركة «بالاديون» في أوروبا والشرق الأوسط: «إن التهديدات السيبرانية تزداد ذكائاً وقدرة على التخفي. وقد باتت هذه الأساليب التقليدية في التصدي لها غير فعالة. لقد أصبح متخصصوا أمن المعلومات في حاجة لأن يجتمعوا معاً للمشاركة في تبادل المعرفة والخبرات حتى تستطيع الدفاعات السيبرانية من الصمود أمام تلك التهديدات والمخاطر المعقدة والمستمرة التي نشهدها اليوم. إن معرض ومؤتمر الخليج لأمن المعلومات (جيسك) هو المنصة المناسبة لنا لإستعراض إبتكاراتنا وتبادل المعلومات الإستخباراتية لدينا لبناء شبكة دفاع قوية».

وأشار «يومير»: «لقد كانت مشاركتنا ناجحة للغاية خلال معرض «جيسك» لهذا العام. ونود أن نتوجه بالشكر لكل من شركائنا «كاسبرسكي» و«كوينتر تاك»، كذلك كل العملاء والزوار الذين ساعدوا ودعموا هذا النجاح».

واتس أب يتيح تشفير المراسلات بين المستخدمين

أضافت شركة فيسبوك ميزة هامة إلى برنامج واتس أب WhatsApp تتمثل في التشفير الكامل للمحادثات النصية بين المستخدمين، وذلك لضمان حصر إمكانية الاطلاع على الرسائل النصية وقراءتها بين المرسل والمستقبل فقط.

وتشمل ميزة التشفير الجديدة أيضاً الصور وملفات الفيديو التي يتم تناقلها عبر تطبيق التواصل الأشهر في العالم، كما سيُشمل المحادثات التي تتم بين الأفراد مباشرة أو ضمن المجموعات (Groups).

وتدعم الميزة الجديدة أكثر من 50 لغة، بما فيها اللغة العربية، وقد بدأت شركة فيسبوك توفير هذه الميزة للمستخدمين في المنطقة، إذ وصلت



هذه الميزة إلى البعض، في حين من المتوقع أن تصل لباقي المستخدمين في وقت قريب.

وبهذه المناسبة، أوضح جاري نيو، مهندس الأنظمة في شركة F5 تنوكرس المتخصصة في حماية الشبكات: "تعتبر الميزة الجديدة التي يقدمها تطبيق واتس أب خطوة هامة على صعيد حماية الخصوصية، لاسيما وأن قاعدة مستخدمي هذا التطبيق والذين سيستفيدون من هذه الميزة يتجاوز عددهم مليار مستخدم، وستضمن الميزة الجديدة تشفير كل ما يتم تناقله بين مستخدمي التطبيق، سواء المحادثات النصية أو الصور أو الفيديو أو حتى المكالمات الصوتية والملفات المختلفة، واللافت في الأمر أن فريق عمل واتس أب أيضاً لن يكون قادراً على الوصول إلى هذه الملفات والاطلاع عليها بوجود الميزة الجديدة، مما يعني أنه لن يكون قادراً على تزويد أي جهة تطلب معلومات المستخدمين بها، مما قد يثير مشكلة تتعلق بالتشريعات المختلفة في الدول".

SOCIALEYEZ الإماراتية تستحوذ على BSocial المصرية



تماشياً مع التوجهات العالمية لتعزيز دور القنوات الرقمية والمنصات الإجتماعية لتحقيق أهداف التنمية في مختلف المجالات، أعلنت SOCIALEYEZ الشركة الإماراتية الرائدة في مجال الخدمات الرقمية، عن إتمام صفقة إستحواذها على 100% من شركة BSocial المصرية الرائدة في حلول إدارة شبكات التواصل الإجتماعي والتسويق الرقمي بقيمة مالية للصفقة تصل إلى 10 ملايين جنيه، تأتي هذه الخطوة متوافقة مع التوجهات الإماراتية لتعزيز الإستثمارات

ودعم الإقتصاد المصري، بالإضافة إلى نتائج الأعمال المتميزة التي حققتها شركة BSocial لتصبح بذلك البوابة الرئيسية لدخول إستثمارات SOCIALEYEZ للسوق المحلي.

ورأى إيهاب فارس الرئيس التنفيذي ومؤسس شركة BSocial: "تعتبر شركة SOCIALEYEZ الإماراتية أحد أهم اللاعبين البارزين في مجال الصناعة الرقمية بالمنطقة العربية وبالتالي فإن استثمارها المباشر في السوق المصري من شأنه أن يحقق العديد من الإيجابيات التي ستعكس على زيادة معدلات النمو، كما يمثل هذا الإستحواذ فرصة قوية للخبرات المصرية لإلقاء الضوء على مهاراتها الإبداعية في المجالات الرقمية.

من جانبه أكد فضل الطرزي الرئيس التنفيذي لشركة SOCIALEYEZ الإماراتية للخدمات الرقمية: "نتطلع من خلال الإستحواذ الجديد على شركة BSocial إلى الإستفادة من الخبرات المصرية المتميزة ونقل الخبرات العالمية من السوق الإماراتي للصناعة الرقمية في مصر، كما من المقرر أن يستفيد السوق المحلي من الشراكات العالمية لشركة SOCIALEYE الإماراتية مع رواد الصناعة مثل هوتسويت ولينكد إن، بالإضافة إلى تقديم مميزات تنافسية لعملائها تمكنها من تقديم خدماتها المتكاملة في مختلف الأسواق العربية الرئيسية.

شراكة بين «Device42» و«ميتا بايت تكنولوجيز»



أعلنت شركة «Device42» لحلول البرمجيات لإدارة البنية التحتية لمراكز البيانات (DCIM)، عن تعاونها مع واحدة من الشركات الرائدة في تقديم حلول تكنولوجيا المعلومات وهي شركة «ميتا بايت تكنولوجيز» والتي تتخذ من دبي مقراً لها. وبموجب الاتفاق، ستكون شركة «ميتا بايت تكنولوجيز» الموزع القائم بأعمال المبيعات وتوفير خدمات الدعم في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا لحلول برمجيات إدارة مراكز البيانات المقدمة من «Device42».

ورحب "أشيس جوها" نائب الرئيس لمنطقة آسيا والمحيط الهادي وأوروبا والشرق الأوسط لدى شركة «Device42»، بشركة «ميتا بايت تكنولوجيز» كشريك في المنطقة. "هذه الشراكة هي تأكيد على توسعنا السريع لتقديم خدمات برمجيات «Device42» في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. إن شراكتنا مع «ميتا بايت تكنولوجيز» ستوفر للمؤسسات والشركات الحلول الشاملة والتي ستعمل على توفير إدارة سهلة وسريعة لمراكز البيانات لديها".

بدوره، أوضح "محمد ذاكر حسين" نائب الرئيس للمبيعات لدى شركة «ميتا بايت تكنولوجيز» أنه الآن وأكثر من أي وقت مضى أصبحت الإدارة الفعالة لمراكز البيانات أمراً بالغ الأهمية وعنصر أساسي لنجاح الأعمال، وفي الوقت نفسه أصبح الأمر أكثر تعقيداً من حيث الحصول على برامج إدارة ناجحة وفعالة بشكل حقيقي. ونحن سعداء بدخولنا في شراكة مع «Device42» لتزويد الشركات في المنطقة بالخبرة التي تمكنهم بسهولة وفعالية من إدارة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات المعقدة الخاصة بهم بواسطة إستخدام حلول برمجيات «Device42» الشاملة والموفرة لعنصر الأتمتة وتقديم حل شامل موحد".



أكاديمية جوائز التميز تطلق من دبي جائزة النسر العربي للإدارة العامة

أطلقت أكاديمية جوائز التميز من دبي "جائزة النسر العربي للإدارة العامة" بعد أن أظهر الإجماع أن الإدارة الحكومية الفنية هي العنصر الحاكم في إحداث التغيير وإنجاز أهداف التطوير والتنمية التي تطمح إليها الشعوب.

وفي هذا الإطار، قال رئيس جوائز التميز بيار مكرزل: "لما كان يقع على كاهل الإدارة الفنية العامة مسؤوليات تنفيذ الأهداف التي شاركوا في وضعها والتخطيط لها، واستشراف سبل التنمية والتطوير وتشكيل الكوادر الوظيفية وتمكينها، كان من الواجب علينا الإضاءة على أهمية دورهم في الوفاء بمتطلبات الوطن وطموحه.

وأشار مكرزل إلى أن اختيار دبي لتنظيم هذه الإحتفالية يأتي لما تتمتع به من اهتمام بالسعادة والتميز بفضل التوجيهات الحكيمة للقيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية، وكذلك لما تتمتع به الدولة من الأمن والأمان، ما يساهم بشكل رئيسي في تعزيز التميز وتطويره، إلى جانب ما تقدمه مدينة دبي من تسهيلات وجذب مميز للكفاءات العربية، مؤكداً أن الإحتفاء بأصحاب الإنجازات في الوظيفة العامة يأتي تماشياً مع توجهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، بدعم جهود المتميزين وتقدير أصحاب المبادرات الخلاقة التي تحدث فرقاً في حياة الأفراد، سواء على صعيد المؤسسات أو الحكومات.

وعدد رئيس جوائز التميز أهداف الجائزة على الشكل التالي:

- إبراز دور القيادات المركزية والمحلية في قيادة التغيير والتطوير المؤسسي.
- رسم ملامح سمات التميز في القيادات الحكومية والمحلية.
- تكريس للنموذج والقوة التي يجرى الإقتداء بها في العمل العام.
- تكريم الإلتقان والإنجاز في العطاء العام.



الإختصاص علماً ومعرفة وسلوك عمل، ترتجي الأمة منكم أن تقبضوا على جمر جراحاتها لتقلوا تجاربكم ومهارات إبداعاتكم إلى محتاجيها في عالمنا العربي الذي بات اليوم في أمس الحاجة لتكاتف الجهود وتبادل المعارف وتسيق الخبرات وتكامل المنتج وإبراز الطاقة الإيجابية وديمومة التنمية المستدامة، نستجمع معكم كل معاني التقدير والتأصيل، في سبيل إدراك إنجازها بكل المشاعر والحواس. وها أنتم اليوم وقد استحققت إنجازاتكم وتطبيقاتكم وأعمالكم العلامة الكاملة ليتم تكريمكم بوسام التميز العربي في مساء إماراتي عربي أصيل، في بلد الخير، والأمن، والأمان، بلد الإنجاز والتطور ومحتضن الإبداع، ومختصر السعادة، رضا وأسلوب حياة".

أضاف: "إن المنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية، وهي منظمة عربية مستقلة، أضحت اليوم المرجع العربي المعتمد في مجال تأصيل المعايير والتطبيقات في مجال المسؤولية الاجتماعية، بما فيها من تميز وتنوع ثقافي ومجتمعي لتحافظ على مخرجات وعوائد ومكتسبات الحقوق الوظيفية والحقوق المجاورة والشفافية والمساواة والتمكن والحكمة الرشيدة والإبتكار والتطوير ورضا المتعاملين، وأيضاً يحقق الإزدهار والربح الوفير ويحافظ على المركز المالي للمؤسسات".

ولفت الى أن "اختيار دبي لتنظيم هذه الإحتفالية لما تتمتع به من اهتمام بالسعادة والتميز ومن أمن وأمان، إلى جانب ما تقدمه من تسهيلات وجذب مميز للكفاءات العربية".

بعد ذلك، منح مكرزل والعدوان المتوجين وشاح ووسام التميز من الفئة الذهبية.

أكاديمية تتويج منحت الوسام الذهبي لأصحاب الإنجازات في مجال المال والأعمال



التميز كان لها معان سامية دفعت بالمؤسسات إلى تقديم الأفضل، وكانت قدوة لغيرها للسير قدماً ضمن منظومة المنافسة الشريفة والحفاظ على مكتسباتها، وهي لا تزال مستمرة في النجاح حتى يومنا الحالي".

العدوان

بدوره، قال العدوان: "نستحضر الليلة ما نرجوه من إنجازات اقتصادية واجتماعية ومالية وصناعية، قد تعيد لنا بوصلة الأمل، ان تميز المنتج وأنتم أصحاب

الجامعي مع متطلبات أسواق العمل ضمن دراسات ومؤشرات واضحة، فإن النجاح بدون أدنى شك سوف يكون حليف أمتنا العربية إن شاء الله".

أضاف: "ماذا بعد التميز؟ من أجل اللغة التي ألفناها وهي التكرم المميز المستند إلى معايير وضعناها لتكون هدفاً لمنافسة شريفة من شأنها تعزيز الأداء في الإدارة العربية، ولتعزيز ما سبق، نطلق في حفلكم الكريم هذا جائزة النسر العربي للإدارة العامة وللقطاع الخاص أيضاً، نعلم أن جوائزنا منذ أكثر من 15 عاماً في مجال

نظمت أكاديمية "تتويج" في المنطقة العربية إحتفالية مراسم تتويج القيادات الإدارية في قطاع المال والأعمال والاقتصاد على مستوى المنطقة العربية في فندق "جميرا بيتش" - دبي، ومنحتهم وسام الاستحقاق الذهبي تقديراً لما قدموه من إنجازات في مجال أعمالهم انعكست على التنمية والاقتصاد في دولهم والمنطقة العربية بشكل عام، بحضور رئيس "تتويج" بيار مكرزل وسفير شؤون التعاون العربي في المنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية الدكتور محمد عيسى العدوان وكبير المستشارين في المنظمة العربية للمسؤولية الدكتور عبد الرحيم علام وممثلي عدد من الهيئات الدبلوماسية المعتمدة لدى الدولة وعدد من المسؤولين الحكوميين ومشاركين من الدول العربية، وممثلي عدد من الشركات والمؤسسات الحكومية والخاصة وإعلاميين.

مكرزل

وأكد مكرزل أن "الإحتفاء بأصحاب الإنجازات يأتي تماشياً مع توجيهات نائب رئيس دولة الامارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم بالإحتفاء بالمتميزين وأصحاب المبادرات الخلاقة التي تحدث فرقاً في حياة الأفراد سواء على صعيد المؤسسات أو الحكومات".

وقال: "ان السند المعتمد لأمتنا العربية اليوم، هو ضرورة التحضير بكل ما توافر لدينا من إمكانات لما بعد الثروات الطبيعية، فإذا ما تضافرت الجهود وتكاملت الأدوار وتميزنا في إرشاد الجيل الجديد واعتمدنا ربط التعليم





مهرجان المرأة العربية 2016 يحتفل بيوم المرأة العالمي



لينا الدغلاوي



د. محمد العدوان



لور سليمان



جان الأسمر

للمحافظة على الانجازات التي حققتها بغية إحداث تغييرات إيجابية في مختلف الميادين الاجتماعية والإقتصادية والسياسية، والحد من التمييز الجنسي والعرقى والطائفي في مجتمعات تتصف بالطابع الذكوري. ومن هنا، كلما ارتقت المرأة بدورها، وقدمته على أحسن وجه، كلما ارتقت المجتمعات الى مراتب أكثر مسؤولية وإنسانية.

وألقت السيدة لور سليمان صعب كلمة مجلس أمناء مجلس المرأة العربية، ورأت أن اللقاء من أجل المرأة يجب ألا يكون ليوم واحد من السنة، بل يقتضي أن يستمر على مدارها لإنصاف المرأة أما وأختاً وزوجة وأديبة ومربية وسياسية وصحافية وعالمة وشريكة في بناء المجتمع وتقرير مصيره وفي الفوز بما تستحق من حقوق، ودعم تطلعاتها، ورفع الحيف عنها أينما وجد، لتتمكن من أداء دور أكبر في قيادة المجتمعات في الاتجاهات كافة. هذا الدور الذي لا ينافسها فيه أحد ولا تستقيم صحة المجتمع ونهضة الأمة من دونها.

وأشارت رئيسة لجنة المرأة في نقابة المحامين، أسماء داغر حمادة إلى التعاون مع لجنة المرأة في نقابة المحامين التي جسدت أسس التعاون بتوقيع الاتفاق بينها وبين مجلس المرأة العربية في الأردن العام الفائت لتبادل الآراء والخبرات والمشاركة الفعالة في كافة الميادين لرفع شأن المرأة على كافة الصعد القانونية والاقتصادية والمهنية.

من جهته، أشار الدكتور محمد العدوان في كلمته إلى أننا في عالمنا العربي والذي يربو تعداده 370 مليون إنسان، تشكل المرأة ما نسبته 57% منه، فإننا عرب بحاجة إلى المساندة والتكثيف معاً وسويًا رجالاً ونساءً، لنخلق لنا معيشة نرتضيها وإنجازات نبتغيها، فالمرأة، والمرأة وبشكل أكبر هي التي تستطيع أن تخلق الأجواء للتغيير الإيجابي المتدرج، من خلال احكام دورها وما تنهض به من مسؤوليات، ليس فقط من المنزل وإدارة العائلة، بل في كل مناحي العمل والحياة. فمن خلال السلطة الدينية والاخلاقية



المنوحة لها وهي التي تربي الاجيال ذكوراً وإناثاً، ومنظومة التربية ثم التعليم مروراً بالتشريعات ثم الانجاز والتميز تستطيع التأثير، وخصوصاً مع ما تمر به الامة العربية اليوم من تلاطم الامواج بسفينة كينونتها وكثرة العلوج طالبتي تمزيقها.

وأشار إلى اطلاق مبادرة إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة في مجتمع الرحمة والتكامل والتكافل الاجتماعي مع رواية متيقظة تتسع في رحاها كل الاطياف والاصناف وتعمل لخدمة المجتمع ومساندة ذوي الاحتياجات الخاصة وذويهم من خلال منظومة من التشريعات والتدريب والمساندة واخيراً من خلال التكريم الحسي الذي يطلق الطاقة الإيجابية لتصبح سلوك حياة ومصدر إلهام.

وألقت رئيسة مجلس المرأة العربية لينا مكرزل كلمة رأت فيها أنه في هذا اليوم، تجمعنا "المرأة"، المرأة القوية، المرأة المتمكنة، المرأة الناجحة، المرأة المبادرة، المرأة المسؤولة في مجتمعها. من أهدافنا الاساسية في مجلس المرأة العربية هو تعزيز وضع المرأة في المجتمع عن طريق رفع مستوى مؤهلاتها من جهة، وتبسيط الضوء على تميزها في حقول عملها من جهة أخرى. كما إننا نسعى من خلال هذا الموقع إلى التواصل مع كل الإرادات الخيرة الرامية إلى دفع عجلة التقدم في مجتمعنا، إذ أننا على يقين أن الإنجازات والنجاحات في القضايا الاجتماعية هي ثمرة تضافر جهود الفاعلين الاجتماعيين في الشؤون ذات الصلة بقضايا المرأة.

وأشارت إلى التعاون والتشبيك مع جميع الجهات في كل الدول العربية لتعزيز دور المشاركة الفعلية في المسؤولية الاجتماعية ودعم صاحبات الأيدي البيضاء هو ضرورة حتمية للارتقاء نحو مجتمع أفضل. إن المرأة العربية اليوم تعيش تحدياً كبيراً في إعادة وحدة المجتمعات والأسر ولم الشمل الاجتماعي والوطني وإعادة تعزيز الإستقرار الذي هو أساس كل تقدم وتغيير وتأثير في مستقبل الأجيال والأوطان.

وأكدت أن المرأة النموذجية في أدوارها كأم وزوجة وفاعلة في العمل الاجتماعي والإنساني، تستحق أن تُكرم لما تقوم به في مجال المسؤولية الاجتماعية ولما لها من خبرات طويلة في العمل التطوعي، لتكون مثلاً يحتذى به للنساء العربيات.

فمن هنا يقوم مجلس المرأة العربية بتقديم عبارة الشكر والوفاء والشكر الى عدد من الشخصيات النسائية صاحبات المبادرات المتطوعات. ومن على هذا المنبر ندعو المرأة العربية في كل مكان للوقوف مع بعضهن البعض لتجاوز التحديات ومواجهة الصعوبات. وأعلنت أن مجلس المرأة العربية أضاف الى أهدافه بنداً جديداً وهو السعي الى إسعاد المرأة وأفراد المجتمع بالوسائل المتاحة لديه. وكان التوجه الاول السعي الى إسعاد إخوتنا ذوي الاحتياجات الخاصة ودعمهم في المجتمع التي هي مسؤولية كل فرد منا، نعم هي مسؤوليتنا جميعاً، فاحتفالنا اليوم يشمل إطلاق مبادرة أولى من نوعها، مبادرة تقاعست الدولة عن القيام بها، فدفعنا بالمجلس ليبادر ويخطي خطوة إنسانية حملت اسم "نحن أيضاً مبدعون" لدعم وتعزيز قدرات ذوي الاحتياجات الخاصة...نعم هم فعلاً مبدعون، بل وأكثر. ويشعل مجلس المرأة العربية اليوم شعلتهم هم — شعلة مبادرة "نحن أيضاً مبدعون".



ما هو برنامج تقييم الخدمات العامة؟



سيزار مكرزل

قدّم نائب رئيس أكاديمية جوائز التميز في المنطقة العربية المهندس سيزار مكرزل خلال مهرجان المرأة العربية 2016 الذي استضافه مجلس المرأة العربية للمسؤولية الاجتماعية احتفاءً بيوم المرأة العالمي في 5 آذار/ مارس 2016، عرضاً مقتضباً تناول فيه جائزة الخدمة العامة العربية التي سبق وتم إطلاقها، معدداً أربعة مؤشرات تتمحور حول سعادة المتعامل بإجراءات تلقيه للخدمة وذكاء الخدمة المعنية، إضافة الى رضا المتعاملين على وجود الخدمات على الأدوات والأجهزة الذكية والمؤشر العام لرضا المتعاملين عن الخدمة المقدمة.

تأتي جائزة الخدمة العامة وهي الأولى من نوعها، لتقييم الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين والمقيمين، بعد جائزة الأمم المتحدة للخدمة العامة على مستوى العالم، وتبدأ بمشاركة الحكومات العربية عبر وزاراتها ومؤسساتها الرسمية بوضع الخدمة المرشحة للجائزة في الموقع الإلكتروني الخاص بالجائزة وتطرح 10 أسئلة مختلفة موجّهة إلى جمهور المتعاملين عن الخدمة المرشحة تضعها الإدارة الحكومية، وتدعو الجهة الحكومية عبر كافة الوسائل المتاحة أمامها المتعاملين معها إلى التصويت المباشر على الخدمات المرشحة للجائزة، من بعدها تدخل الأسئلة المطروحة للخدمة العامة والمشاركة في الجائزة عبر برنامج متخصص يقوم على تقييم الخدمات الحكومية بطرق علمية ممنهجة بعد تصويت مباشر من المواطنين والمقيمين المستفيدين من تلك الخدمات.

أما الأهداف من هذا البرنامج فهي:

- تعزيز ثقافة الشفاف وتحفيز المؤسسات الحكومية على التطوير المستدام للخدمات المقدمة.
- دعم رؤية القيادات في تقديم الأفضل للحصول على أعلى مستوى من رضا المتعاملين وإسعاد المجتمع.
- تكريم المؤسسات الرسمية والخاصة الحائزة على أعلى تصويت من المواطنين والمقيمين تقديراً لجهودهم وتمييزهم في خدمة المتعاملين.
- تقديم خلاصة إحصائية للمسؤولين الحكوميين عن آراء المتعاملين بشكل مباشر.
- **إطلاع المسؤولين على:**
- مدى سهولة التعامل مع الخدمات الذكية المقدّمة.
- مستوى رضا المتعامل في محاكاة مع التطبيقات والخدمات الذكية.
- الإقتراحات التي يراها المتعامل أفضل لتحسين الأداء.
- كشف استبيان كامل للخدمة المقدّمة لجمهور المتعاملين بشكل مفصّل وعلمي عن كل خدمة مرشحة للجائزة.
- **ويتيح هذا البرنامج:**
- تحقيق رؤية القيادات في تعزيز مستوى الخدمات العامة واستطلاع رضا الجمهور عنها.
- إطلاع المسؤولين على قياس الرضا بشكل علمي ودقيق عبر تقرير مفصّل بالنتائج.
- تحفيز المؤسسات الحكومية على تقديم أفضل مستوى من الخدمات العامة.
- الوضوح في رؤية أصحاب القرار لوضع خططهم الاستراتيجية المستقبلية.
- تمكين القيادة من إيجاد حلول للتحديات التي تواجه المستخدمين عبر تبسيط وتسهيل الإجراءات لرفع كفاءة الخدمات العامة بهدف رفع نسبة الإقبال على استخدام الخدمات الذكية.



"أماكو" تطلق نظام "خدمة العملاء عبر الانترنت" وتنظم معرضاً لعمالها في مقرها الجديد



نظّمت مجموعة أماكو الرائدة في صناعة آلات الورق الصّحّي، مؤخراً معرضاً مفتوحاً Open House مخصص لعمالها تخلّله الإعلان عن إطلاق نظام جديد لخدمة العملاء عبر الانترنت وتنظيم معرض شمل أحدث ابتكاراتها ضمن مقرها الجديد في مدينة صيدا، جنوب لبنان. وحضر المعرض عدد كبير من عملاء الشركة الذين قدموا من دول عدة ، شملت: بريطانيا، روسيا، البرتغال، تركيا، مصر، المملكة العربية السعودية، الإمارات، العراق، الأردن، سوريا، المغرب، الجزائر وتونس بالإضافة إلى زبائنها في لبنان. وأوضح السيد علي محمود العبد الله الرئيس التنفيذي لمجموعة أماكو أن القطاع الصناعي عموماً وصناعة آلات إنتاج الورق الصّحّي خصوصاً، يشهدان تطورات متسارعة خصوصاً على المستوى التكنولوجي. وأضاف أنه ولهذا السبب تقوم مجموعة أماكو وبشكل مستمر بتحديث أنظمتها وتبني أفضل التقنيات. كما تواصل تدريب فرق عملها المؤلفة من مهندسين وفنيين وإداريين للقيام بمهامهم من خلال أفضل الطرق الممكنة من جهة، والتعرّف على أحدث التكنولوجيات المتعلقة بقطاع صناعة آلات الورق الصّحّي من جهة أخرى.

ويتمتع نظام أماكو لخدمات العملاء عبر الانترنت (& Online Spare parts Technical Support System) بعدد كبير من الميزات، إذ يتضمّن كافة المعلومات الضرورية عن كل الآلات الصناعية الخاصة بمجموعة أماكو، بما في ذلك: قطع الغيار وأرقامها التسلسلية، قياسات الآلات وأوزانها ومواصفاتها، وكل ما يتعلق بهذه الآلات من معلومات وتفاصيل تساعد الزبائن على تحقيق الاستخدام الأمثل للآلات أماكو. كذلك يُمكن من خلال هذا النظام إجراء الطلبات عبر الانترنت وتحديد القطع والأجهزة المطلوبة من خلال أرقامها التسلسلية ومواصفاتها.

كذلك استعرض ضيوف مجموعة أماكو كافة اقسام المصنع الذي يتمتع بأعلى المعايير العالمية في كافة النواحي المتعلقة بصناعة آلات الورق الصّحّي. وخلال استعراض أقسام المصنع، قدم فريق من مهندسي مجموعة أماكو شروحات حول الآلات الحديثة التي يتم تصنيعها والتكنولوجيات المستخدمة والمواصفات العالمية التي توفرها المجموعة من خلال منتجاتها. وقّدم فريق المهندسين شروحات حول عدد من الآلات والقدرات الانتاجية التي تتمتع بها ومعايير الجودة المتبعة في الإنتاج.

كما قدم خبراء مجموعة أماكو شروحات مفصّلة حول نظام خدمات ما بعد البيع الذي تعتمد، ومدى قدرته على تلبية احتياجات العملاء المنتشرين حول العالم. ويتمتع نظام ما بعد البيع بقدرات مميّزة على مستوى الدعم الفني والتقني والاستشارات العملية المتعلقة بالآلات وتلبية متطلبات الزبائن بأقصى سرعة، سواء تعلق الأمر بقطع الغيار أو



فرعون أطلق مهرجانات بيت مسك الدولية



اطلق وزير السياحة ميشال فرعون مهرجانات بيت مسك الدولية، في حضور رئيس مجلس الادارة المدير العام لبيت مسك جورج زرد ابو جوده، مديرة المهرجانات سارة ابو جوده مانوكيان ومستشار مجموعة GZA بول عون. ورأى فرعون في كلمته ان بيت مسك اصبحت معلماً من معالم الانماء في منطقة المتن، بالإضافة الى ان هذا المهرجان تطور ليصبح معلماً من معالم المهرجان خلال فترة قصيرة خلال ثلاث سنوات فقط وبحركة استثنائية وجهد استثنائي ليكون هذا المهرجان من المهرجانات المهمة في البلد، مؤكداً على دعم هذه المبادرات التي تصب في مصلحة لبنان ولتتجاوز الاجواء السلبية التي تحيط بنا. وألقى أبو جوده كلمة شكر فيها وزير السياحة على «العمل الدؤوب والجهد الجبار في ظل هذه الاوضاع من اجل انماء السياحة في لبنان وتحديدا دعمه مهرجانات بيت مسك ايماناً بلبنان وشعبه الذي يعيش الثقافة والفن، فقد اطلق بيت مسك مهرجان Misk Summer تماماً كغيرها من المبادرات التي ينظمها لبنانيون من مختلف المجالات لمكافحة الصور النمطية السلبية التي تنتشر من فترة الى اخرى في بعض وسائل الاعلام».

«ليبنور» تنظم أولى الدورات التدريبية لأطباء المختبرات



نظّمت مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية (ليبنور) دورة تدريبية متخصّصة حول أنظمة اعتماد المختبرات الطبية وفقاً للمواصفة الدولية ISO 15189 برعاية وزير الصناعة الدكتور حسين الحاج حسن وحضور رئيس مجلس ادارة المؤسسة المهندس حبيب غزيري، والمدير العام للمؤسسة الهندسة لينا درغام وممثلين عن نقابة المختبرات الطبية ومسؤولين في المؤسسة ومتخصصين وخبراء.

شارك في هذه الدورة، الأولى من نوعها في لبنان، 25 طبيباً يعملون في مختبرات المستشفيات والمختبرات الخاصة في لبنان، وهي تنظم بالتعاون مع نقابة المختبرات الطبية وشركة Trace، ويحاضر فيها الخبير الدولي ريمون وليامز ورئيس مصلحة الخدمات في المؤسسة الخبير في الاعتماد محمد شمس.

MEPI لبنان تطلق مشروع «الجمعيات سوا أقوى»



أطلقت رابطة خريجي مبادرة الشراكة الشرق أوسطية – لبنان (MEPI-LAA) مشروع «الجمعيات سوا أقوى» الممول من MEPI خلال ورشة عمل نظمها في قاعة المنتدى في مبنى النهار بحضور القائم بأعمال السفارة الأميركية في بيروت السفير ريتشارد جونز وممثلين عن مكتب MEPI لبنان وأعضاء الهيئة الإدارية للرابطة وأكثر من 100 ممثل عن منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والجامعات والقطاع الخاص وأهل الصحافة . وخلال الحفل استمع القائم بأعمال السفارة الأميركية في بيروت السفير ريتشارد جونز إلى شهادات من المستفيدين من MEPI LAA حول التأثير الإيجابي للبرامج الممولة من مبادرة الشراكة الشرق أوسطية على المجتمع اللبناني والمواطنين.

هذا وقد عُقدت حلقة نقاش تبادل فيها ممثلو منظمات المجتمع المدني اللبناني وتحالفات أبرزها الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات وجمعية كفى والحركة البيئية التجارب والتحديات التي تواجه التحالفات في لبنان وكيف ممكن للتحالفات الجديدة ان تستفيد من دروس المشاركين من اجل تحقيق أهدافهم.

سليم عبد الباقي نقيباً لخبراء المحاسبة على رأس "لائحة التوافق النقابي"



فازت "لائحة التوافق النقابي" برئاسة سليم عبد الباقي بالكامل، في انتخابات تنافس عليها ثلاث لوائح، جرت خلال الجمعية العمومية الانتخابية لنقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان في دورتها الثانية بمن حضر لانتخاب مجلس نقابة جديد لمدة سنتين، مؤلف من نقيب وتسعة أعضاء ومجلس تأديبي من عضوين أصليين وآخرين رديفين، وذلك في دار النقابة في بيروت.



الشاعرة يسرى البيطار تحتفل بديوانها "أكاد من المحبة أسقط" في البترون



ورجال الفكر ومدعويين. قدّمت الحفل الأستاذة سليمة جرجس، وألقى مدير عام "دار الأمير" الدكتور محمد حسين بزي كلمة نوه فيها بوجوده مع "المحتفين بالشعر والحارسين له، أمام هذه الوجوه المشرقة بلبنان، بجماله، بتاريخه، بشعرائه، بأدبائه.

ثم ألقى الشاعر الدكتور جورج شكور قصيدة "أشرقت يسرى". فكلمة لرئيسة مجلس الفكر الدكتور

كلوديا شمعون ابي نادر، تلاها الدكتور عماد يونس الفغالي، الشاعر الياس زغيب نائب رئيس جمعية "تجاوز" والشاعر محمد رحال في قصائد شعرية من وحي المناسبة. واختتم الحفل بكلمة شكر من البيطار رحبت فيها بالحضور وقرأت من ديوانها خمس قصائد، قبل توقيعها. فيما قدمت باقة ورد بإسم المؤلفة لمدبر ثانوية البترون عربون شكر وتقدير.

يذكر أن ديوان "أكاد من المحبة أسقط" يضم 59 قصيدة من الشعر العمودي والتفعيلة موزعة على 155 صفحة من القطع الوسط.

وقّعت الشاعرة الدكتورة يسرى البيطار ديوانها الشعري الجديد "أكاد من المحبة أسقط" في حفل دعت إليه "دار الأمير" في متوسطة البترون الرسمية، برعاية وزير التربية والتعليم العالي الياس بوصعب، وحضور نجم خطار ممثلاً رئيس تكتل "الاصلاح والتغيير"، النائب العماد ميشال عون ووزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل، سليم نجم ممثلاً رئيس "تيار المردة" النائب سليمان فرنجيه، المدير العام للنفط أورور الفغالي منعم، مديرة "الوكالة الوطنية للإعلام" السيدة لور سليمان صعب، رئيس اتحاد بلديات منطقة البترون طنوس الفغالي، رئيس رابطة المختابر في البترون حنا بركات، القيم الأبرشي الخوري بيار صعب، إمام رشكيدا الشيخ رضا أحمد، رئيس لجنة الثقافة والتراث في أبرشية البترون الدكتور جوزيف شليطا، رئيس جمعية "تجاوز" ديزيرييه سقال، مدير ثانوية البترون يوسف حنا، رئيس منتدى "ليل وحكي" الدكتور نزار دندش، إضافة إلى عدد من الضباط والقادة الأمنيين والمختابر ومدراء مدارس وهيئات تربوية ورؤساء روابط وهيئات وجمعيات ونخبة من الشعراء



جامعة الروح القدس تنظم معرض الوظائف 2016



نظم مكتب الإنخراط والتوجيه المهني في جامعة الروح القدس - الكسليك معرض الوظائف 2016، تحت عنوان «Something for everyone»، بمشاركة 45 شركة ومؤسسة محلية ودولية رائدة من بينها مصارف وشركات اقتصادية وصناعية ومعلوماتية ومالية وإعلامية وزراعية وهندسية وخاصة بالتأمين...

حضر الافتتاح أمين عام الجامعة الأب الدكتور ميشال أبو طقة، مدير مكتب الإنخراط والتوجيه المهني في الجامعة خليل عبود، عمداء الكليات، ممثلو الشركات، وجمع من الأساتذة والمتخرجين والطلاب.

وقد التقى ممثلو هذه المؤسسات طلاب مختلف كليات الجامعة. فقدموا لهم لمحة عن شركاتهم وفرص العمل والتدريب المتوفرة لديها، فشكل هذا المعرض بالتالي منصة تفاعلية بين الطلاب والمؤسسات، متيحاً لهم إمكانية الحصول على فرصة تدريب أو وظيفة تلائم اختصاصهم وطموحاتهم.

"النادي اللبناني لهواة الطوابع والعملات" يحتفل بإطلاق العدد الثاني من "مجلة النادي"



احتفل "النادي اللبناني لهواة الطوابع والعملات" بإطلاق العدد الثاني من "مجلة النادي" التي تصدر عنه، في صالة هواة الطوابع، في مركز بريد "لبنان بوست"، في شارع المصارف في رياض الصلح، في حضور عدد من الفاعليات الثقافية والاجتماعية والفنية وهواة الطوابع والعملات. وكرم خلال الاحتفال الدراج طارق أبو الذهب ورئيس جمعية بيت المصور الإعلامي كامل جابر وعدد من الناشطين في تنمية هواية جمع الطوابع أو العملات.

نقابة الوسطاء العقاريين أعادت انتخاب 4 أعضاء وجددت لمسعد فارس رئيساً لها



جددت نقابة الوسطاء والإستشاريين العقاريين انتخاب مسعد فارس رئيساً لها، على إثر انتخابات تكميلية لاختيار أربعة أعضاء جدد في مكتب النقابة. وكان فارس أحد أربعة أعضاء انتهت مدة عضويتهم في المكتب، إلى جانب نبيل جبريلونيل قمر وناطوان ابو رزق. وأعادت الهيئة العامة للنقابة خلال اجتماعها عصر أمس الأربعاء في فندق "سمول فيل" في منطقة المتحف، انتخاب الأربعة أنفسهم، من بين سبعة مرشحين.

وبعد اختتام اجتماع الهيئة العامة والانتخابات تم انتخاب هيئة المكتب، فاحتفظ فارس بالرئاسة، وبقي سمير براج نائباً للرئيس، ووليد موسى أميناً للسّر، وأحمد الخطيب أميناً للصندوق.

وكانت الهيئة العامة عرضت في اجتماعها أيضاً لأنشطة العام 2014 وناقشت خطط السنة الجارية والشؤون المالية للنقابة. كذلك اطلعت الهيئة على اتفاقية التعاون التي وقعتها النقابة مع الجمعية الوطنية الأميركية للوسطاء العقاريين (NAR).

ماكس زكار رئيساً جديداً لجمعية شركات الضمان في لبنان



انتخبت جمعية شركات الضمان في لبنان، خلال جلستها العمومية العادية، 4 أعضاء جدد لمجلس الإدارة، وهم الشركات التالية: "التأمينات التجارية" (لبنان) ممثلة بماكس زكار، "التأمينات المتحدة" ممثلة بروجيه ثابت، "ذي كابيتال انشورنس اندريانشورنس" ممثلة بأسعد ميرزا و"فيكتوار" ممثلة بناجي سلطانم.

وعلى الأثر، عقد مجلس الإدارة اجتماعاً وانتخب ماكس زكار رئيساً للمجلس، عبود خوري نائباً للرئيس. وبالتالي يكون مجلس ادارة جمعية شركات الضمان في لبنان مؤلفاً من:

"التأمينات التجارية" (لبنان) ماكس زكار رئيساً، "التجارية المتحدة للتأمين" عبود خوري نائباً للرئيس، "فيكتوار" ناجي سلطانم أميناً للسّر، "التأمينات المتحدة" روجيه ثابت أميناً للصندوق، "الاعتماد اللبناني للتأمين" ايلي طريه، "ذي كابيتال" أسعد ميرزا، "اكسا الشرق الاوسط" ايلي نسناس، "اليانز سنا" انطوان عيسى، "فيديليتي" فريدريك صيقل، "تراست كومباس" علي جباعي، "المشرق" الكسندر ماطوسيان و"كامبرلند لتأمين وإعادة التأمين" رزق الخوري.



إطلاق مدينة جبيل عاصمة السياحة العربية 2016

العربي والخطر السياسي والسياحي الذي يعيشه لبنان، أن يرفضوا الواقع، وأن يكونوا في صدارة العالم العربي، فمدينة متواضعة بإمكاناتها المالية كيبيلوس، قادرة على أن تمثل لبنان في العالم العربي، بالثقافة والحضارة والإيمان بالمشروع والرؤية وبدور الشباب القادر على التغيير. وهكذا استلمنا الفوز بالجائزة، وهذا يدل على أنه عندما يكون الشعب متضامنا نستطيع تحسين لبنان، والنموذج الجبيلي يجب أن يعمم في كل الأفضية اللبنانية، وخصوصا موضوع التفانيات."

وأكد على "دور الشباب في معالجة كل المواضيع التي يعيشها لبنان"، مشيرا إلى أن "التعاون والتواصل بين القطاعين العام والخاص يؤديان إلى نجاح الإدارة في لبنان، وأكبر نموذج على ذلك التعاون الذي تم بيننا وبين القطاع الخاص، حيث استلمنا نقل مدينتنا من ضفة إلى أخرى".

وطالب الدولة بإجراء الانتخابات البلدية في موعدها، مؤكدا أن "الشعب اللبناني لن يقبل بالتمديد وعدم إجراء هذه الانتخابات، لأنه من الضروري ضخ دم جديد في إدارات الدولة، وأن يكون للشباب دور فعال في مستقبل لبنان من أجل تحقيق قفزة نوعية في العمل الوطني ونحو لبنان الذي نريده".

فرعون

بعد ذلك تمّ عرض وثائقي عن تاريخ مدينة جبيل وحاضرها، ثم ألقى فرعون كلمة استهلها بالإشارة إلى أن هذا الفيلم صقله لـ 19 وزير سياحة عربيا في جامعة الدول العربية، مجددا التهنئة لبلاد جبيل ومجلس بلديتها على هذه الجائزة وعلى النهضة التي حصلت في المدينة، وقال: "عندما ذهبنا إلى جامعة الدول العربية لم نحمل معنا فقط ملفا تاريخيا عن مدينة جبيل السياحية، بل حملنا أيضا ملف الحضارة والتراث والثقافة وتاريخ الفينيقيين وجمال الطبيعة والانسان والنهضة السياحية التي تحققت في هذه المدينة، وكنا فخورون بذلك وواثقون بأنه عندما يوضع هذا الملف على طاولة جامعة الدول العربية لا مجال لعدم انتخاب جبيل عاصمة السياحة العربية لعام 2016، وهكذا حصل".

أضاف: "كل الدول العربية انتخبت واختارت جبيل عاصمة للسياحة العربية، ونحن لا انتخابات عندنا. صحيح أن الفرصة اليوم كبيرة، لكنها غير مكتملة في ظل عدم وجود حل للتفانيات والفراغ في سدة الرئاسة وعدم قدرة طاولة الحوار على إيجاد الحلول لهذين الموضوعين، وعدم قدرة الحكومة على العمل لتأمين حاجات المواطنين سياسيا وإداريا".

وتابع: "كان من المقرر حضور وزراء السياحة العرب لمشاركتنا هذه الفرصة، ونحن نتفهم إذا كان هناك عتب واستياء من بعض المؤسسات الرسمية اللبنانية، ونحن كشعب لبناني نعرف ذلك ونقر به، خصوصا الاستياء من الفراغ الرئاسي والانقسام في البلد، ولكن نستطيع القول إن العلاقات التاريخية مع البلدان العربية ليست علاقات مصالح بل صداقة وتاريخ، وهذا الدور الكبير للبنان الذي كان جزءا أساسيا من قرار الإجماع العربي، وهذا الدور العربي للبنان الذي كان يعمل للإجماع العربي لأن هذا الإجماع كان دائما لمصلحة لبنان".

ونوه بالمهرجانات السياحية التي تقام في كل بلدات قضاء جبيل، مشيرا إلى أن "مدينة جبيل هي أكثر من عاصمة ومدينة، بل هي مجال وفرص وطاقات كبيرة جدا على صعيد الريف، وعندما أطلقت وزارة السياحة مشروع السياحة الريفية، كانت واعية لهذه الطاقات وعلى ثقة بأن ريف جبيل وكل الأفضية ستجذب في تطبيق هذه الخطة في أقل من ثلاث سنوات".

وأكد أن "لجبيل حصة في مشاريع وزارة السياحة على كل الصعيد، خصوصا بالنسبة إلى مشروع طريق الفينيقيين"، كاشفا عن لقاء قريب سيعقد في جبيل وآخر شهر أيار بمشاركة وزراء ومنظمات عالمية ودولية وأوروبية بالنسبة إلى هذا المشروع، وأمل إنجاز مشروع توسيع الاوتستراد من نهر الكلب إلى طبرجا بأسرع وقت بعدما تم إقرار تمويله في مجلس النواب، مشيرا إلى أن الاوتستراد كما هو اليوم يعوق السياحة في كسروان وجبيل.

صغير

وفي الختام ألقى رئيس مجلس الإدارة المدير العام لبنك بيروت سليم صغير كلمة قال فيها: "نحن هنا في قلب جبيل، في فعل وفاء للتراث، وولاء للبنان الوطن والحضارة. وفي جبيل نفسها، يمكن للجميع أن يرى الفارق الذي باتت تجسده هذه المدينة، فبفضل رئيس بلديتها زياد حواط، أعطت الدليل على أن القيادة الشبابية والإخلاص يمكن أن يحدثا التغيير المطلوب والمتشود في بلدنا".

أضاف: "إن ما فعلته وتقبله أيها الصديق زياد في هذه المدينة الجميلة، ومن خلال قيادتك ومحبتك ونظافتك، يصح أن يعم في البلاد كلها، وأن يكون أمثولة حية لكل المسؤولين، كما الإثبات القاطع على أن وطننا قابل للتطوير، وبمكته، بالقيادة الحكيمة، أن يعود درة الشرق. ولأن المسؤولية تفرض علينا أن ندعم المبدعين، فإن وجودنا إلى جانب زياد في جبيل واجب، ومن واجب "بنك بيروت" أن يكون في هذا الموقع، وأن يشجع هذه المبادرات الرائعة، ويحث على العطاء أكثر، لتصير جبيل لؤلؤة الساحل ليس اللبناني فقط".



«الأولمبياد العائلي» ضمن الأنشطة الجديدة في منتجع موفنبيك تالا بي العقبة



عزز منتجع موفنبيك تالا بي العقبة مكانته كمنتجع عائلي بإضافة عدة أنشطة مخصصة للأهل والأطفال على السواء، وأصبح يقدم المنتجع العائلي الرائد في الأردن نشاط «الأولمبياد العائلي» والبحث عن الكنز ودروس الطهي الخاصة على يد خبراء الطهاة في المنتجع، وذلك ضمن برنامج خاص بالترفيه والتسلية.

يقام نشاط «الأولمبياد العائلي» على شاطئ المنتجع الخاص الممتد بطول 150 مترا، حيث سيتم اختبار العمل الجماعي للعائلة ولياقتها البدنية والتواصل بين أفرادها عبر خمس محطات تشمل ألعابا ذهنية وسباق التتابع والسباحة وبناء القلاع الرملية. وتتوزع النشاطات بلعبة البحث عن الكنز في موقع المنتجع عند شاطئ البحر الأحمر، حيث تتنافس فرق مكونة من الأطفال وذويهم على اكتشاف الكنز المخبأ. ويتوفر هذان النشاطان في عطلة نهاية الأسبوع.

وللعائلات التي يستمتع أفرادها بالطهي معا، يتيح المنتجع مطبخا كاملا للتجهيزات لتعليم تقنيات الطهي من فئة الخمس نجوم ضمن حلقات دراسية خاصة يقدمها طهاة محترفون خلال أيام الأسبوع. وتتاح للعائلات فرصة الطهي بتحضير واحد من ثلاثة أطباق شهيرة في الأردن هي المقلوبة والصيدية وطبق المنسف الذي يعد الطبق الوطني في الأردن.

ويقول بيت بيتر، مدير عام منتجع موفنبيك تالا بي العقبة: «العطلات العائلية هي نشاطات مثالية لتعزيز الترابط العائلي وهي تضمن لأفراد العائلة ذكريات سعيدة لا تنسى».

وأضاف: «عندما نطلق مبادرات جديدة، نركز على طبيعة ضيوفنا ونحاول فهم احتياجاتهم ومن ثم نقوم بتصميم نشاطات تناسب الموارد المتاحة والموقع الذي نتواجد فيه. شاطئنا والمساحات الخارجية الجميلة في منشأتنا تميزنا عن غيرنا، لذا نأخذ هذه المزايا بعين الاعتبار عندما نصمم الأنشطة التي تمنح نزلاءنا أكبر فرصة ممكنة للاستمتاع بها. كما أننا لا نريد أن نذكرنا ضيوفنا فقط بالطعام الشهي الذي نقدمه في مطاعمنا، لذا ابتكرنا تجربة دروس الطهي ووضعناها في إطار تراثي. إن قدرتنا على استحداث هذه اللحظات التي تدوم في البال هي الطريقة المثلى التي تميزنا عن غيرنا».

منتجع موفنبيك تالا بي العقبة هو المنشأة الوحيدة في الأردن المدرجة ضمن قائمة أفضل الفنادق للعائلات في الشرق الأوسط على موقع Trip Advisor.



الوزير ميشال فرعون



د. سليم صغير

زياد حواط

أطلق وزير السياحة ميشال فرعون ورئيس بلدية جبيل زياد الحواط "جبيل مدينة السياحة العربية لعام 2016"، خلال لقاء أقيم في مجمع "إده ساندر" السياحي، لمناسبة يوم السياحة العربية، مولد الرحالة إبن بطوطة، في حضور السفير الايطالي ماسيمو ماروتي، القائم بأعمال السفارة الفرنسية سيسيل لونجيه، قائممقام جبيل نجوى سويدان فرح، رئيس "حزب السلام اللبناني" روجيه إده، رئيس مجلس الإدارة المدير العام لبنك بيروت سليم صغير، رئيسة مهرجانات بيلوس الدولية لطيفة اللقيس، وعدد من رؤساء البلديات والمخاتير وأعضاء المجلس البلدي في جبيل.

الحواط

بعد عرض وثائقي عن حياة إبن بطوطة، ألقى الحواط كلمة رحب فيها بالحضور، موجها الشكر للوزير فرعون وفريق عمل الوزارة على تعاونهم من أجل نيل بلدية جبيل هذه الجائزة.

وقال: "رغم الظروف الصعبة التي تجتاح لبنان



تصميم ثوري جديد من «إيرباص» يُنهي عهد الطائرات التقليدية



تهدف شركة «إيرباص» إلى تحقيق ثورة في مجال سياحة الطيران من خلال تطوير طائرات ذكية تتيح فرصاً جديدة للاستراحة والتمتع بالرحلة وحرية حركة على متن الطائرة. فقد قدمت شركة «إيرباص» طلباً للحصول على براءة اختراع طائرة ذكية مزودة بشاشات تفاعلية واسعة تعمل باللمس وتتيح للسياح فرصة الاطلاع على مظاهر ومواقع سياحية من على متن الطائرة واستراحة نشطة خلال التحليق. كما اقترحت الشركة محركاً جديداً يمكن أن يحل محل المحركات العادية. ويعتمد المحرك المتعدد المراوح على عدد من عواميد الدوران التوربيني الصغيرة القابلة لأن تُلَفَّ جسم الطائرة، وذلك بدلاً من محرك واحد يثبت تحت أجنحة الطائرة. وتشمل التحديتات تزويد المحرك بعدد من المراوح المتصل بعضها ببعض على نحو يتيح تحرك إحداها بالتزامن مع الأخرى. ووفقاً للشركة يسمح التصميم المحسن للمحرك بإفراغ فضاء واسع داخل الطائرة يمكن استخدامه ل جعل الرحلة أكثر راحة ومتعة.

2.4 مليار دينار لتطوير أسطول «الكويتية»



أكدت الحكومة الكويتية أن الخطوط الجوية الكويتية بحاجة إلى 2.4 مليار دينار لتطوير الأسطول وإعادة هيكلة الشركة، وتشمل مشاريع تحديث البنية التحتية وتطوير قاعدة الصيانة ومشاريع أخرى، مشيرة إلى أن هذا المبلغ أكبر من رأسمال الشركة، الأمر الذي يستوجب التمويل من مصادر خارجية، كالاقتراض من البنوك وشركات الاستثمار المحلية والعالمية.

ووافقت اللجنة المالية على السماح للحكومة بأخذ 600 مليون دينار من الاحتياطي العام لسداد المتبقي من رأسمال الخطوط الجوية الكويتية، علماً أن رأسمال الشركة يبلغ 1.2 مليار دينار، منها 600 مليون دينار تم سدادها من قبل الحكومة والمتبقي 600 مليون دينار يستلزم استكمالها بوجود قانون خاص يتيح السحب من الاحتياطي العام.

«طيران الخليج»: 2.9 مليار دينار لصفقتي شراء طائرات

أكدت شركة طيران الخليج أن القيمة الإجمالية للصفقتين اللتين أبرمتها الشركة لشراء طائرات من شركتي «بوينج» و«إيرباص» تبلغ حسب الأسعار المعلنة من قبل الشركتين المذكورتين 2.9 مليار دينار للعام 2015، وأن الأسعار ستخضع للتخفيض عند تسلم الطائرات، وأن السعر سيعُدل بحسب المواصفات النهائية وكذلك التضخم المالي وفق الآليات المذكورة في العقود المبرمة، مؤكدة أن أسطول طائرات الشركة سيصل بحلول العام 2024 إلى 45 طائرة.

وأشارت شركة طيران الخليج في ردها، إلى أنها وقعت عقوداً معدلة لشراء طائرات من شركتي «بوينج» و«إيرباص»، وأن هذه التعديلات جاءت لتتماشى مع خطة الشركة الاستراتيجية التي أقرها مجلس الإدارة لاستبدال الطائرات الحالية بطائرات جديدة لخدمة التوسع في شبكة الخطوط الجوية للشركة وبناء أسطول «طيران الخليج» للسنوات العشر المقبلة. وفيما يتعلق بالعقود مع شركة «بوينج»، بيّنت «طيران الخليج» أن هناك عقوداً وقعت مع الشركة خلال السنتين 2008 و2009، لـ 24 طائرة 8 – 787، تم إلغاء طلب ثماني طائرات منها خلال العامين 2011-2012، ليصبح العقد لـ 16 طائرة، وأن الشركة قامت باستبدال طائرات البوينج من طراز 8 – 787 إلى 9 – 787، نظراً إلى زيادة السعة الاستيعابية والمدى الطويل الذي يتميز به الطراز الثاني من هذه الطائرات، الأمر الذي يؤدي إلى تلبية متطلبات الأسواق الجديدة مع إعطاء مرونة لتشغيلها على الشبكة المستقبلية.

وفيما يتعلق بالعقود مع شركة «إيرباص»، أوضحت «طيران الخليج» وجود عقد موقع مع الشركة منذ العام 2008 لعشرين طائرة من طراز A330، وأنه تم إجراء تعديل على هذا العقد خلال الأعوام الماضية ليصبح العقد ملزماً لشراء ست طائرات من طراز A330، وعشر طائرات من طراز A320 – نيو، وأنه تم الاتفاق على إلغاء الطائرات من طراز A330، وتحويلها إلى 17 طائرة من طراز A320 – نيو، وتعديل طلبية طائرات A320 – نيو، لتصبح 12 طائرة. وبحسب الشركة، فإن أسطولها من الطائرات المستقبلية، سيتكون من 16 طائرة من طائرات «بوينج» 9 – 787، و17 طائرة من طائرات «إيرباص» 321A – نيو، و12 طائرة من A320 – نيو.

أما فيما يتعلق بالعائد المالي المتوقع من وراء هذه الصفقة، فأوردت الشركة في ردها أن العائد المالي المتوقع والمصلحة العليا الملاحظة في تحويل وتعديل الصفقات المسبقة الموقعة في العامين 2008 و2009، هي الوصول بالقدر الممكن إلى طلبية أسطول مستقبلية مبسطة تتلاءم مع متطلبات الشركة المستقبلية.



3.7% نمو الشحن الجوي في الشرق الأوسط

استمرت شركات الطيران في منطقة الشرق الأوسط في تحقيق أداء قوي في الشحن الجوي بالرغم من التحديات التي تواجه القطاع في مختلف أسواق العالم. حيث أشارت بيانات الاتحاد الدولي للنقل الجوي «إياتا» إلى أن ناقلات المنطقة حققت نمواً بواقع 3.7% خلال شهر فبراير الماضي، وهي الناقلات الوحيدة في الأسواق العالمية التي حققت نمواً متواصلاً منذ بداية العام الجاري. وتبلغ حصة المنطقة من سوق الشحن نحو 14%. وقال الاتحاد أن قطاع الشحن الجوي ما زال يواجه تباطؤ الطلب، حيث تراجعت كميات الشحن بنسبة 5.6%، وهو أكبر تراجع منذ 3 سنوات، متأثراً بعوامل عدة أهمها توقيت السنة الصينية والأحداث التي شهدتها الموانئ الأميركية في بداية العام في منطقة الساحل الغربي، الأمر الذي يؤكد أن القطاع ما زال هشاً. وأشار إلى أن حجم الطلب على الشحن الجوي انخفض في فبراير بعد أن أدى إضراب في أحد الموانئ الأميركية إلى ارتفاع الطلب في الفترة ذاتها قبل عام. وكان من المعتاد أن يزيد حجم الشحن في الأسابيع السابقة للعطلة الصينية التي حلت السنة الماضية في وقت متأخر من فبراير. وقال توني تايلر المدير العام لإياتا في بيان له: «إن نشاط النقل الجوي ما زال يواجه وضعاً صعباً؛ فآداء فبراير هو استمرار للاتجاه الضعيف، وهناك القليل من العوامل في الأفق التي ستجعل هذا يتغير بشكل جوهري». وذكر الاتحاد في بيانات الحركة الشهرية أن حجم الطلب على الشحن الجوي انخفض بنسبة 5.6% في فبراير. بينما ارتفعت الطاقة الاستيعابية المتاحة بنسبة 7.5% في ذلك الشهر، ما يعني أن معامل الحمولة – أي مدى امتلاء الطائرات – تقلص بمقدار 5.7 نقاط مئوية إلى 41%.



الطيران العماني يعلن انخفاض خسائره



أعلن الطيران العماني عن زيادة في إيراداته بنسبة 14.1% في 2015؛ والتي بلغت أكثر من 465.971 مليون ريال عماني، مما ساهم في تخفيض صافي الخسارة للعام الثاني على التوالي بنسبة 21.2% مقارنة بصافي الخسارة المحققة عام 2014، حيث بلغت نحو 86 مليون ريال عماني.

وأوضح رئيس مجلس إدارة الطيران العماني درويش البلوشي خلال اجتماع الجمعية العمومية للشركة: «شهد عدد المسافرين على متن الطيران العماني نمواً إيجابياً أيضاً حيث تم نقل 6.3 مليون مسافر في عام 2015 مقارنة بعدد 5.1 مليون مسافر تم نقلهم خلال عام 2014، وتسيير أكثر من 28 ألف رحلة مرجعة». وعلى نفس الوتيرة، فقد ارتفعت السعة المتوفرة خلال العام المنصرم بنسبة 35% لتتجاوز 20.5 بليون مقعد كيلومتري متاح، وبلغ متوسط معامل الحمولة 71.4%. كما شهد عام 2015 الاستمرار في إضافة طائرات جديدة إلى الأسطول مع استلام أول طائرتين من نوع بوينج 787 دريملاينر، وتم تدعيم أسطول الرحلات القصيرة ومتوسطة المدى أيضاً بوصول طائرات البوينج الإضافية الجديدة من طراز 737. ودشنت الشركة في عام 2015 خدماتها إلى كل من سنغافورة وجوا ودكا بالإضافة إلى زيادة الطيران العماني عدد الرحلات على بعض وجهاته القائمة.

300 طائرة في أسطول «طيران الإمارات» بحلول عام 2020



أكد الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم الرئيس الأعلى الرئيس التنفيذي لطيران الإمارات والمجموعة أن أسطول الناقلية سيرتفع إلى 300 طائرة بحلول العام 2020، حيث تتوقع الشركة نقل 70 مليون راكب. وأوضح أن «طيران الإمارات» أكبر مشغل في العالم لطائرات ايه 380 وبوينج 777 وتملك حالياً 250 طائرة ايه 380 و 150 طائرة من 777. مشيراً إلى أن لدى الشركة طلبيات بـ 253 طائرة جديدة قيمتها الإجمالية 122 مليار دولار وسوف يتم تسلمها في السنوات القليلة المقبلة. وأشار إلى خطط توسيع الشبكة، خاصة في ضوء خطط إحلال الطائرات التي تم الإعلان عنها في ديسمبر العام الماضي حيث تنوي الناقلية إحالة 26 طائرة للتقاعد في العام الجاري و13 أخرى سوف تخرج من الخدمة في عام 2018. وسينضم لأسطول الشركة 36 طائرة جديدة في العام الجاري منها 20 طائرة إيرباص ايه 380 و 16 بوينج 777-300 اي ار.



إطلاق انفنيتي QX30 الكروس أوفر المدمجة



تستعد النسخة الأكثر إثارة من موديل Q30 للانطلاق في الأسواق الأوروبية ، إذ أعلنت انفنيتي عن أسعار QX30 في بريطانيا . وستتاح السيارة في مستويين من التجهيز كما سيمكن للعملاء القدرة علي اختيار أي محرك يتمنون الحصول عليه ، بجانب محرك السيارة القياسية سعة 2.2 لتر بقوة 170 حصان ديزل مع ناقل حركة ثنائي القابض من 7 سرعات.

وستدخل QX30 فئة سيارات قوية تشمل أودي Q3 ومرسيدس GLA التي تركز عليها سيارة انفنيتي . وعلي غرار موديل Q30 ، فموديل QX30 يتشارك الكثير من المكونات وقاعدة البناء مع مرسيدس A-Class وإصداراتها المختلفة. وسيبدأ سعر النسخة القياسية من السيارة من 41.941 دولار ، بينما سيصل سعر النسخة الأعلى بريميموم تك الي 47.459 دولار ، فيما ستصل أولي السيارات لدي الموزعين في الصيف المقبل.

جيب تطلق "هيلكات" من جراند شيروكي

أكد مايك مانلي رئيس علامة جيب التجارية أنّ موديل هيلكات من جيب جراند شيروكي سوف يتم إطلاقها في شهر يوليو 2017..

إن موديل هيلكات ذا قوة خارقة من جراند شيروكي لم يكن سرا علينا، ولكن الآن قد حصلنا على تأكيد رسمي من إدارة جيب العليا وأن الموديل سيتم إطلاقه بالولايات المتحدة بشكل رسمي في شهر يوليو 2017. وبالفعل قد التقطت صور تجسسية سابقة لنموذج أولي من الهيلكات ذات الشاحن الخارق سعة 6.2 لتر و8 سلندر، ان موديل هيلكات في دودج تشارجر وتشالنجر يوولد قوة 707 حصان و880 نيوتن.متر من عزم الدوران.

بغض النظر عن كل ذلك فإنّ النسخة الجديدة ستكون أقوى بمراحل من النسخة الأقوى الحالية جراند شيروكي SRT والتي محركها بقوة 475 حصان وسعة 6.4 لتر و8 سلندر من نوع HEMI يعتقد أنّ نسخة هيلكات سوف يطلق عليها "ترك هوك" ، وأنّ الأخير سوف يدفع السيارة من الصفر إلى سرعة 100 كيلومتر خلال 3.6 ثانية فقط، وكذا فإنّ السرعة القصوى لنسخة SRT تقدر بـ 253 كيلومتر في الساعة لذا يعتقد أنّه سوف يتم زيادة هذا الرقم..



BMW الفئة الثانية 2016 .. متعة القيادة المكشوفة



تستعرض الكثير من السيارات الرياضية عضلاتها بالحجم الكبير، والخطوط الهجومية البارزة، والشخصية المرحّة القادرة على توفير تجربة قيادة ممتعة، إلا أن الفئة الثانية من بي إم دبليو استطاعت الاستغناء عن العضلات المفتولة واستبدالها بسقف مفتوح ومزيد من الهواء الطلق، إضافة إلى متعة قيادة ورياضية لا تنتهي، لتقدم حل مرح يصعب الحصول عليه.

قدم الفئة الثانية من بي إم دبليو تصميم غاية في الجاذبية والروعة، على الرغم من صغر حجم السيارة، إلا أنه قادر على إبراز شخصيتها وتعزيز حضورها على الطريق بشكل قوي.

هيونداي إلنтра تحصد لقب أفضل سيارة في جوائز الشرق الأوسط للسيارات



سيارات الدفع الرباعي الصغيرة. وجرى توزيع جوائز الشرق الأوسط للسيارات خلال حفل أقيم في مركز أبوظبي الوطني للمعارض في 31 مارس الفائت.

وتعتبر إلنтра، الفائزة بلقب سيارة الصالون الصغيرة للعام 2016، إصدار الجيل السادس من هذا الطراز العريق الذي بدأت الصانعة الكورية في بيعه لأول مرة في العام 1990 وشهد منذئذ نجاحا لافتا. وكان الإصدار الأحدث من السيارة قد طرح في فبراير من العام الجاري.

حصدت سيارة هيونداي إلنтра من الجيل السادس لقب أفضل سيارة صالون صغيرة جديدة في جوائز الشرق الأوسط للسيارات للعام 2016، التي تعتبر أكثر جوائز السيارات شمولية واستقلالية في المنطقة، ويحكم فيها لجنة تحكيم مستقلة تتألف من 12 من أبرز الإعلاميين المختصين بشؤون السيارات من منطقة الخليج وبلدان المشرق العربي.

وتفوّقت إلنтра على منافستها "فولكسفاغن جيتا" المتأهلة معها إلى نهائي فئة سيارات الصالون الصغيرة، فيما كانت سيارة هيونداي توسان تأهلت إلى نهائي فئة

نيسان GT-R المحسنة بصورة رسمية في اليابان

كشفت نيسان عن النسخة المطورة من سيارتها GT-R في وطنها الام في اليابان في اعقاب الكشف عن السيارة في معرض نيويورك الدولي للسيارات. وتأتي السيارة كموديل 2017 بمظهر محدث في واجهة السيارة بلمسات رياضية كرومية مظفية اللون علي شبكة التهوية علي شكل حرف V وبما يظهر أحدث تصميمات الشركة بجانب كون الشبكة أكبر في الحجم لتوفر مزيد من التبريد للمحرك .

كما زودت السيارة بغطاء محرك مقوي لتحسين الثبات علي السرعات العالية مع شفة اسبويلر أمامية بتصميم مختلف وصادم مطور وعتبات جانبية وفتحات تهوية جانبية قريبة من مخارج العادم الرباعية في نهاية السيارة. وفي الداخل تأتي السيارة بفرش جلدي علي لوحة القيادة والعدادات مع تطريز خاص وشاشة قياس 8 بوصة ودواسات مطورة ملحقة بعجلة القيادة وازرار تحكم في التهوية .



هوندا كروس تور 2016 مزيد من العملية ببساطة



قد يختلف الكثيرون على مفهوم الجمال والجاذبية في تصميم السيارات، أو أي من التجهيزات يعتبر مهم وأيهم رفاهية لا تشكل ضرورة، إلا أن أي من مستخدمي السيارات لا يختلف على العملية والرحابة والبساطة في الاستخدام التي قد توفرها السيارات، وبخاصة إذا مزجت هذه المميزات مع العملية والسعر المناسب الذي تقدمه سيارات مثل هوندا كروس تور.

تأتي هوندا كروس تور بتصميم عملي مليء بالخطوط الحادة الواضحة التي تجعل تصنيف السيارة من الخارج أصعب من المعتاد.

فني المقدمة تأتي السيارة بغطاء محرك كبير ذو خطوط بارزة تعبر عن القوة، إضافة إلى شبكة تهوية مطلية بالكروم اللامع، وتحمل شعار هوندا في المنتصف، مع عارضتين بارزتين، ومصد أمامي كبير الحجم بارز يجعل السيارة أكثر هجومية، ولوح حماية سفلي للمقدمة يجعل السيارة تبدو وكأنها سيارة مغامرة في المقام الأول.

يا سادة.. فسادكم ينخرُ مفاصل الدولة



بقلم: هشام كركي
h_addawra@hotmail.com

مجدّداً، تنتشر ظاهرة الفساد في لبنان على كل المستويات، وتتسع رقعتها يوماً بعد يوم. وتتكشّف الملفات المزمّنة من عقود سوكلين والمنطقة الحرة في مطار بيروت الدولي وصولاً إلى فضائح وزارة المالية مروراً بملف قوى الأمن الداخلي، والهيئة العليا للإغاثة، وشبكات الدّعارة، وليس آخرها ملف شبكات الأنترنت والتخابر الدولي والخليوي، وغيرها من الملفات.

فالفساد في لبنان أصبح ثقافة وليس نهجاً فقط، إذ لا يرتبط فقط بالهدر المالي كما معرّف عنه، إنما يمكن أن ينخر مفاصل الدولة وكافة شرائح المجتمع حتى يصبح من الروتين اليومي للمواطن، في غياب فاضح للمحاسبة وملاحقة الفاسدين والمفسدين المعشّشين في أقبية الإدارات العامة وزواريبها ومحاسبيها، دون رقيب أو حسيب.

ويغيب على المسؤولين أن تراكم الملفات بات من الصّعب معالجته، في غياب الحسابات الشفّافة والقضاء المستقلّ، لكن الانطباع العام، هو أن وضعنا على صعيد مكافحة الفساد لم يتحسّن قط منذ عام 2001. وإلى حين إجراء إصلاح مالي وتصحيح مسار القضاء، لا يمكن توقّع الكثير، بل سيصطدم بالكثير من المعوّقات، ليس أقلّها الإرادة السياسية في كفّ يد المحاسيب وقطعها، لما لها من ارتدادات وتأثيرات سلبية تطلّال المجتمع برّمته، وتوسّع من رقعة التفكّك في دولة تُدار من منطلق المنافع لا من مبدأ الواجبات.

إن مسألتين تعوقان تقويم التقدّم في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في لبنان. الأولى: آليات الضبط وقياس الأداء والشفافية في الحسابات المالية العامة وحسابات الإدارات، ولأسف منذ عام 1993 ليست لدينا حسابات دقيقة وشفّافة.

الثانية: القضاء بوضعه الحالي، لجهة تدخّل السياسيين فيه، والذي يحتاج إلى كثير من الإصلاح لكي يكون أداة لتحقيق العدالة وكشف الفساد ومحاسبة الفاسدين.

إن المدخل الوحيد للقضاء على هذه الحالة هو الإصلاح السياسي واعتماد خيارات تؤمّن النمو المتوازن ودعم القطاعات الإنتاجية وحماية الصناعات الوليدة ومنع الإغراق، وهذا بدوره لا يتمّ إلا بتقديم القوى السياسية رؤية شاملة متكاملة تتناول كافة الجوانب السياسية والاقتصادية في البلد.

إن التحقيقات الجارية في ملفات الفساد لن تصل إلى نتيجة، وأن أحداً لن يصل إلى الرؤوس الكبيرة المتورّطة في هذه الملفات، لأن التجربة اللبنانية غير مشجّعة في الوصول إلى المتورّطين الحقيقيين، وتحديدًا في بلد طائفي مثل لبنان، وبالتالي فإن تعالي حدّة الصراخ لن يقود إلى شيء، بقدر ما يشير إلى أن ذلك مقدمة لإيصال هذه التحقيقات إلى الحائط المسدود ووقف التعقبات بحق المرتكبين الفعلين، ما يعني تشجيعاً لهؤلاء للاستمرار في ارتكاب الموبقات، كونهم يدركون أنهم بعيدون عن المحاسبة ولن تطالهم يد القضاء والعدالة.

ولا بدّ في هذا المجال، من إنصاف القيادات الأمنية التي تتحمّل أعباء وأخطاء السياسيين وانعكاسات خطاياهم اللامسؤولة، في ضبط الشارع، وكشف الشبكات المخلّة بالأمن الاجتماعي، وليس آخرها فتح ملف قوى الأمن الداخلي.